حاشية مرغوبة على شرح الشريف الجرجاني
الفها امير حسن الرومي رحمها الله تعالى ولقاها
يسر نبها المولى الكرم

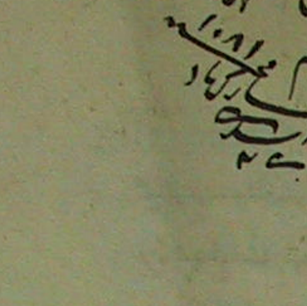

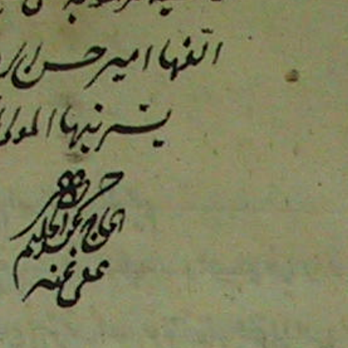

١٧٨٥

MİLLET GENEL KÜTÜPHANESİ
KİTİ: V. Carullah ef.
ESKİ KAY: 1785
YENİ KAYIT No.
TASNİF No.

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لوليه، والصلوة على نبيه، وآله الاطهار، وصحبه الاخيار، قوله وتوجيهه اشار بهذا الى ان فى ترتيب الخص نوع قصور يفتقر الى البيان لانه اورد بعض اقسام علم الادب دون البعض لكن لما توقف التوجيه المذكور على وجه الاكمل على تقسيمه وتميز كل قسم بالاسم والرسم وكان الانسب تقديم التعريف عليه عرف العلم اولا ثم شرع فيما هو المقصود بقوله فاختار الخص الاصول اى وبما اوضحناه سقط ما قيل من ان التوجيه لا يكون الا فى مقابلة الخطأ، ولا خطا، فى ترتيبه نقل عنه حال فى صدر الكتاب واعلم ان علم الادب متى كان الحامل على الخوض فيه حد الوقوف على بعض الاوضاع وشئ من الاصطلاحات فهو لديك على طرف الثمام، واما اذا خضت فيه بلجة تبعثك على الاحتراز عن الخطا، فى العربية وسلوك جادة الصواب فيها اعترض دونك منه انواع تلقى لاذنابها عرض القربة انتهى كلامه، وفايدة نقل مقال الخص هى التنبيه على عدم انحصار اقسام العلم فيما ذكر عنده كما لا يخفى عند القوم فافهم قوله ان علم العربية المسمى بعلم الادب اى انما سمى بذلك لان الادب على ما قالوا هو رعاية الامور المستحسنة والاحتراز عن مستقبحها وبهذا العلم يحصل ما ذكر قوله علم يحترز به عن الخلل فى كلام العرب اى عدل عن الخطأ، كما قاله الخص الى لفظ الخلل لان الخطا، مما لا يرتضيه صاحب فن اصلا بخلاف الخلل فان الكلام قد يكون صحيحا عند بعضهم مع خلل فيه كما اذا كان صحيح الاعراب والتركيب مع عدم مطابقته لمقتضى الحال فالخلل الواقع فى مفردات الكلم وتاليفها وتطبيق الكلام على مقتضى الحال خلل فى الكلام بلاغية والمذكور تعريف باعتبار الغاية وعرف بعضهم بانه علم بحث فيه عن كلام العرب فيكون هذا التعريف

باعتبار

باعتبار الموضوع قوله لفظا او كتابة اى من جهة لفظه او من جهة كتابته فهما تميزان عن نسبة الخلل الى كلام العرب ولم يقل معنى بنا، على ان علم الاستدلال خارج عن علم الادب واما التفاوت الذى فاتنا ذكره لانه بصدد تعريفه على مذهب الخص ثم انه لما كان المقصود من تدوين علم الخط محافظة اللغة العربية عدوا فى اجزاء علم الادب وعرف اى الخط بانه تصوير اللفظ بحروف هجائه اى تصويره بحروف تهجا، بالسمات لا الاسماء، فالخلل فى التصوير يرجع يفضى الى الخلل فى اللفظ الذى هو المصور بلا شبهة فاندفع ما يقال الخلل فى الكتابة ليس خللا فى الكلام لان المكتوب عبارة عن الملفوظ وهى ليست بملفوظة قوله هى العمدة فى ذلك للاحتراز اى فرعية العلم للعلم قد يكون باعتبار خصوص موضوع كالطب بالنسبة الى العلم الطبيعى وقد يكون باعتبار كون مبادية مبرهنة فيه كالفقه بالنسبة الى اصوله ولهذا عين المراد بقوله فى ذلك الاحتراز بخلاف الفروع قوله اما عن المفردات من حيث جواهرها ومواداها اى من حيث خصوصية موادها ملحوظ بالترتيب الخاص وما قيل بقيد موضوع علم اللغة بقوله من جواهرها ومواداها لا يخلو عن اشكال لان مادة الشئ جزء منه فلا يصح ان يكون قيدا له فليس بشئ لان ما هو جزء مادة من المفردات انما هو مطلق المادة والحروف وما هو قيد للموضوع هو خصوصية الحروف المركبة بالترتب الخاص المركبة منها خصوصيات المفردات فلا اشكال قوله او من حيث صورها وهيئاتها التى تعرض للمفردات اصالة وبالذات لا بتبعية عروض هيئة بالغير للمركب اذ ليس البحث فى الصرف باعتبارها كما لا يخفى وقيل اراد بالهيئة الحالة الطارية على المفردات او على ما هو فى حكمها قوله بالاصالة والفرعية اى قالوا الاشتقاق ان يجتمع بين اللفظين تناسب فى اللفظ والمعنى واراد باما ذكر

الاصالة والفرعية لفظاً ومعنى كما عرف في موضعه فعلى هذا لا يتوهم النقض بالكلمات المغيرة عن اصلها بالابدال والاعلال والادغام كما يقال وجوه اصله اجوه وقال اصله قول ومداصله مدد ونحو املية واملت اذ هذا التغيير من قبيل بلفظ كلمة بلفظ اسهل منه او احسن قوله فعلم الاشتقاق الخ قيل ان القوم عرفوا الصرف بانه علم يعرف به احوال ابنية الكلم التي ليست باعراب ولا بناء وظاهر هذا التعريف يقتضي ان يكون علم الاشتقاق خارجا منه لا علما على حدة وليس كذلك بالقبول ان علم الاشتقاق علم على حدة يدل عليه كلام الزمخشري في قسطاس العروض وذهب اليه كثير من العلماء المحققين وقال الخفاجي في خاتمة الكتاب اين هم عن تصحيح نقل اللغة اين هم عن علم الاشتقاق اين هم عن علم الصرف ولا يخفى ان موضوعه تمتاز عن موضوع الصرف بالحيثية المعتبرة في موضوعات العلوم وانه لا اعتبار في تمايز العلوم للافراد بالتدوين كما ظن واما التعريف فلا يدل على جزئيته دلالة قطعية اذ يجوز ان يكون تقديره هكذا علم يعرف به احوال ابنية الكلم التي ليست باعراب ولا بناء ولا اشتقاق فعدم ايراد هذا القيد لظهوره او لعدم الاحتياج الى البيان فليتنبه في هذا المقام فانه من معارك الافهام قوله واما عن كم كبات على الاقلال الخ اي موزونة كانت او غيرها وقد يقال من قال موضوع النحو هو الكلام لملاحظة ان من قال هو الكلمة لا بد من تعميم كم كب ليشمل مع غيره بالعموم المجازي قوله فاما باعتبار هيئاتها التركيبية الخ اي الدالة على معنى تركيبي الذي يحصل بتقديم بعض الكلم على بعض قوله لمعانيها الاصلية الخ اي لمعاني المفادة بحرف الدلالة الوضعية سواء كانت مقصودة اصلية او وسيلة الى معان مقصودة فجازية قوله لمكان مغايرة لاصل المعنى الخ لم يقل لمعان زائدة كما هو المشهور

يتناول

يتناول المعنى التضمني قوله وما من حيث وزنها فعلم العروض او من اواخر ابياتها فعلم القافية الخ هذان العلمان وان كانا جاريان في اشعار العرب لكن تخيل وضعهما في لسان العرب لموفة اوزان اشعارهم ويحترز عن مثل الواقع في نظمهم فينبغي ان يعتبر من العربية ولا يلزم فيما يعد من الاصول المذكورة ان يحترز به عما يخل بالفصاحة والبلاغة مطلقا فليتامل قوله فالعلم المسمى بعروض الشعر الخ اعترض عليه بان جعل هذا العلم من الفروع ليس كما ينبغي اذ هذه العلوم الثلثة اعني علم العروض والقافية والمسمى بعروض الشعر مشتركة في الاحتراز عن الخلل من حيث الوزن والمادة والهيئة واجيب بان هذا العلم باحث عن محاسن الشعر ومعايبه وما هذا الا بعد كونه شعرا قوله فعلم المحاضرات الخ وهو علم يعرف به مقتضيات مقامات الكلام بحسب المعاني الاصلية قد يقال لا يجب كل علم من هذه الانواع ان يكون مدونا ومولفا فيه كتاب بل الواجب كونه معتبرا عند اربابه قوله لاقساما براسه الخ قيل انما لم يجعل قسما براسه لانه لا دخل له في الاحتراز المذكور فانه لا يتصور خلل في الحسيات الوضعية بعد معرفتها قوله مع كونها مستقصات آه فيه ايما الى ان سبب الترك مبني على ان مع يدخل على المتبوع في الاغلب ويجوز ان يكون علة الترك قوله لان مباحثها جزئية منتشرة فتدبر قوله لانها بحر يان منه بحر اللب من القشر آه وذلك لان النحو يعرف به اصل المعنى ويعلم المعاني والبيان يعرف كم ايا الزائدة على اصل المعنى كما اشار الشارح المحقق بقوله والمرقاة المنصوبة الى ذروة الاعجاز فاذا لم يستحسن ايراد النحو معهما في قرن واحد فلا يتجه ان يقال ان ما ذكر لا ينافي اجتماع النحو معهما قوله لكنها لكونها كم الخ دفع لما يتوهم من ظاهر سوق الكلام انه اذا كان ناقصا النحو فالانسب بحالها ان يكونا تتمة له في قسمه قوله وزعم ان علم الاستدلال

الى قوله وان كان الخ في كلام الشارح المحقق والظاهر ان الضمير راجع الى علم الاشتقاق

يتكونه علة الترك كونها مستقصات في كتب القوم يرد عليه ما قال العلامة ابن كمال باشا من ان عمدة كتبهم وقدم صحاح الجوهري وهو على ما نقل عن الزمخشري ثلثون بابا والغلط واما اذا جعل العلة الانتشار فلا يرد الاعتراض

جزء من البلاغة الخ نقل عنه اشار بقوله زعم الى ان فيه ضعفا لان علم الاسناد ليس مختصا ببلغة العرب وليس ايضا مدونا لمعرفتها فعده من العلوم العربية لا يخ عن تعسف ثم كلامه قال الشيخ في الشفاء ان بعض القدماء زعموا ان موضوع المنطق هو الالفاظ من حيث دلالتها على المجهولات ومنهم من قال ذهب الى ان موضوع المنطق هو تراكيب البلغاء من حيث انها تدل على المجهول تصوري او تصديقي وهذا قول مرجوح ومذهب سخيف لا شبهة في ضعفه فلا يلتفت الا ما يقال من ان مراد المصنف بيان خواص التركيب العربية الاسنادية لا علم المنطق قوله الا انه كما قال مبني الخ فقوله كما قال جملة معترضة اي كان كقوله او كما قاله والغرض منه ليس التشبيه بل التنبيه على طريق المص والاشارة الى سؤاله قوله وادعى ان التدرب الخ حيث قال وحين كان التدرب في علمي المعاني والبيان موقوفا على ممارسة باب النظم الخ فان من لم يعرف الوزن لا يطلع على ما جوز لاجله فربما حمله على نكتة غير معهودة عند البلغاء قوله فظهر ان علمي البلاغة الخ تفرع على جميع ما سبق بعد قوله فاختار المص فتدبر قوله لان التكملة والفنين من تتمة القسم الثالث الخ كما صرح بقوله وارد فهما وحاصل انهما وان كانا اجزاء من الكتاب لكن لم يستحقا ان يجعلا قسما مستقلا فجعلا تتمة لزيادة التعلق بهذا القسم ولم يتعرض لحدي العلمين والغرض وضبط معاقدهما لعدم كونها مقصودة بالذات قوله اما القسم الاول من الكتاب فمشتمل الخ اورد عليه انه لا اجمال في هذا المقام فكيف يستقيم ايراد اما ههنا ودفع بان ذكر الاشتمال بتفصيل يحمل مفهوم من بعض الاقسام واعادة التعيين فهما بعد العهد الخ اذ يجوز ان يكون بعد العهد مظنة الغفلة وان لم يتحصل بالفعل ولان الاصل في القيود الذكر فلا يرد ما يقال ان ما ذكر

يؤدي الى تعيين المتعين قوله وحيث كان اللام الخ فقد قيل ان حيث لكونه بمعنى اللام التعليلية يجوز دخول الفاء في متعلقها المتاخر لكون المتقدم في معنى الشرط والسبب للمتاخر كما ذكره في الكشاف في تعليق لايلاف قريش بقوله فليعبدوا فاندفع ما قيل من ان الظاهر ان العامل فيه ما يفهم من قوله فقوله من الكتاب الخ وما بعد الفاء لا يعمل فيما قبله فلا معنى لادخال الفاء في عامله وقيل كلمة حيث استعملت بحرف التعليل بواسطة وقوعها موقع اذ وربما يقال وقد جاء عن ابن مسعود رض في قوله تعالى ولا يفلح الساحر حيث اتى اين اتى فتدبر قوله على وجه ايراد الفاء لانه بمنزلة الجزاء قوله على القول بجواز حذف الموصول مع بعض صلته الخ القائلون بذلك هم الكوفيون واما البصرية باجمعهم فينكرونه انما قال مع بعض صلته لان البعض الآخر وهو الضمير المستتر في الكاين لم يحذف بل انتقل الى قوله من الكتاب قوله عند من يجوزه الخ نقل عنه جواز الحال عن المبتدا فانه مع فعلي قابل للتقييد ان قصد هناك الى تقييد انتهى كلامه ويساعدهم قوله تعالى والارض جميعا قبضته يوم القيمة وقوله تعالى فله جزاء الحسنى فانهم صرحوا بان جزاء في قراءة النصب حال من المبتدا، وهو الحسنى فظهر وجه ضعف ما قيل ان الحال المؤكدة لا تتقدم على جزئي الجملة ولا على احدهما لضعفها في العمل قوله او لا مانع ههنا كما في القسم الاول الخ نقل عنه يعني ان الفاء هناك مانع من ان يجعل من الكتاب حالا من المستتر في مشتمل ولا مانع في القسمين الآخرين ثم كلامه لا يقال صحة تقديم ما بعد الفاء خاصية لما مالان التقديم انما يجوز لضرورة الفصل بين حرفي الشرط والجزاء فاذا حصل الفصل مرة بتقديم شيء لا يجوز تقديم شيء آخر فلا يقال انما زيدا طعامك فانا آكل وما نحن فيه من هذا القبيل فقد متمايزان معلوما واحدا الخ قد يتوهم ان هذا مخالف لما يفهم مما قاله في توجيه

ترتيب الكتاب ويدفع بان ما يفهم مما قاله في التوجيه كون معلوماتها متحدا نوعا اعني النوع المغاير لاصل المعنى من انواع المعاني ولا يلزم من اتحاد المعلومين نوعا عدم تغايرهما شخصا فليتامل قوله اى هذه العبارات في بيان معلوماتها لا نقل عنه انما قال معلوماتها لان العبارات المخصوصة في بيان تلك المعلومات لا في بيان ادراكات المتعلقة بتلك المعلومات اما ان يجعل لفظ علم بمعنى معلوم او يقدر هناك مضاف اى في معلومات علم المعاني والبيان انتهى كلامه انما اخر وجه التقدير لان هذا مبني على ان العلم محمول على معنى الادراك فاذا التقدير لا يخرج عن نوع بعد بالنسبة الى الاقل وقول من قال ولو قال لهما ادرج من العلم فيهما هو المسائل لاستقام الكلام بلا تحمل مع ان ما ذكر عين الاول فناقش من سوء التامل قوله للاشكال في كون القسم الثالث ظرفا للكل واحد من اجزائه اى لا مجموعها الذي هو عين الكل فلا يلزم كون الشئ ظرفا لنفسه واما قوله القسم الثالث في علمي المعاني والبيان فمبني على ان الغرض الاصلي من وضع هذا القسم هذان العلمان قوله وبجواز ابداء الباقي اى كون اتيان في بدل اللام في قوله الفصل الاول في ضبط معاقد علم المعاني ارادة معنى اللام بغي بناء على التجوز لا رجوع معنى في لام اللام كما ظن والحاصل انه يجوز اللام وكلمة في في كل واحد من هذه المواضع قوله اشعار باحاطتها به مستقلين بافادته اى مستقلين بافادة الغرض مطلقا اما افادة البلاغة المكتسبة بتمامها فلا يحصل الا بمجموع العلمين فافهم قوله والحد عنده هو الموصوف الجامع اى اشعار بدفع ما يقال من ان المذكور في المقدمة رسم لا حد واعلم ان ارباب العربية والاصول يستعملون الحد بمعنى الموصوف فكثيرا ما يقع الغلط بسبب الغفلة عن اختلاف اصطلاحين قوله وذكرهما في المقدمة بتقرة

والحاصل ان الكمال سواء فسر بالشئ لنفسه بظرفيه واحدة او اما بظرفيات متعددة بالنسبة الى كل واحد من اجزائه فليس بكمال مستقيم

اى ذكر الحد للتبصرة وذكر الغرض للتعيين على ما حققه فسقط ما قيل انما اوردهما معا في المقدمة لانه يمتنع الشروع بدونهما ثم ان الضروري في الشروع الذي هو فعل اختياري توقفه على تصور العلم بوجه من الوجوه وعلى التصديق بفائدة ما يترتب عليه سواء كان جازما او غير جازم مطابقا او غير مطابق فاذا تصور بوجه عام صار معلوما وتمتاز عن المجهول المطلق لكن الشروع الذي هو التلبس بالخ من اجزائه لا بد له من مرجح يرجح اتيانه على تركه وذلك المرجح هو التصديق المذكور وبما قررناه اندفع ما قيل نحن ان نجرد التصور يكفي في الشروع فلا يلزم التصديق قوله ومعاقدها موضوعاتها ومبادياها اذ بها ترتبط المسائل بعضها ببعض لابتنائها عليها وتفصيل المقام هو ان كمال النفس الانسانية لما كان بمعرفة حقايق الاشياء واحوالها وكان الحقايق والاحوال متكثرة متنوعة وكان معرفتها مختلطة منتشرة معسرة تصدى الاوائل لضبطها وتسهيل تعلمها فجردوا الاحوال الذاتية المتعلقة بشئ واحد اما مطلقا او من جهة واحدة او باشياء متناسبة تناسبا معتدا به سواء في ذاتي او عرضي وددونوها على حدة وعدوها علما واحدا وسموا ذلك الشئ او تلك الاشياء موضوعا لذلك العلم لان موضوعا ما مسائله راجعة اليه فجاءت علومهم متمايزة في انفسها بموضوعاتها وسلكت الاواخر ايضا هذه الطريقة في علومهم واما المبادي فهي اما تصورية وهي حدود الاشياء المستعملة في العلم واما تصديقية وهي مقدمات يتالف منها قياسات العلم وهي تنقسم الى بينة والى غير بينة كما تقرر في موضعه قوله كما يشعر به قوله والكلام فيهما الخ نقل عنه وجه الاشعار ان الضمير في قوله فيهما للعلمين ولما سيجئ بعد المعاقد الا المسائل فالكلام فيها كلام في العلمين فيكون المسائل عين العلمين وتقدير المضاف اعني والكلام في مسائلهما خلاف الظاهر انتهى كلامه ومن قال

ومن قال الظاهر ان مراده من المعاقد الامور الاجمالية الكلية التي تنضبط بها المسائل المفصلة فقد ركب شططا واعلم ان المسائل عبارة عن القضايا التي تطلب نسبة محمولاتها الى موضوعها بالبراهين وان كانت كسبية وقد يكون فروعية كما في علم البلاغة فان كثيرا من المسائل هناك يحال بيانها على الذوق **قوله** اي المقدمة في بيان هديها الخ في هذا التعبير اعلام الى وجه الجهوية في المبتدا، وقد يقال الغرض من ذكر لفظ المقدمة مجرد اخطارها بالقلب بتذكيرها عند الشروع فيها وليس لها محل من الاعراب **قوله** اراد بالتتبع ههنا المعرفة الكسبية الخ اي الكسبية المخصوصة الناشية من العلاقة المخصوصة وبما حققه اندفع اعتراض صاحب الايضاح حيث قال التعريف بالتتبع غير صحيح اذ التتبع ليس بعلم ولا صادق عليه **قوله** لا بشبهة الخ اشار به الى انه لا معنى لتشبيه المعرفة الحاصلة من التتبع بالتتبع ثم التعبير عن المعرفة به بطريق الاستعارة التصريحية **قوله** وفيه فوائد الخ اي في ذكر التتبع بدل المعرفة فوائد قيل لا حاجة الى العدول بالكسبية الى علم الله لان علم الله لا يسمى معرفة لما تقرر فلا يقال الله عارف واجيب بان مراده ان المجموع فائدة مخصوصة بالمجاز فلا يفيده حصول البعض من الحقيقة **قوله** فعلى الطالب ان يتشمر ولا عليه الخ اي لا بأس عليه في ان يقلد صاحب العلم فلزوم التشمر وجواز التقليد كلاهما متفرع على كون طريقة التتبع وعلى صعوبة المطلب **قوله** والاشارة من اول الامر الى ان علم الله الخ نقل عنه انما قال من اول الامر لان ذلك يمكن ان يعلم من قوله ليحترز انتهى كلامه يريد ان هذه الفائدة وان كانت حاصلة من قوله ليحترز الا ان المبادرة الى بيانها في اول الوهلة اجدى واولى كما لا يخفى وحاصل ما ذكر ان في هذا المجاز نكتا ثلثا الاولى الاشعار بطريق العلم اي بطريق تحصيله فاد المص ان طريقة التتبع والاستقراء

وذلك

وذلك لان كل علم يتحصل اي يتعين بمتعلقه ويستحصل بطريقه ويحصل لغرض فنبه ههنا على طريقه اولا بذكر التتبع على المتعلق ثانيا بذكر الخواص وعلى المقصود ثالثا بذكر الغرض تتميما للامر وتحصيلا للبصيرة الثانية التنبيه على ان المطلوب صعب الحصول لتوقفه على التتبع المستدعي لمزيد الجد وكمال الاجتهاد الثالثة حاصلها ما اشار اليه عبد القاهر في دلائل الاعجاز واسرار البلاغة من ان معرفة الوجوه العربية لتلك الخواص لا تسمى علم المعاني اصطلاحا اذ العبرة انما هي للمعرفة الحاصلة من التتبع وهم ما كانوا عالمين بذلك وان كانوا عارفين بالخواص لان هذه الاوضاع والاصطلاحات قد دونت بعدهم واما عدم التسمية بالنسبة الى علم المعاني فظاهر واما الملائكة فعلمهم كمعرفة الوجوب خارج اذ التعليل بالغرض بشرط بانه لم يكن ثم خدش **قوله** في الافادة قيد للخواص اما صفة لها او حال الخ وجعل بعضهم هذا الظرف حالا من التركيب ولم يجوز كونه وصفا واذ قد دلت القرينة على عدم صحة ترجيع هذا القيد الى اول المضافات فصرفه الى ما بعده اولى لا سيما وهو المقصود الاصلي على ما يشهد له التامل الصادق ولهذا اختار الشارح الفاضل وجوز كونه وصفا ايضا ولا يلتفت الى ما يقال ان الخواص ظرف للتتبع بمعنى المعرفة فتدبر **قوله** اما على الاطلاق واما بالاضافة الخ نقل عنه اشارة الى ان خاصة الشئ على قسمين مطلقة وهي ما يختص به الكل الى بعض ما عداه تم كلامه وفيه اشارة الى رد ما وقع في بعض الشروح ههنا من ان جميع العلوم التي هي غير المعاني خرج عن الكل بقوله خواص التراكيب وهذا كما يرى مبني على ان يكون المفهوم من الخواص الخاصة المطلقة فقط وهو فاسد لان الانكار مثلا خاصة تركيب ان زيدا منطلق مع انه يمكن ان يوجد في غير ذلك التركيب **قوله** فيندرج فيها الصفات المختصة بها الراجعة الى هيئاتها التركيبية الخ مثل كون الجملة خبرية

او طلبية او موضوعاتها الواقعة فيها كقولنا ثلثة اورباعية مبنية او موتة فلما قيدت
بالافادة تخصصت بالمعاني التي يفيدها التراكيب اما باعتبارها تها او باعتبار
موضوعاتها لا من حيث انها موضوعات بل من حيث انها واقعة في التراكيب كالبعد المشعر
بالتعظيم في قوله تعالى الم ذلك الكتاب والقرب المشعر بالتحقير في قوله تعالى هذا الذي
يذكر الهتكم وخرج الخواص التي لا يفيدها التراكيب **قوله** لانها منبعها الخ لان الافادة
منبع الخواص اذ الخواص ناشئة منها فكانها محيطة بها والمفادة داخلة فيها **قوله**
لان المعتبر في الخواص افادة التراكيب اياها اي ايصال المتكلم بواسطة التراكيب
المعاني الى ذهن السامع فالاضافة لادنى ملابسة لا من قبيل اضافة المصدر
الى الفاعل فلا يتجه ان يقال ان افادة التراكيب المعاني هي مجرد دلالتها فلا معنى
لقوله لا مجرد دلالتها عليها وبالجملة ان الفهم بالفعل كب في الافادة ولا كب
في الدلالة لان الدلالة تكون اللفظ بحيث متى اطلق انتقلت النفس الى معناه
للعلم بالوضع سواء وصل او لم يصل وسواء قصده المتكلم او لم يقصد **قوله**
وضمير بها راجع الى التراكيب الخ قيل الظاهر رجوع الضمير الى الخواص ودفع بانه يلزم
ان يكون الحد غير جامع لانه يخرج حسد استحسان التراكيب عن الحد فان قيل لا لم جوز
ان المراد من كون الخواص حسنة ان يكون التراكيب كذلك قلنا فعلى هذا الرجوع
الى ما هو الحق اولى اذ ليس فيه ارتكاب المجاز فتفكر **قوله** وادراجها في حده
مع جعلها تابعة له خارجة عنه مما لم يقبله فطرة تسليمه الخ جواب عما يقال يجوز ان يكون
تلك الخصوصيات مع كونها مندرجة في الحد خارجة كما ان تعريف الانسان بالحيوان
الضاحك يوجب ادراج الضاحك تحت الحد مع ان الضاحك خارج وحاصل الجواب
ان الحد والمحدود متحدان في الحقيقة فما كان جزءا لاحدهما كان جزءا للآخر قطعا
وكذا التعريف الرسمي فان معرفة الرسوم هو عين معرفة الجزء الرسم فانه عبارة

وفيه ايضا ان طول الخواص التراكيب انما هو
من جهة الافادة لا من جهة الاجزاء ولا من
جهة اخر كما يخرج سائر العلوم من
المفردات فتفكر

عن تصور الماهية باللوازم بجعلها آلة لملاحظتها فلا يوجد هناك تصور آخر مغايرا
للتصور الاول بالذات ويكون الاول على قياس التعريف بالاجزاء كيف يكون
لكل جزء منه مدخل في التعريف ويكون تصور الماهية بجميع اجزاء الرسم هو عين
تصور الرسوم ولا اختلاف الا بالاجمال والتفصيل **قوله** فان معلومات
علم واحد قد يتفصل بعضها ببعض الخ نقل عنه نظير ذلك ان يقال علم الكلام معرفة
ذات الله تعالى ومعرفة ما يتصل بذاته من صفاته وافعاله ليتوصل بها الى السعادة
الدارين ثم يقال ان معرفة الصفات والافعال ليست جزءا من علم الكلام وليس لها
مدخل في تحصيل تلك السعادة انظر هل يصح مثل ذلك في التحديد هذا كلامه وأعترض
عليه بان ما نحن فيه انما يكون نظير ما اورده اذا كان ضمير بها راجعا الى الخواص
حتى يصح اعتبار الاتصال فيما بين معلومي علم واحد وردّ بان ما ذكره دعوى بلا دليل
فلا يسمع ولا يخفى عليك ان مثل هذه الاوهام انما تنشأ من قلة التأمل في سياق
المقام وسياقه فتدبر **قوله** وغيره على علامه الخ يعني ليس المراد بقوله وغيره مغايره
الحقيقي بل معناه المجازي الذي هو معنى لا ونظيره ما سبق في قول المصنف فلا يعقل
فاندفع اعتراض صاحب الايضاح بان غيره مبهم لم يبين مراده به **قوله** فاستحسن
متكلم الخ وذلك لان كون التراكيب مستحسنا انما هو باعتبار صدوره عن البليغ
وكذا عدمه فيكون الاتصال وصفا للتركيب بملاحظة المتكلم **قوله** مع معرفة خواص
من حيث كون التركيب مستحسنة الخ فقد قيل المراد من هذه التراكيب المنقسمة
الى المستحسنة والى غير المستحسنة هي التراكيب مطلقا اي مقيدة بالصدور
عن البليغ واما التراكيب المذكورة في قوله معرفة خواص تراكيب الكلام في
الافادة هي المقيدة بالصدور عن البليغ بدليل قوله واعني بالتراكيب التراكيب
الصادرة ممن له فضل تميز ومعرفة فصار علم المعاني عبارة عن المعرفتين

حيث قال ومع كون الخ صفة
وكذا عدمه الخ او غير مطابقة ذلك
الحكم الموقع او غير مطابقة مسلم

معاموفه خواص تراكيب البلغاء وحوفه كون التراكيب مطلقا مستحسنة ممن اوصع
من اوغير مستحسنة وان لم يوجب توقف تحقق علم المعاني على المعرفة الاخيرة
كونها جزأ منه كمعرفة المبادي لكن لما صح اصطلح على ان علم المعاني عبارة عن مجموع
المعرفتين نظرا الى الاحتراز عن الخطاء والى هذا اشار الشارح الفاضل بقوله
فتامل قوله من اخذ دونه اي من متكلم آخر فلفظ آخر صفة موصوفه مقدر
وقوله دون ظرف وصف لآخر اي بليغ آخر كائن في مكان ومرتبة دونه قوله
ويجوز جعله جزأ من الحد اي فيه اشارة الى ان الوجه الاول ارجح ولان عطف الغرض
على الحد بين بظاهره ينافي عن بجزئه قد يقال انما يجعل جزأ من الحد ليحصل الاشارة
الى ان البحث عن الخواص ليس على وجه الاطلاق بل من حيث يقصد بها
المطابقة للمقام لان هذا معتبر في مباحث المعاني قوله فان قيوده اه
اشعار بان فائدة القيود لا تنحصر في الاخراج والاحتراز بل يكون القصد الى
بيان الحقيقة وافادة اجزاء الماهية وقصد الايضاح وغير ذلك قوله
والمراد ان هذا الاحتراز اه حاصله ان الاحتراز المذكور قيد للتتبع
والمعرفة الحاصلة به سواء كان جزأ من الحد اولا لا بمعنى انه يجب ان يقصد
في تحصيل المعرفة ذلك الاحتراز بل بمعنى ان الاحتراز المذكور فائدة ينبغي
ويليق بشان المتتبع ان يقصدها ولو قصد فائدة اخرى لم يخرج بذلك عن
كونه علم المعاني لان هذا القيد بان لا منتف على تقدير قصده بتحصيله غرضا
آخر قال المص في اخر البدوي واذ قد تحققت ان علم المعاني والبيان هو معرفة
خواص تراكيب الكلام ومعرفة صناعات المعاني ليتوصل بها الى توفية مقامات
الكلام حقها وقال الشارح الفاضل وبين غاية العلمين ههنا بقوله ليتوصل
بها اه مع ان الغاية المذكورة في المقدمة هي الاحتراز عن الخطاء في التطبيق والمطابقة

بناء على ان المقصود الاصلي هو الاتيان بالصواب اعني التوفية التي ذكرها
والاحتراز عن الخطاء وسيلة الى تلك التوفية ولما كانت الوسيلة اظهر في
بادي الرآي جعلها غاية هناك ثم ذكر ههنا ما هو بحقيقة انتهى كلامه فلا تغفل
قوله يتمكن من الاحتراز اه انما قال هذا لان ما ذكر لا يكفي في ترجيح ما هو
الارجح بل لابد مع ذلك من فضل الهي قيل هذا التعريف مشتمل على العلل
الاربع فالتتبع اشارة الى العلة الفاعلية والخواص الى المادية وفي الافادة
الى الصورية وليحترز الى الغائية قوله فالانكار حال والتاكيد مقتضاه اه
لا يقال انكار المخاطب قيام زيد مثلا يقتضي مجموع الامرين اعني الكلام المشتمل
على افادة ثبوت القيام لزيد فمقتضى الانكار هو المجموع لا التاكيد فقط لانا
نقول هذا الكلام اعني زيد قايم مجردا عن التاكيد في مقام الانكار او مبتذل
يشترك بين الخاصة والعامة وانما الذي يميز به البليغ من البليد هو رعاية
تلك الخصوصية التي اقتضتها الحال لتاكيد مثلا وتلك الخصوصية هي منبع تلك
الفضيلة ومعدن تلك المزية فافهم قوله حمله على خواص يناسب اه انما قال
ذلك لانه اراد التعميم ولذلك اسقط في المعطوف لفظ عليه واشار الى ان
ايراد التاكيد له مقتضيات اخرى غير رد الانكار قوله مستحسن ممن اوصع
اه تذكير لما ذهب اليه في الاستحسان وتصريح بانه اجر لابد منه والا فيقع في
الخطاء نقل عنه جاز ذلك لعدم بقاء معنى الاستفهام ونظيره ما ورد في الحديث
ادخل من اي ابواب الجنة شئت اه قد ينافش بان معنى الاستفهام ههنا باق
اذ المعنى عليه وان هذا الظرف اعني ممن ليس معمولا للفعل المذكور بل هو
معمول للفعل المقدر المتاخر بقرينة المقدم قوله واعلم ايضا اه اي كما علمت من
قول المصنف ان المعاني يطلق على المعرفة واعلم ان اسماء العلوم اه

وتحقيق ذلك ان واضع الفن مثلاً وضع عدة اصول وقواعد يحصل من ادراكها
وممارستها قوة بها يتمكن من استحضارها والالتفات اليها متى اريد فهنا امور ثلثة
الاول الاصول والثاني ادراك تلك الاصول والثالث الملكة الحاصلة من تتبع تلك
الاصول فلفظ العلم والنحو مثلا ان اطلق على الادراك فوجهه ظاهر وان اطلق
على الاصول فاطلاقه عليها من قبيل قولهم الدرهم ضرب الامير فهذا ذكر العلم
واراده المعلوم وان اطلق على الملكة فوجهه ان الملكة حاصلة من معرفة الاصول
بجهة الممارسة فكانه ذكر السبب واريد المسبب فهذه الملكة فرع للاصول في الحصول
اصل بالنسبة اليها في البقاء، ولما كان المعنى الاول جليا ومفهوما مما سبق من قوله
واراد بالتتبع ههنا المعرفة المسببة له وهي التصديقات المتعلقة بتلك الخواص
وكان في كل من الاخيرين نوع خفاء، تعرض الشارح الفاضل بهاجريا على قانون
الافادة لما خفي والاعراض عما علم فقال واعلم الخ **قوله** معرفة المضاف من حيث
هو مضاف الخ ان فايدة الاضافة هذه افادة التعريف والتعيين وح فالعلم
بالمضاف اليه ينبغي ان يكون سابقا على العلم بالمضاف اذ المعروض ان العلم المتعلق
مستفاد منه بمقتضى الرتب اذن ان يقدم تفسير المضاف اليه وتعيينه على تفسير
المضاف وتعيينه ح يكون معرفته من هذه الحيثية متوقفة على معرفة المضاف اليه الحيثية
المذكورة ههنا مطلوبة لانها بمنزلة الثمرة للاضافة ولادراك المضاف اليه فانه ليس
بهذه المثابة وهو ظاهر فسقط ما قيل من ان معرفة المضاف اليه ايضا من حيث
هو مضاف اليه متوقفة على معرفة المضاف فلا اولوية **قوله** كان المضاف اليه اولى
بالتقديم الخ قيل عليه اذا كان معرفة المضاف من حيث هو مضاف متوقفة على معرفة
المضاف اليه كان التقديم واجبا لا اولى وردبان اللازم منه وجوب تقدم معرفته
طبعا لا وجوب تقديم تفسيره او تعيينه نعم الاولى والاليق تقديم تفسير

المضاف اليه وتعيينه لتوافق الوضع الطبع **قوله** على تفسير الخواص تعيين الوجه
الخ وجه ما ذكر ان التراكيب قسمان قسم يصدر عن البليغ وقسم يصدر عن
غير البليغ فالتركيب اذن مطلق فتخصيصه باحد المعنيين يكون تعيينا لاحد
التفسيرات الخواص فانها في اصطلاح الفن عبارة عن الخصوصيات
والكيفيات الزايدة التي تختص بفهمها البلغاء من كلام البلغاء، فكانه تفسير
لمفهومها وبتقدير وضع لها وبذلك يحصل الفرق فتدبر **قوله** تميزه بين الامور
الداعية الى تراكيب الكلام الخ اي كون المخاطب منكرا او طالبا او خالي الذهن
او غير ذلك على وجوه مختلفة مثل التاكيد والتقرير والاطلاق **قوله** بين
مقتضيات الدواعي اه بكسر الضاد كذا افاده الشارح الفاضل وصح بانه من
من قبيل اضافة الصفة الى الموصوف اي الدواعي المقتضية ووجهه انه اعتبر
بطبيقة على ما مر من انه اعتبر التميز اولا بين الامور الداعية وقد يقال يجوز ان
يكون بفتح الضاد لان المقتضيات اعتبارات راجعة الى الالفاظ كالتاكيد
والتقديم ودواعيها حالات مقتضية لايراد ما كانكار المخاطب وكونه مسبوقا
بخطاء وصواب في الحكم **قوله** جملة توسطت بين المعطوفين اه اي الصادرة
ولا الصادرة هذا من قبيل التغليب كالقمرين فالملحوظ فيه جانب الخفة فلا
يقدح فيه لو كان المغلب عليه اشرف **قوله** وتقديري لا الصادرة مرفوعا
اه اما، الى ضعفه اما اولا فلان الانتقال بالمقصود الاصلي اولى من الانتقال
بالجملة المعترضة واما ثانيا فلانه يفتقر الى التقدير والاضمار لا التركيب الصادرة
والاصل عدمه **قوله** فالضمير في سواهم للبلغاء، نقل عنه اذ لا يجوز رجوعه
الا لمن له فضل تميز ومعرفة كما لا يخفى ببيانه انه لو رجع الضمير لا لمن له فضل تميز
لزم اللغو في الكلام اذ المعنى يكون هكذا التركيب الصادرة عمن له فضل

ان جملة موصوفة لا فعلية فقيل فيه تغليب او المعطوف محذوف اي
ان المضموم الى الجملة المتقدمة والا لكان الاولى ان يقال
فيها مستقلة

تميز غير الصادرة عمن سواهم ولا يخفى انه لغو لا فايدة فيه وقول الحص لنزولها
متعلق بالنفي المستفاد من لا ينالها على ما صرح به المحقق من ان لن ولا وان
كان كل منهما حرفا لكنه يجوز ان يعمل في الظرف لتضمنها معنى النفي والانتفاء
وجوّز قوله تعالى وما انت بنعمة ربك بمجنون قوله بحسب الامكان آه قيل انه
متعلق بتحصيل غرض لان تحصيل ادراك شخص ليس على السوية بل على تيه
التفاوت والاختلاف واما تعلقه بقوله استعمال مقيدا بقوله تعالى على وجه
البصيرة فبعيد فتفكر قوله لانها المطلوبة من العلوم العملية آه نقل عنه ذلك
لان المقصود من العلوم العملية هو العمل وهو انما يتيسر على وجه الاحسن
والاكمل بتلك الملكة انتهى يعني لما كان المراد من تلك العلوم هو العمل وصدوره
من العامل على ذلك الوجه موقوفا على حصول الملكة كانت تلك الملكة ايضا
مطلوبة من تلك العلوم قوله فصناعة البلاغة الخ تفريع على الوجه الاول
وتبنيه على ان المراد بالبلاغة في المتن ما هو اسم لهذا الفن لان علم البلاغة
علم له في اطلاقاتهم قوله وان حملت على المعنى الاتم الخ معطوف على مقدر كانه
قيل ان حملت على الاول فمعناه كذا وان حملت على الاتم يكون اضافة الصناعة
الى البلاغة بيانية اى ملكة هي البلاغة يرد عليه ان الاضافة في الوجه الاول
ايضا بيانية فكانه اراد ان اتم الاضافة على التقدير الاول واضح لاخفاء
فيه على ما مر في شجرة الاراك فلعل الخفاء في الاضافة على الوجه الاتم ولهذا تعرض
له قوله لموضوعه اللايق به آخر الكتاب آه تعريض للشارح الكاشي حيث اورد
ههنا جميع الاسولة والاجوبة المتعلقة بتعريف البلاغة قوله وتنكير حيوانات
للقصد الى غير معين آه اذ لحصل به التحقير المقصود في المقام وفيه ايما، الى
عدم الاعتداد بشانها فالقول بان التنكير للنوعية وهم قوله فتوصف

بجملة تصدره آه اعترض عليه بان التوصيف يمكن بطريق آخر كما اذا قيل
اصوات الحيوانات الصادرة فلا يكون التوصيف موجبا للتنكير واجيب بان
المقام يقتضي التوصيف بالجملة الفعلية التي فعلها مضارع ليدل على التجدد
المقصود في المقام يرشدك اليه قوله بحسب ما يتفق قوله اى بحسب ما يتفق
معها من الامور التي لا يقتضيها آه وعلى هذا ضمير الموصول سوى في يتفق
وضمير معها راجع الى الاصوات اى تصدر تلك الاصوات عن مواضعها المخصوصة
على حسب امور اتفقت مع تلك الاصوات وفي قوله لا يقتضيها دلالة على ان
تلك الامور لا يقتضي ذلك قصدا يعتد به قوله لا بجرد تعيين المراد آه يقرح
بما سبق من ان ما ذكر في جانب الخواص غير وما ذكر في جانب العوام
تعيين للمراد وزاد لفظ المجرد تنبيها على ان في ضمن الغير تعيينا له دون العكس
قوله الى مفرد مثله آه اذ لو اضيف الى الجمع لتبادر منه الجزئيات ايضا قوله
والحق به الياء المشددة آه الياء المشددة الدالة على معنى النسبة المناسبة
لمعنى الاختصاص كما يقال اموي واجري اذا اريد المبالغة في التوحيد
والجرة نقل عنه بعد ان اجرى لفظ الخواص على ظاهره فالمراد بالخاصية معنى
الخاصة الا انه زيد الياء مبالغة في الاختصاص المطلق او المشاهد وان اجرى
لفظ الخاصية على ظاهره فالمراد به الجمع الاعم في اعني الاثر الى الذي هو المصطلح
عند الاطباء انتهى كلامه وبما فصلناه سقط ما قيل من ان الخواص جمع الخاصة
لا جمع الخاصية فحق ان يقول المصنف واعني بخاصة التركيب قوله كما مر آه
اشارة الى قوله ما يختص بها اما على الاطلاق واما بالاضافة قوله او دلالة
على ان الخواص اسم جمع الخاصة آه وذلك بان الياء اصلية لا ملحقة للتبنيه
المذكور وقد يقال اسم الجمع ما لا يكون له مفرد مناسب من لفظه وجاب بانه

على

يعني ان قول لا يكون خبر مبتدا محذوف هو ضمير الامر او موصوف اخر وهو ان جملة
لا يكون بعده مع ما يتعلق به صفة له والمعنى امر او شان لا يكون الخاص
الخ وهذا على مذهب الفارسي من جواز وقوع الظرف ناقصا
مسلم

فرق بين اسم الجمع وبين اسم بمعنى الجمع وما لا يكون له مفرد مناسب من لفظه
هو الاسم بمعنى الجمع كالقوم والرهط لا اسم الجمع لان اسم الجمع وان كان له
مفرد من لفظه الآن وضعه للآحاد من حيث هو احاد بلا ملاحظة كونها كثيرة
بخلاف الجمع فانه موضوع للآحاد المتكثرة باعتبار كونها كثيرة لواحد مفهوم
من لفظه يصح ان يكون مفردا له ولذا لا يكون اسما، للجموع على صيغة الجمع و
وهكذا الفرق بين المصدر وبين اسم المصدر فان المصدر موضوع للحدث
باعتبار تعلقه بالمنسوب اليه على وجه الابهام ولذا يقتضي الفاعل والمفعول
ويحتاج الى تعيينهما في استعمال اسم المصدر موضوع لنفس الحدث من حيث
هو بلا اعتبار تعلقه بالمنسوب اليه في الموضوع له وان كان له تعلق في
الواقع ولذا لا يقتضي ما ذكر وقيل فيه تاج والمقصود ان الخواص جمع
للخاصية من حيث المعنى اى الخواص اسم هو جمع للخاصية معنى ولم يرد باسم
الجمع المعنى المصطلح بل الاضافة بيانية قوله فقد عبروا بها عن السبب المجهول
للاثر المعلوم اه اشارة الى معنى آخر للخاصية يعتبره الاطباء كما يعتبرون
المعنى الوفي الذي هو الاثر فللخاصية عندهم معنيان الاول شايع ذايع
بخلاف الثاني فلا يرد ما يقال ان الاطباء يقولون هذا الدواء مثلا
خاصيته دفع البلغم وهذا الدواء خاصيته دفع الصفراء وغير ذلك فلا معنى
لتفسير الخاصية بالسبب المجهول للاثر المعلوم بل الصواب عكسه قوله وهذا
الموضوع من مواضع الكتاب اه انما قال هذا لانه قد زلت فيه اقدام افهام
الاقوام ولم يصلوا الى المرام لانهم تحيروا في ان المراد بالجاري هل هو
ما هو باللازم لذاته ما هو وفي ان الظرف اعني لكونه صادرا ان تعلقه ما هو
وما وجه الاحتياج اليه وفي ان قوله لانفس ذلك التركيب ما معناه وما فايدته

وفي ان قوله حينا هل هو حال او ظرف وما عامله وما فايدته وبالجملة فلم يات
احد في حل هذا المقام بكلام واف ولم يتيسر له حل على وجه شاف والشارح
الفاضل بتحقيقه كيف به يندفع به زخرفات الاوهام فتفكر قوله وعندك علم ان
بالتنوين وان مقام الاستدلال مفعول علم قايم مقام المفعولين اى علمت مقام
الاستدلال بالنسبة الى سائر مقامات الكلام جزءا واحدا من جملتها وشعبة فردة
من دوحتها قوله ولم يبين هناك ان المراد بالخواص ما ذا فوجب اه وذلك
لان الاصل في المقاصد الذكر فمهما امكن الحمل على الذكر وجب الحمل عليه فاندفع
ما قيل ان السكوت عن الخواص هناك يجوز ان يكون تفويضا لها الى فهم
السامع بعد الاحاطة بكلى العلمين والوقوف على خواص احد الفنين
قوله حال كون ذلك المعنى جاريا قرى اللازم اه اشارة الى ان جاريا و
ما عطف عليه حال من الضمير في يسبق وقوله بسبب صدوره متعلق بقوله
جاريا مجرى اللازم قوله اذ التبليغ يلزمه عرفا اه منه على ان اللزوم في مطلق
الخواص امر لا بد منه اذ لولاه لامتنع الانتقال ولما وقعت تلك الخواص في البال
قوله اذ لم يرد بالتركيب الالفاظ المنقل عنه دفع لما يتوهم من ان هذه
الخواص ليست لازمة لذات التراكيب بل لمعانيها قوله وهو له حينا اه شروع
في بيان معنى هذا القيد وبيان فايدته وقد يقال ان حينا نكرة في الاثبات
استعمل في معنى الاستغراق كقولهم تمرة خير من جرادة وعليه قوله كل علمت
نفس ما قدمت اى كل تمرة وكل نفس والظرف معمول لازما اى لازم من
حيث هو هو دائما في كل حين فيكون ذكر الدوام المستفاد منه مؤكدا
لمعنى اللزوم الذاتي وزيادة توضيح له قوله قلت هي لازمة لكنها ليست مقصودة
بالافادة الا للتبليغ اه وحاصله ان ما تمتنع انفكاكه عن التركيب هو ذات

نسخة اشعار بان قيد الآخر
راجع الى الاول والثاني
وبعرض القرينة فتدبر منه

الخاصيه ونفسها واما وصفها اعنى كونها خاصيه مقصودة بالافادة فقد ينفك
كما فى غير البليغ لان ما يعتقده لا يسمى خاصيه ولا يعتد به وقد يوجد فى تركيب البليغ
نقل عنه فاعلم ان المعنى الخاص الثابت بغير تركيب البليغ خارج عن الخاصيه بقوله
جاريا مجرى الخ وان المعنى الاستدلالى الثابت لغيره خارج عن حدها بقوله حينا
من احيان البليغ انتهى كلامه ووجه سناده الاخراج الى ما ذكر مبنى على ان
المعنى لم يقل واعنى بتراكيب الكلام تراكيب البلغاء بل نسبها الى من له فضل
تميز ومعرفه وكذا لم يقل واعنى بخاصيه التراكيب ما يختص بتراكيبهم بل اعتبر معه
السبق الى الفهم ومن لم يتفطن الفرق بين هذين التعبيرين وقال الظاهر
ان المراد من التراكيب تركيب البلغاء فيقوله منه وذلك التركيب خرج
امثال ما ذكره فلا حاجه الى ما ذكره فى اخراج امثاله فقد تعسف ودقق فيما
دقق قوله كما اشار اليه اى بقوله فى الافاده وبقوله اعنى بخاصته التركيب
ما يسبق منه الى الفهم فان ما يسبق الى الفهم يكون مفادا قوله وسيصرح
فى الاسئله الخ اى فى قوله مثل ما يسبق من ان يكون مقصودا به نفى الشك
او رد الانكار قوله يسبق دون يصل ايضا الخ اى فى يسبق ايضا الى ذلك
لا فى يصل فنى الكلام اشعار بان مقتضى الظاهر كما يصل فالعدول محتاج لا
نكته والنكته ما ذكر قوله وفى قوله ذلك التركيب الخ يعنى ان الملحوظ فى بيان
نكته العدول اخ ان الاشارة الى كمال تميزه والاشعار بتعظيمه كما فى ذلك
الكتاب ولما لم يوجد الثانى فى لفظ القريب او نزل عليه البعيد ولما كان البعد
قاصرا عن الاول نوع قصور صرح بالمشار اليه وجعله تعالى جبرا لنقصه
وتدارك لقصوره بقدر الامكان جمعا بين النكتتين ورمزا الى الملاحظتين
فافهم قوله لكونه صادرا متعلق بجاريا الخ رد على الشارح التفتازانى حيث

قال

قال قوله لكونه اما ان يتعلق باللازم ولا معنى له او بجاريا ولا يلائمه عطف
لانفس ذلك التركيب عليه اذ لا يتصور كون الجريان لنفس التركيب لتحتاج
الى تغيه قوله وتقرر كما بالتقابل الخ حيث نفى عن القسم الاول استناده
الى نفس التركيب واثبته للقسم الثانى قوله احد الضميرين للموصول آه
اشار بعدم التعيين الى ان كلا منهما يصلح لكل منهما وقوله لما هو هو بدل من
قوله او متعلق بلازما بعد تقييده بالاول فلا يكون احدهما مستدركا قوله
وههنا وحينا ظرف مستقر آه لما اشار الى بيان معناه وبيان فايدته
حاول الآن ان يشير الى بيان اعرابه فقال والذى ينادى عليه الفكر الصائب
ان قوله حينا متعلق بقوله يسبق على وجه الظرفيه وتقدير الكلام هكذا
واعنى بخاصيه التركيب ما يسبق الى الفهم حين صدوره عن البليغ سواء
كان لازما له او جاريا مجرى اللازم له لكونه صادرا عن البليغ ورد بان
قوله عند سماع ذلك التركيب يغنى عن ذلك التعلق فان عند ظرف للسبق
المذكور فعلى هذا لا يحتاج الى قوله حينا فتامل قوله واما فطره الله التى فطر الناس
عليها الخ نقل عنه فيه رد على من حمل الفطرة السليمه على فطرة المذكورة فى
القرآن والحديث اعنى قوله عليه السلام كل مولود يولد على فطرته وهذا
سهو بين انتهى وحاصل الرد ان الفطرة السليمه التى لا بد منها فى تحقيق
البلاغه لا يصح حملها على فطرة الله مع ان المحل عليها لا يناسب المقام لانه
لا شك ان بلغاء الجاهليه كانوا على الفطرة السليمه التى لا بد منها فى تحقيق
البلاغه ولم يكونوا على فطرة الله لانهم بدلوها بالعقائد الباطلة والاخلاق
الرديه فظهر بهذا عدم صحة المحل وعدم المناسبة بالمقام قوله وقد بدلوا فطرة
الله تبدلا الخ نقل عنه هذا اشارة الى قوله لا تبديل لخلق الله اى لا تبدلوا

تم كلامه انما فسر بالنهي لا بالنفي لان بالنفي ينتقض بتبدل بلغاء الجاهلية الخ
وبالنهي لا ينتقض غاية الامر انهم لا يكونوا ممتثلين وهذا ليس بنقض ولهذا
لم يفسر بالنفي **قوله** كما لا بد لها من كون المتكلم ذا فضل تميز الخ فيه اشعار بان
تفوق المتكلم اكثر من تفوق المخاطب وان احتمل اسهل من العكس وان جاز وبيان
كل من الامرين في كل من الشخصين بلا تفاوت فتدبر **قوله** مع ما هو من تتمة الخ
فيه رد لما يتوهم من ان قوله مثل ما سبق اذا جعل متعلقا بالخاصية لزم
الفصل بالاجنبي اعني حديث الفهم بين توفير الخاصة وبين تمثيلها **قوله**
مثل بالنصب اما بدل الخ اي بدل الكل من الكل قيد بالنصب لانه محل الخفاء بخلاف
الرفع فانه ظاهر انه خبر مبتدا محذوف واخر الثالث لافتقاره الى التقدير بخلاف
الاولين الا انه نظم في سلك ما اختاره نظرا الى ان ذلك شائع في الاستعمال
وقد يقال يجوز ان يجعل نصبا بيانا لما سبق وفائدته الايضاح **قوله** ولا بد
الخ من التقدير اه اي حين جعل مثل ما سبق مصدرا الاحين تقدير المضاف لان
المراد بالتقدير المضاف نفسه فالمطلوب الخ تشبيه المصدر بالمصدر اي ما سبق
سبقا مثل سبق ما سبق وفي قوله بينها بقوله من ان يكون رد لما زعمه
البعض من ان كلمة من زائدة وان مع ما بعده فاعل سبق ووجه الرد ان
من لا ترد في الاثبات فلسامل **قوله** تنشيط للمخاطب الخ اي ايقاع له في النشاط
والفرح لما فيه من ان الدلالة على انه ذو فطرة سليمة كما حققه الشارح الفاضل
بقوله فلا بد في الخواص من كون المخاطب بليغ فليفهم **قوله** شبه تاليف الكلام ترتيب
كلماته الخ قوله ترتيب متعلق بالتفت حال منه او تاليف على التركيب
تنبيها على ان كلماته ينبغي ان يكون مالوفة مشهورة كثيرة الدوران على

اي مناسبة مترتبة ترتيبا
حسنا معتدا للفضل ويقبله
العقل مستلذ منه

الالسنة وقوله متناسقة الدلالات نصب على الحال من الكلمات وقوله
على حسب الاغراض اما حال على التداخل او على الترادف او وصف الدلالات
اي الدلالات الكائنة على حذو الاغراض المطلوبة لا الواقعة على حسب الاتفاق
ووصف الاغراض المقصودة زيادة توضيح وتاكيد وفي قوله شبه تاليف
الكلام بصياغة الحلي اه استعارة تصريحية هذا بحسب الظاهر والا فالمشبه
بالصياغة في التحقيق هو ترتب المعاني في النفس اولا ثم ترتب الالفاظ
على حذو تلك المعاني المترتبة فهما مانيا **قوله** والمسر في ان يكون الخ ولا يجوز
ان يكون فاعل ان يكون نفي الشك لان المقام مقام الاخبار عن حال تركيب
ان زيدا منطلق لا مقام الاخبار عن حال نفي الشك كما لا يخفى وفي ذكر ان
مع يكون اشعار بان هذه الناصبة لا تخفف حتى المثقلة **قوله** واقتصر في المثال
الاول على ذكر القصد الخ يعني انه ههنا يلزم ان يكون مقصودا به نفي الشك
لان الكلام المؤكد له معان آخر ظاهرة كوفور النشاط وكاظهار كمال العناية
وكمال التفرغ والابتهال ونحو ذلك مما يناسب المقام كما سبجئ **قوله**
لكونها اقرب لان اللزوم الخ يريد ان اللزوم مشترك في الكل الا انه لما كان
كل من الاخرين من جهة شدة الاتصال اقرب من الاول بالملزوم ذكر
الملزوم واراد التشبيه بالملزوم من جهة الاتصال والالتصاق **قوله**
لكنه نسب اللزوم الى طلب افادته اه حيث قال يلزم ان يكون المطلوب
وجه الاختصار وحاصله ان اللزوم عقلا انما هو في نفس الاختصار
وهو غير لازم واللازم من كلامه طلب افادته وهو غير لازم عقلا لا يقال
فكان نفس الاختصار من الخواص الاستدلالية لانا نقول نفس الاختصار
بدون الافادة والقصر لا يعد خاصية فالاختصار لازم للتركيب لزوما

كالصياغة في الحلي
وجودة مسلم

وفي نفي الشك فاعل
مقصود ومسلم

وفي اتمام القصد اشارة
الى ان الخاصة انما يعد خاصة
اذا قصدها المتكلم مسلم

عقليا كما لخواص الاستدلاليه فتدبر قوله وقيد السماع اه يعني ان قوله اذا سمعته وان كان وقع قيدا في كلامه لتركيب ان زيدا منطلق لكنه معتبر في كل من الصور الثلث وبما قررناه اندفع مناقشة من قال المثال الاول مثال للجاري مجرى اللازم والاخيران للازم لما هو هو لان مناط هذا التوهم تقييد المثال الاول بقوله اذا سمعته وتركه في الاخيران قوله وانما قال اومن نحو منطلق اه زاد لفظ نحو ههنا ما سياتي في ذهنك وكسر السورة الاستبعاد بحذف ما هو الركن الاعظم فكانه قيل لاستبعاد فان نظائره كثيرة فافهم قوله لا حقا صورة اه اي صورة التركيب في نحو منطلق يعني لما لم يكن التركيب ظاهرا فيه تركه قوله وحصر المطلوب به في الاختصار لانه لازم اه نقل عنه اشارة الى ان قوله ان يكون المطلوب آه بعيد الحصر انهى كلامه اي افادة الحصر تحمل اللام في المطلوب على الجنس او الاستغراق بمعونة القرينة اذ هو المراد في المقام فيكون المسند كان مقصورا على خبره قيل هذا الحصر مبني على ملاحظة حاله مطلقا سواء كان مع صفة الانفراد او مع وصف الكينونة مع سائر اللطائف المناسبة للمقام والى هذا اشار بقوله اما وحده آه يرد عليه انه يخالف عبارة المصنف لان صفة الانفراد مما لا اتركه في الكتاب بل المذكور هو القسم الخ وقد يجاب بانه بنى الكلام على اغلب الاحوال اي وان لم يكن مخصوصا بصفة الانفراد فلا اقل من ان يكون مقصودا بصفة الكينونة مع الغير فقوله فلا بد تفريع على ذلك الحصر الادعائي وقوله وحده وما عطف عليه حال اي منفردا او كائنا مع الغير ولو جعل مصدرا اي قصدا منفردا او كائنا مع الغير جاز قوله باب على المسند اليه اي بيان ان الموضع الاول بتفصيل هذه اللطائف هو في المسند اليه والاشارة اذا وقعت في

في مقابلة التصريح يراد به ما يقابل التصريح واذا لم يكن واقعة في مقابلة يستعمل في الجمع الاعم استعمالا شايعا يدل عليه اطلاقهم قوله مشعرة بوقوع الاختصار موقعها اذ في ذلك اشعار بان نفسه وجه وكونه وجها مشعر بغاية متانة احتمال الوجه ينبئ عن الشرف اولانه ينبئ عن كونه موجبا مقبولا كما يقال هذا وجه اي مقبول معتد به قوله وكذا اذا الفطاحل معطوف على ما تقدم بحسب المعنى كانه قيل اذا ترك المسند اليه يفيد كذا وكذا اذا ذكر وانما اشار بلفظة ذا الى السياق المستفاد من سبق قد المشبه وقد يقال يجوز ان يجعل ذا اشارة الى المثال الاخير اعني نحو منطلق لتناسب المثالين في حذف الركنين وهكذا اشارة الى ما قيل المثال الاخير غير الاسلوب وزاد فيه التنبيه ليكون تنبيها على انه اشارة الى ما سبق فالعطف ههنا ايضا بحسب المعنى على ما لا يخفى قوله اي لم يتركه اه انما فسره بيتناول الضمير المستكن فانه وان لم يكن ملفوظا لكنه لا يعد متروكا بل يعد مذكورا على طريقة الاضمار قوله اي عرف اه اي عرف العارف بصياغة الكلام المسند اليه آه قوله سوى الاختصار اه يصرح بانه ليس من قبيل الجاري مجرى اللازم الا انه لما كان من الاعتبارات الخطابية غير اللايقة بامثل الاستدلال جعله الشارح الفاضل في حكم الخواص الاستدلالية كما مر ومن قال الاختصار لم يكن من الامثلة اصرح بها على ما قاله من نسبة اللزوم الى طلب افادة الاختصار ولا يكون ايضا من الخواص كما اشار اليها فقد عدل عن تحقيق المقام قوله لانه افرد الخواص الاستدلالية في التكملة آه اي اخرها وفصلها في مقامها اعني التكملة وتعميم توفيق الخاتمة ههنا لانيا في ايراد الامثلة التي تقصد بها الايضاح كما هو المقصود في مقامها فلا حاجة ان يقال لم يعهد في كلام القوم ان يذكر توفيق

اولان الوجه ينبئ عن الشرف والعذر والحرية منه

توقيف شئ فى اول الكتاب وبورد امثله لتوضيحه فى آخره **قوله** والجار متعلق بيبق الخ اى متعلق بضميره وحال منه والظرف مستقر **قوله** وقد جعل موصولة الخ اشار الى ضعفه لافتقاره ح الى تقدير العايد الى الموصول وهو تعسف وضمير عليه راجع الى الموصول والجار متعلق بيطلعك وانما قدم على متعلقه ليلا يكون ضمير الموصول بعيدا عنه قيل لو جعل فاعل يطلعك ضميرا عايدا الى الموصول وجعل ما فى الكلام بدلا منه كما فى قوله تعالى واسروا النجوى الذين ظلموا اندفع العسف وهذا كما ترى بعيد عن الاذهان **قوله** والمقصود احالة موقفها على قواعد هذين العلمين الخ فيه رد لما يتوهم من ان المطلع انما هو الامثلة لا القاعدة فوله لله سواء افادا ما بعض مفرداتها الخ كالمضمرات والموصولات واسماء الاشارات **قوله** اى اطلاعا متدرجا الى اخره اى كائنا على سبيل التدريج يعنى ان حصول الاطلاع هناك تدريجى لا دفعى **قوله** او بيان الخ مبنى على ان البيان مصدر كما هو الظاهر لا كونه اسم مكان لان اسم المكان لا يعمل اصلا على ما مر جوابه وقد يقال يجوز ان يكون ناصبا لقوله تعالى متعلقا بالكلام لا بمعنى التكلم فى الاصل ورابطة الفعل كما فيه ههنا **قوله** للحمل الواقع الخ وهو حد البيان الملحوظ اجمالا بانه قريب من حد المعانى فانها مسندة لا يستلزم احدها لانها لتعيين المراد وتفصيله وازالة التردد فيه وهذا المعنى مجازى لانا اذا معناه الحقيقى تفصيل المجمل الواقع فى الكلام السابق والواو لعطف امامع ما اخرها عطف قصة على قصة ولا يقدر لها اخرا لان الاحتياج الى اما انما وقع وانشاء بعد سبق المعطوف عليه ويجوز ان يقال كون المقدمة لبيان احدى العلمين مع تقاربهما فعند ذكر احدهما كان مظنة ان يتردد ان الآخر ماذا **قوله** فى ذهنه الخ اى فى ذهن السامع اورد عليه

ان كون اما للتفصيل مجمل السامع قول لم يقل به احد لان هذا امر متعلق بالوضع والسماع ولا دخل فيه للراى والقياس واجيب بان تصريح القوم بان للتاكيد اصطلاحا دليل على ما ذكر ونظير ذلك وقع فى الكشاف لانه قال الحمد والمدح اخوان ثم قال واما الشكر فانه ظاهر انه تفصيل لمجمل السامع اذ لا اجمال فى الكلام **قوله** وقد يقال اراد تفصيل ما فى المقدمة آه اشارة الى ضعف هذا القول حيث لم يعهد فى كلام القوم اقامة مقام اما ولان وضع اعلم موضع اما لا يخ اما عن سماحة **قوله** كما ان تصريحه بالتتبع هناك مشعر الخ حاصله انه جعل احد التركيبين قرينة صاحبه وقد يقال لم يقل بتتبع اشارة الى ان مبنى علم البيان الملازمات العقلية التى لا دخل للتتبع فيها بل يكفى التفطن بوجود الانتقال فعلى هذا لم يبين من توقف المعانى بالتتبع وعلى ما قاله الشارح الفاضل باضافة الى الخواص لان التتبع على تقدير وجوده فى البيان ليس بمنظور بالخواص بل بالملازمات وكيفية الافادة **قوله** اى علم البيان معرفة ايراد كل معنى واحد الخ الواحد ههنا يقابل المتعدد لا يقابل المركب فلا ينافى ان يراد من الجمع معنى المركب التام وفيه رمز الى دفع ما قيل من ان اللام فى الجمع الواحد ان كان للجنس يلزم ان يكون كل من افراد معنى واحد فقط فى طرق مختلفة وضوحا وخفاء عالما بعلم البيان وابطالا ظهر وان كان للاستغراق يلزم ان لا يكون احد عالما بعلم البيان لان ايراد المعنى الغير المتناهى فى الطرق المختلفة خارج عن قدرة البشر اذ القوى البشرية لا تفى بالاعمال التى لا تتناهى وحاصل الدفع على وجهين احدهما ان يحمل اللام على الاستغراق العرفى وثانيهما ان يحمل على الاستغراق الحقيقى فالشارح الفاضل اشار الى الوجه الاول بقوله معرفة ايراد كل معنى واحد من المعانى

اعلم

فعلم هذا كان السابق قرينة للاحق والاحق قرينة لسابق منه

وقد قيل استقال اما للتفصيل مجمل السماع بطريق الايجاز والعلة المشتركة بين جميع التفصيل والايجاز مطلق التفصيل منه

ويمكن ان يحمل على الجنس فى ضمن كل واحد وهل كل التفصيل من غير تخصيص بمعين وتتبع الاحالة فى احالة الاحالة منه

ما حد علم البيان

فيه بحث لان التردد لا ينفى الحكم بل هو مؤكد له فافهم منه

التى يقصد الخ فان ما دخل تحت القصد لا يكون غير متناه واما الثانى بقوله ولا استحالة
فى الاحاطة بما لا يتناهى اجمالا قيل ارادة الاستغراق الحقيقى هو المختار لان القواعد
البيانية لا تختص معنى دون معنى بل نسبتها الى جميع المعانى على السوية فيحصل منها
معرفة جميع المعانى على وجه يقدر على ايراد كل معنى يقصده والقصد بالفعل ليس
بشرط فكذا فى كل علم فحصول الاقتدار بها على بعض دون بعض غير موجه فليتأمل
وينبغى ان يعلم ان تقييد المعنى بالواحد تنبيه على انه لو تعدد المعنى وكان البعض
اوضح دلالة من البعض الآخر كان خارجا عن البيان وان تقييد الاختلاف
بالوضوح تنبيه على انه لو كفى الاختلاف لفظا وعبارة كما اذا اورد معنى واحدا
بالفاظ مترادفة مثلا كان ذلك ايضا خارجا عن البيان آه قوله فى تركيب مختلفة
فى مراتب وضوح الدلالة عليه آه حمل فيه ايماء الى ان الطرق عبارة عن
التراكيب كما سيصرح به وانها متعلقة بالايراد وان قوله بالزيادة متعلقة
بمختلفة لانه عبر عن الزيادة والنقصان بالمراتب وان قوله فى وضوح متعلق
بالزيادة لا بمختلفة لانه اضاف المرتبة التى هى بمعنى الزيادة الى الوضوح
قوله يتمكن بها من ايراد كل معنى الخ حاصله ان القواعد البيانية وان كانت
متكثرة الا ان الكل يتحد فى البحث عن كيفية افادة المعانى المقصودة اصالة
فمن عرف تلك القواعد عرف ان كل معنى واحد بهذه المثابة فهو كذلك
قوله وذلك لانه لوازم وملزومات الخ بيان لوجه الاختلاف فى العبارات واشعار
بان الاختلاف وضوحا وخفاء انما يتصور فى الدلالات العقلية دون الوضعية
مثلا الجود معنى واحد له ملزومات كمهزال الفصيل وجبان الكلب وكثير الرماد
ونحو ذلك على وفق ما يناسب المقام قوله ايصال الطرق الخ يريد ان الطرق
استعارة تصريحية والجامع الايصال وما قيل مقتضى القياس ان يقول وذكر

الطرق

قيل هو وان جاز وانواعه لا يبعد دخولها فى نوع الايراد
من حيث اعتبار مراتب الوضوح وسلم وجود جامع قريب
من تلك الوجوه مع امكان تصيد فى سلك مشتقة
الانفعال بها منظور فيه

يجيء تسمية التركيب فى العبارات طرقا لتشبيهها بالطرق الحسية
فى ايصال الطالب الى المطلوب وقد
حمل الايراد ايراد شيء منظوم

الطرق انسب بالايراد فدفوع بان الايراد ههنا بمنزلة الافادة هناك فلا
مخالفة قوله والوضوح صفة للمدلول وصف به الدلالة تبعا اى وصف الدلالة
بوصف متعلقها تبعا او صفة للدلالة حقيقة بمعنى ان الذهن ينتقل سريعا
الى كون هذا الطريق بحيث يفهم منه المعنى اولا سرعة وتفاوت اسبابها
فى القوة فى معرض التعليل لاتصاف الدلالة بذلك حقيقة فليفهم قوله
وسياتيك فى الفصل الثانى اى الذى عقده لعلم البيان وحاصله تخصيص
الدلالة بالعقلية فلا يكون الدلالة الوضعية معتبرة لا وحدها ولا مع الدلالة
العقلية فسقط ما قيل لو سلم ان المطابقة وحدها لا يحصل منها الايراد
المذكور وذلك لا ينافى اعتبار ما مع غيرها فى ذلك الغير الايراد آه قوله مقصودا
للعارف الخ كما يكون مقصودا للمتتبع فى احد المعانى قوله كما مر الخ اى فى علم
البيان من الايراد بحالة يقصد الشارع تلك الفايدة التى دون العلم لاجلها
الا انه لو لم يكن يقصدها بل قصد اشياء اخر لم يخرج بذلك عن كونه هذا العلم قوله
وذكر الوقوف لما قد الخ اشارة الى ما ذكره فى علم المعانى من الوقوف الدال
على حضور المقدمات ما يستلزم الرعاية عادة وبذلك يتم الاحتراز قوله والمراد
من الكلام سواء الخ اراد بالمراد فى قول المص لتمام المراد منه المعنى الذى يفاد
بالكلام وهو خاصية التركيب لا مفهومه الوضعى يعنى ان معنى احرين وتمام
المراد فالمراد هو ما ذكر وتمام المراد كيفية افادته اى الكيفية المخصوصة الموصوفة
بها الافادة وهى ان الافادة واضحة آه واضح الى غير ذلك من الكيفيات المطلوبة
فى البيان ولما كانت هذه الكيفية صفة للافادة سماها المص تمام اشعارا
بانها من تتمتها لقيامها بها وبمنزلة الفرع والى هذا اشار بقوله فانها من لوازمه آه
قوله وتبدل التطبيق بالمطابقة الخ يعنى ان فى هذا التبديل نكتتين احدهما

تفنن فی العبارة ای تغییر عن مراد الاول بنوع آخر من العبارة واتیان بعض
آخر فی اللفظ غیر الاول ولا یخفی ان التفنن انما یطلق حیث یکون مراد واحدا
حالا او مآلا والا فلا تفنن وثانیهما التنبیه علی ان صاحب المعانی اکثر تصرفا
من صاحب البیان اذ التطبیق فعله والمطابقة صفة الکلام وان کانت
متفرعة علی فعل المتکلم قوله اکثر منه فی کیفیها ای الطرق اعنی قوله فی کیفیتها
حال من المجرور فی منه ویجوز ان یجعل ظرفا لغوا للضمیر المجرور ویرجوعه الی التفنن
علی ما جوزه بعض النحاة وسیجیء مثله من ان الشارح الفاضل فی النظر فی احوال
التنبیه قوله ان معرفة خواص تراکیب البلغاء ای یرید معرفة الخواص الترکیبیة
التی هی ثمرة علم المعانی ومعرفة کیفیة افادة تلک الترکیبیة التی هی ثمرة علم البیان
لا مطلق الخواص وکیفیتها حتی یقال ان معرفتها وحده کیفیتها نفس العلمین لا
الامور کوله الیهما قوله فلا بد لمن اراد الوقوف ای جواب عما یقال الواقف
علی تمام مراد کیف یفتقر الی العلمین والا لزم تحصیل الحاصل قوله من معرفتی
العلمین آه خبر لا بد لا متعلق بقوله تحصیل مراده وان کان اقرب الیه
لفظا فتدبر قوله بهذا المعنی ای دفع لما یقال ان الوقوف علی تمام مراد الحکیم
محال عند المحصل اذ المعتزلة فی ذلک فریقان فریق منهم یقولون انه محال
ومنهم المحصل وحاصل الدفع انه لیس المراد بالتمام التمام الکامل بل ما حققه
فتدبر قوله وقد یقال اراد به آه اشار به الی بعد دلالة المتن علیه وان
وجه بان الواقف علی تمام ما اراده الحکیم فهم من البشر لکن لا یخ عن
التعسف قوله وقد اصاب بذکر الحکیم ای اذ الحکیم هو الذی یقصد بافعاله
غایات حسنة والخواص لا یقصد منها الا من هو قاصد الحکمة والمصلحة فی افعاله
واقواله واسناد الخواص الیه قد وقع فی المحضر قوله تنبیر عن التقصیر ای

یرید

ذلک لان التصرف فی الافادة یکون فی المسند والمسند الیه وقیود ما ذکر منها
والتصرف فی کیفیتها انما هو فی الانتقال من
امر الاول الی الثانی منه

یرید ان المقام مقام التنفیر والبیان فانطبق الکلام فی قوله فالویل
الدال علیها علی مقتضی المقام لکن قد یقال امثال ذلک التطبیق من باب
المحاضرة لا من باب البلاغة قوله ممن ذکره ای فی الکتاب ممن یعالج
التفسیر وقول المحصل راجل ای غیر عارف باستعارة تفرکیه لمن کان
ضعیفا فی فن من الفنون والجامع الضعف وعدم القدرة علی العمل
قوله کان محظیا فی اقدامه علیه برأیه نقل عنه معذا هو التفسیر المنهی
عنه واما بیان معانی القرآن بنا، علی القواعد فلا منهی عنه الا ان یجزم
بان مراده کذا انتهی اعترض علیه بان کون الجزم منهیا ینافی کون العلمین
مفتقرا الیهما فی الوقوف علی تمام مراده کذا لان الواقف بتمام مراد الله
کذا لا یکون الا بالجزم بتمام مراده کذا واجیب بان المراد بالجزم المنهی الحکم
بالجزم لا الجزم نفسه غایة الامر ان الحکم بالجزم الحاصل بهما لعدم الاذن الشرعی
قوله فالمعنی به بیان ترتب ایراد العلمین ای اشارة الی ان عدم ذکر
ترتب الفنین فی عنوان المقدمة لجعله من لواحق ما یشتمل علیه المقدمة
قوله وبمنزلة الشعبة آه یعنی کما ان الشعبة فرع علی الشجرة وهی اصل
کذلک البیان فرع بالنسبة الی المعانی وح التفتیح کونه کالمرکب اذ لا یخفی
ان المرکب یحتاج الی ما یترکب هو منه قیل فی قول المحصل شبهه باستعارتان
احدیهما تصریحیة وهی کون البیان شعبة وثانیهما ضمنیة وهی کون المعانی
شجرة قوله وقوله جری ای رد لما قیل من ان جری صفة لاعتبار
والعائد محذوف ای جری به او انه خبر کان ولا جزم جواب لما ولما کان
السوق شاهدا صدق علی ان الجواب جری ولا جزم بیان النتیجة اشار
الشارح الفاضل زدا الی ان هذا هو اللائق بالاعتبار قوله ولا جزم

والراجل فلان الراکب المستقل لمن
کان ضعیفا فی فن منه

ذلک لانه یطبق اصل الکلام لتحصیل
غرض مناسب للمقام والمراد هو کما فیه
یعمل هذا منه مسلم

اثرنا جملة استيناف فيه بيان للنتيجة اه اذ تقدير الكلام هكذا لما كان علم البيان
شعبة جرى منه فجرى المركب من المفرد ولما جرى منه فجرى المركب وجب تاخيره
ينتج انه لما كان شعبة وجب تاخيره فكبرى القياس والنتيجة بما غير مذكورين
لكن جملة لازم استيناف لبيان النتيجة وقيل يجوز ان يكون جرى خبرا آخر
لكان واثرنا جواب لما ولا لازم للتحقيق والتاكيد بمنزلة حقا واللام لا
لا يقع جواب لما ولا اشارة الى هذا عصبة الشارح الفاضل بقول الفراء
وجوز ابن مالك وقوعها جوابا لما مستدلا بقوله تعالى فلما نجاهم الى البر فمنهم
مقتصد الا انه شرط كونها مصدرة بالفاء والجمهور على ان الجواب محذوف اى
انقسموا اقساما فمنهم مقتصد قوله فجرى فجرى القسم آه نقل عنه لكنه لم
يجر ههنا جرى القسم لان قولنا اثرنا لا يصلح جوابا له بل قصد به مجرد التاكيد
كانه قيل آثرنا ما اخبره لا بد من هذا الايثار انتهى فقه لا يصلح جوابا لانه
ليس في المقام منكر او شاك حتى يؤكد الحكم بالقسم وايضا الفصيح ايراد
لفظ قد اذا كان الجواب ماضيا واما قوله بل قصد به مجرد التاكيد فالمراد
منه تاكيد كون الايثار في محله كما اشار بقوله كانه قيل اه فافهم قوله
كما اشرنا اليه اه اى في شرح قول الملخص وفيه مقدمة لبيان هدى العالمين
اعتمادا على ما ذكره ههنا اه وذلك لان التعيين هذا الفصل لضبط معاقد
علم المعاني قرينة مشعرة بان ضبط معاقد البيان في فصله الا انه غير الاسلوب
الا بين هناك اعتمادا على انسياق الذهن اليه بقرينة ما ذكر في الفصل
الاول وكيف لا ولم يذكر هناك الكلام ايضا مع انه مراد قوله والكلام يعني
الكلام آه لا يعني الالفاظ المخصوصة على ما حققه الشارح الفاضل في اول شرحه اذ لا
معنى لظرفية الكلام الذي هو جزئي للكلام الذي هو الكل اعني الفصل الاول

والقول

والقول بانه ان حمل على معنى مفعول كما قال الشارح ان الكلام يعني الفوائد
فلا يلزم شيء من السماجة فيكون توجيها حسنا فعلى هذا يكون قوله و
والكلام معطوفا على معاقد واشارة الى بيان مسائل آتية تعسف لا يليق بفصيح
طبع سليم قوله ومعطوف على الضبط آه فيكون التقدير الفصل الاول
في الكلام في علم المعاني لا على المعاقد حتى يكون التقدير الفصل الاول في
ضبط الكلام فيه لان تعلق الضبط بالكلام غير مقصود قوله ولما اراد
ضبط التركيب آه شروع في شرح قوله اعلم آه وبيان لارتباطه بما قبله
وما قيل ان الغرض من هذا التمهيد العذر لايراد ضبط المعاقد لهذين
العلمين دون سائر العلوم المسمى الذي اشترك بهما في ذات الموضوع كما
كالنحو فليس بشيء اما اولا فلانه قال الملخص وفصلان لضبط معاقدهما
ثم اورد في كل منهما تمهيدا فظاهر ان كلا تمهيد لضبط ما هو قيد لمعاقد علم
البيان فالمناسب ان يكون هذا ايضا لضبط ما هو المذكور واما ثانيا
فلان قوله فيما سيجيء لا يخفى عليك حال التعرض لها منتشرة يدل دلالة ظاهرة
على تعرض معلوميته موضوع النحو في بابه وهذا ظاهر في بابه عند من له دربة
باساليب الكلام وربما يقال انما مهد هذا الاصل ليعلم وجه الاحتياج الى
بيان الخواص ويعلم منه وجه التعرض لضبط التراكيب بضم مقدمات اخر
قوله الذي هو موضوع المعاني آه لفظ الموضوع ههنا من قبيل الاسماء
فلذا لم يقل هي موضوعة المعاني بلفظ التانيث فلا يكون الضمير في هو
مستترا فيه حتى يجب المطابقة قوله احتياج الى تمهيد ذلك الاصل اه اى احتياج
اولا الى بيان مقتضى المقام الذي يحتمل ان يقع خطا في مطابقته بسببها
من اول الامر على ما هو اصل الباب والمراد بتمهيد الاصل ايراد حكم يبتنى عليه

عليه مقصود الحديث اعني ضبط المعاقد فالقول هذا التقدير يقتضي ان يقال
انه مهد هذا الاصل لضبط التراكيب بهذه الكيفية ليس شي قوله اعني انتظام
مقتضى الحال آه اشار الى الاصل المحتاج اليه اولا بلفظ البعيد المشعر بالتعظيم
ثم فسره ثانيا بالانتظام الى القسمين وباستغناء الاول عن علم المعاني
تمهيدا لما سوا لمرضي كما فصله بقوله والذي يشهد به الذوق السليم الى آخر
ما ذكر قوله تفصيل الى آخره نقل عنه ذوقك لانه ذكر مجملا ورتب عليه
بالفاء ما يصلح تفصيلا له الا انه ذكر فيما بينهما حواله على ما سياتي وهذه
الحواله تاويل ظاهر فوجب حمل فتارة على التفصيل وقد يتوهم انه
تفريع لا تفصيل فكانه قال لما كان مقتضى الحال مما يتفاوت كما ستقف
عليه صح ان يقال فتارة يقتضي كذا فتامل واستقم انتهى قوله تاويل
ظاهر يريد ما ذكره في الشرح بقوله الا انه بادر آه يعني ان الحواله لمطلق
التفاوت دفعا لان يتوهم آه لا للتفاوت المفصل ههنا فلا يصح
التفريع لان المفرع يجب ان يكون معلوما بخصوصه من المفرع عليه والعثمان
المذكوران في التفصيل ههنا ليس مما علم بخصوصهما من المفرع عليه لا من ذاته
ولا من حواله لان القسمين ليسا مذكورين فيما سبق الذي احال عليه
فلا يصح التفريع والى ما ذكرنا اشار بقوله فتامل واستقم كما ستقف
عليه آه في موقع المصدر اى تفاوتا كائنا على الوجه الذي ستقفه فالكاف
في مثل هذا المقام ليس للتشبيه بل للتاكيد فقط حتى صرح البعض
بان هذه الكاف لا عامل لها كما لا معمول لها لانها لم تبق حرف جر والا
ذلك اشير في قوله تع واذكروه كما هداكم وذكر بعض النحاة ان مثل
هذه الكاف للتعليل ومثلوه بقوله تع كما هداكم اى لتفاوت

مقتضى

مقتضى الحال لا ستطلع عليه هكذا فتامل قوله دفعا لما يتوهم من اول
الامرين تفصيلا آه قوله من اول الامر متعلق بقوله دفعا وقوله ان تفصيله
آه قايم مقام فاعل يتوهم قوله لانه موحى وملقى اليه ايضا اى بالواسطة
اذ الموصوف بالبداهة اولا وبالذات هو المخ وثانيا وبالعرض هو اللفظ
واشار الى ضعف هذا بقوله وجاز آه قوله كيف كانت اى في موقع الحال
او الصفة اى كيفية ما تكيفيه كانت فصيحة او غير فصيحة او مقولا في
حقها كيف كانت قوله على مع التعليل اى يريد انه ليس من قبيل عطف
الجارين من جنس واحد بعامل واحد بجهة واحدة فان هذا هو الممنوع
في النحو بل بجهة مختلفة اى نظم الالفاظ لاجل تحرى التاليف بينها لا لاغراض
التي بها يتفاضل الكلام فتدبر قوله اى نظم وجمع اشار بعطف قوله
وجمع الى ان النظم ههنا بمعنى الجمع مجازا قوله وسمى ان سمى الى آخره فيه اى
الى ان استعمال النظم في القسم الاول ليس على ما ينبغي لانه خال عن النكتة
قوله كما هو المشهور اى اشعر بان هذا السوال جوابين الناس ولم
يذكره لانه في صدد بيان كلام المص على مختاره فليس المقام مقام كواب
قوله والاقرب بحسب المعنى آه انما قال هذا لانه بحسب اللفظ يكون
الاقرب ان يكون صفة للنظم لكونه نكرة ووجه ما ذكر ان يخرج هذه
الالفاظ عن حكم التطبيق حقيقة هو التاليف المستفاد من نظم المفردات
اى جمعها لا بالنظم المعلل به قوله على انه في قوة النكرة آه يعني انه على نمط
قوله تع كمثل الحمار يحمل اسفارا ولا يخفى ان اعتبار المعنى مع صحة اللفظ اليق
منشاوها كون التاليف في قوة النكرة اولى من اعتبار اللفظ مع صحة
المعنى في الجملة قوله والضمير في سميناه ونزلناه راجع آه قد يقال وبجوز ان

ان يحمل على الاستحذام فاريد بضمير سميناه بمعنى وبضمير برزناه اللفظ قوله
لما يقول اه الظاهر ان هذا منع لملازمة السند وحاصله ان ما ذكر بناء
اشتمال الخاصة المذكورة من القسم الثالث وان كان في ذاته من الاول
واما الكلام الذي لا يفتقر الى ازيد فلا يقع فيه الخطاء الذي يحتاج الى التدوين
فن للاحتراز عنه اذ حينئذ معلوم لكل من له ادنى تميز فلا يرد ان القسم
الاول ايضا يكون مثار الخطاء كالثاني وما قيل بقي الشبهة بصورة
ليس فيها مخاطب آخر اصلا غير المخاطب الذي لا يفهم الا اصل المعنى فغرض
محال لا يليق اليه قوله وظاهر ان الخطاء آه شروع في بيان اختصاص
المعاني بالقسم الثاني قوله ظاهر خبر مقدم على المبتدا اي مضمون الجملة
المصدرة بكلمة ان والمعنى عدم مجامعة هذا الخطاء في القسم الاول لان
التميز ظاهر فان قيل قول المصنف لكن بصدده مستدرك لان الالف واللام
في قوله الخطاء يكون للعهد الخارجي والمعهود هو الخطاء في تطبيق الكلام
على مقتضى الحال قلنا هذا حق قيل ان يكون للمدلول الواحد دول لمخلفه
ولا محذور فيه قوله واما الذي ينور عنه الخطاء المذكور ثوران الغبار
قد يقال الخطاء المشبه بالغبار المانع عن الابصار استعارة بالكناية
حيث ذكر المشبه واريد المشبه به ادعاء، والثوران استعارة
تخييلية قوله فيحتاج فيه الى علم المعاني اه لكثرة وقوع الخطاء للمتكلم في تاليفه
وتنظيمه وللسامع في حمله على المقصود الذي يقصده المتكلم وينبغي ان
يكون وقوع الخطاء فيه لغير الفارس في علم المعاني والا لم يكن مفيدا
للاحتراز عنه وبهذا يظهر ان المراد من العاقل المتفطن الماهر في علم
الاعراب مع قصوره في المعاني او عدم معرفته به قوله وفضلا صدر

منصوب

منصوب بفعل محذوف ابدا اه اي فضل فضلا فيه اشارة الى ان حذف
فعله واجب سماعا كقوله سقيا وعياة فيقال التزم حذف فعله لانه
بمنزلة لا سيما بالنسبة الى ما قبله في كونه سمه له فلو ذكر الفعل بطل كونه
سمه قوله او ضمن كما في فوك تقاصرت الهمم آه اي لم يتوجه الهمة الى الظواهر
فضلا عن الدقايق يعني بقي عدم توجه الهمة اصلا عن التوجيه الى دقايق
العلوم يعني ذهب التوجه الى دقايق العلوم بالكلية وما بقي عنه شيء
واما الذي بقي منه هو عدم التوجه الى الظواهر وفي التمثيل به تعريض
لاهل زمانه قوله فضل اي بقي عدم مجامعة الخطاء آه اشارة الى ان
الضمير في فضل يرجع الى مضمون النفي ولما كان فضل بمعنى بقي يكون
عدم المجامعة فاعلا فالباقي عدم مجامعة الخطاء والذاهب وقوع الخطاء
قوله وح يفوت شيئان معتبران في اصل الاستعمال اه اشارة الى ترجيح
التوجيه الاول بوجهين لا يقال التفسير بقوله اي وقوعه منه منتف
بالكلية صح في كون قوله عن وقوعه عن العاقل بمعنى عن انتفاء، و
وقوعه عنه لم يفت ما ذكر لان انتفاء مجامعة الخطاء، لا دنى التميز
مجانس لانتفاء، وقوعه عن العاقل المتفطن واقل منه لان انتفاء،
المحالات اثر ثابت فيتصف بالكثرة من هذه الجهة واما انتفاء الممكن
فقد يكون وقد لا يكون فيتصف بالقلة من هذه الجهة فاستقام التجانس
واحر القلة والكثرة لانا نقول خاصا معناه لتصوير التتبيه بنفي الادنى و
واستبعاده على نفي الاعلى واستحالته لان قوله عن وقوعه معناه عن
انتفاء وقوعه والا يلزم ان يكون الذاهب انتفاء وقوع الخطاء عن العاقل
المتفطن وهذا خلف وما قيل اعتبار المجانسة بين الكل والذاهب الكثرة

اعني الاجامع فان مضمونه
عدم المجامعة مسلم

لاكلى لانه يقال مات زيد وبقى منه اموال وغير ذلك فمدفوع بان المعتبر مجانسة
الباقى للذاهب المعتبر من فى ضمن فضل لا مطلقاً قوله ولا مع لكونه اقل
منه اه وذلك لان عدم مجامعة الخطاء لادنى التميز نفى والذاهب عن العاقل
المتفطن ايجاب ولا مع ان السلب اقل من الايجاب قد يناقش فيه
بان القلة والكثرة فى اصل الاستعمال بقدر يتة لا تحققه فلا بأس بقولها
فاعل قوله وح يفوت عن الاصل الاستعمال اه اشارة الى ترتيب التوجيه
بوجوه اولا اول ان الذهاب مفقود هنا والا لزم ثبوت الخطاء للعاقل
وهو عكس المطلوب الثانى ان البقاء مفقود الثالث انه يقع الاحتياج
ح الى تكلف بتقدير النفى بعد فضلا اى فضلا عن انتفاء ان يقع من العاقل
الرابع الاحتياج الى التكليف فى اعتبار التعلق اعنى تعلق عن بمقدرة
ههنا بفضلا فى قولنا فضلا عن انتفاء وقوعه من العاقل المتفطن وذلك
لانه لا يستقيم اذ ان يكون كلمة عن صلة له بحسب المعنى المراد ههنا اعنى
مع القلة لان فضلا ح يكون بمعنى قليلا ولا يقال قليل عنه فلا بد من التكلف
وهو اعتبار كون القليل متباعدا عن الكثير والتباعد معنى عن قوله
او باعتبار الاستعمال الاصلى اه لان فى الاستعمال الاصلى يصح تعلق عن
بفضل وهو قولك فضل عن المال كذا اذا ذهب الكثرة وبقى القلة
كذلك ههنا قوله وقد يوجه توجيها ثالثا آه يشير الى ان فيه ضعفا
ايضا لكنه اخف مما فى التوجيهين الاولين ولعل وجهه ان يكون
استعمال فضلا للتنبيه كما ذكر يقتضى اعتبار ورود النفى على الادنى
قبل توسط فضلا بينه وبين الاعلى حتى تحصل التنبيه بالتوسط مع
انه اعتبر فى هذا التوجيه بعد التوسط قوله اى بقيت بمجامعة الاولى

آه

فيه

فيه اشارة الى ان ضمير فضل على هذا التوجيه راجع الى ما دخل عليه النفى اعنى
بمجامعة المستفادة التى هى مصدر بجامع فان قيل مع بمجانسة بينهما
وبين ذهاب الثانية وبقاء الاولى وان كانا ظاهرين فى هذا التوجيه
لكن مع فلة مجامعة الخطاء لادنى التميز بالنسبة الى مجامعة الخطاء للغطانة
غير ظاهر فلما لما كان الغطانة فوق مرتبة ادنى التميز لان مرتبة الغطانة
يستلزم ازيد التميز وترقيه الى ان يتكامل بمجامعة الخطاء للغطانة
متضمنة ومستلزمة لمجامعة الخطاء لادنى التميز فقد صار المتضمن قليلاً
بالنسبة الى المتضمن فيه لاستلزامه الزيادة على الاول وبهذا ينكشف
حال قولهم فلان لا ينظر الى الفقراء فضلا عن ان يعطيهم لان الاعطاء متضمن
النظر ويستلزمه لكون النظر من علايمه واماراته عرفا فكانه من جنس الاعطاء
او دعاء وعلى هذا قس نظاير ما ذكر قوله سيما على ضعفها اه اى ضعف
الشبهة وذلك لانا نعلم بالتجربة ان من ليس بليغا سليقة وعارفا بعلم
المعانى فانه لا يقدر على ادراك الخواص ثم ان ذلك الشخص يتعلم علم المعانى
ويتمكن من ذلك فيحصل لنا علم ضرورى بطريق التجربة القطعية ان معرفة
الخواص يتوقف على علم المعانى وان تعلمه امر ممكن بل واقع بلا ارتياب وهذه
الشبهة تدل على بطلان احد هذين الامرين المعلومين بالضرورة فيكون
هذه الشبهة مصادمة للضرورة الدالة على ان فى هذه الشبهة خللا وان
لم يكن متعينا فيكون الشبهة منقوضة نقضاً اجماليا بشبهة الضرورة
قوله كان ممنوع عنه بالكلية اه فيه تنبيه على غلط من قرأ ممنوعا بالبناء
للمعلوم ثم اعترض باتحاد الشرط والجزاء قوله بل حاكيا له قيل فعلى هذا
يلزم كون غاية العلوم مترتبة على غيره لان من ضبط قواعد المعانى على وجه

التقليد واستحضرها فهو ممكن عن الاحتراز عن الخطاء في التطبيق ودفع
بان غاية علم المعاني هو الممكن عن الاحتراز الحاصل عن العلم بقواعده
بالبراهين لاي ممكن كان قوله ثم ان علم المعاني هو موضوع شروع في بيان
المقدمة القائلة بان الكلام في علم المعاني كلام من قبيل الكل وتحقيق المقام
ان الشبهة المذكورة مشتملة على مقدمات كل منها ظاهرة سوى هذه
المقدمة فشرع الشارح الفاضل في بيان هذه المقدمة قوله فتوقف موضوعها
على معرفة تلك الخواص اي ملخص ما ذكر وهو ان علم المعاني عبارة عن قواعد
مخصوصة فالعالم بها ان كان عالما بدلايلها اعني الادلة الاستقرائية التي
هي مدار تلك القواعد او بلا تلك الادلة والثاني باطل فتعين الاول
ولا شك ان الادلة الاستقرائية من قبيل الثاني فتوقف القسم الكل
على علم المعاني وتوقف علم المعاني على القسم الثاني فالدور او التسل
لازم وحاصل الجواب على قانون تقريره ان توقف علم المعاني على ذلك
ممنوع وانما يستقيم اذا كان علم المعاني كجميع اجزائه كسبيا وهو ايضا لم
قوله اي توقفه تعريفه على نفسه آه هذا تفسير باللازم وفيه اظهار
فاعل يدور وسببه على ان يدور مضمن بمعنى يتوقف وضمير يتوقف راجع
الى توقيفه قيل لم فسر الدور بما هو لازم مع انه يلزم الدور المصطلح وهو
توقف الشيء على ما يتوقف عليه لان تعريف المعاني يتوقف على تعريف
الخواص وتعريف الخواص يتوقف على تعريف المعاني واجيب بان المحصل
بنى الدور على توقف التعريف على التعريف لا على توقفه على الخواص الا
ان قوله غير سديد على ان يكون الدور ههنا اصطلاحيا لا لغويا
فان معرفة خواص التركيبات هي الواسطة كما قرره الشارح الفاضل

فعلى هذا التفسير باللازم لاظهار فساده فتدبر قوله والا تسلسل
آه وان لم يكن متعلق التعريفين علما واحدا اي معلوما واحدا بان يكون
متعلق احد التعريفين معلوما مخصوصا ومتعلق الآخر معلوما آخر مخصوصا
لا يعلل على تقدير التغاير لا يتعين لزوم التسلسل بل اللازم احد الامرين
اما الدور او التسلسل لانا نقول لا بد في لزوم الدور ان يكون متعلق
التعريفين علما واحدا او على تقدير عدم اتحاد متعلق التعريفين اصلا
في مرتبة من مراتب لا يلزم الدور بل لزوم التسلسل متعين تفكر
قوله فان قيل جاز تعدد التعريفين اي جاز ان يعلم الانسان من
جهة الناطقية والفاعلية والحيوانية وغير ذلك ويكون لكل علم تعريف
واعلام فاذا جاز تعدد التعريفات لم يلزم توقف الشيء على نفسه بل يجوز
ان يتوقف تعريفه على تعريف آخر غيره ولا محذور فيه قوله قلنا ان جواز
اي يعني لانم ان جواز ذلك وما ذكرته من التعدد انما هو في العلوم التصورية
لا التصديقية وكلامنا فيه قوله في التعريفات المتعددة اي وذلك لان الكلام
في التعريف الآخر كالكلام في التعريف الاول لتوقفه على تعريف آخر فيدور
ويتسلسل قوله قد تقدم لتعليمه آه قد يقال فالمناسب لهذا ان يقول
فيتوقف تعليمه على تعليم له سابق بدل قوله فيتوقف تعريفه على تعريف
له سابق الا انه آثره على لفظ التعليم لكون كل مما يحتاج الى التعريف جزئيات
من جزئيات علم المعاني قوله ودخول الفاء اي اشارة الى اختيار اثبات
الفاء لتحلل الفصل بالجملة المعترضة وهي قوله ولا شبهة مع سابقتها الا الصحيح
دخول الفاء حتى يرد عليه ان المضارع المثبت اذا وقع جزاء صح دخول الفاء
وتركها وانما احتيج الى اعتبار وقوع الفصل ليتبين به لزوم الجزاء بشرطه

لنوع خفاء في ذلك اللزوم قد يقال لو قيل الجزاء محذوف والمذكور تفريع بل تفصيل وتعليل والتقدير وان توقف فسر فيتوقف لا يبعد

قوله هذا جواب لقوله وان اصح الخ اطلاق الجواب ايماء الى انه يحتمل على وجهين جواب الشرط وجواب السوال قوله واخبار كلمة او في موضع الواو الخ حاصله انه لو لم يورد لفظة او لربما يتوهم ان ايراد الشبهة في كل من العلمين انما هو مجموعهما وليس كذلك بل مارة تورد بالعقل فقط كما في علم الاستدلال وتارة بالطبع فقط كما في علم العروض وان كان المقام مقام الواو وبحسب الظاهر لما بينه في الحواشي قوله ولو كانت بمعنى الواو الخ لا يقال يمكن ان يعارض هذا الكلام بان يقال وان لم يكن او بمعنى الواو لقال في الباب بدل في البابين لانا نقول يمكن ان يجاب بتقدير المضاف اي في احد البابين قوله بل وفي تعليمه الخ قيل انما اتى بالواو ههنا لئلا يتوهم كون بل للاضراب قوله وكذا الكلام في قوله والا لكان تعليم كل منهما على تقدير او لكان تعليم احدهما على تقدير آخر قوله يتناول لعموم المجاز اه اي المعنى المجازي الاعم من المعنى الحقيقي ومن المعنى المجازي وهو اعني المعنى المجازي الاعم هو التعليم المطلق المتناول ما يتعلق بكل منهما وهو المعنى الحقيقي وما يتعلق باحدهما وهو المعنى المجازي وذلك المعنى المتناول لهما معنى ثالث مجازي للفظ التعليم المنسوب اليهما قوله اذ كل ميسر لما خلق له اي كل موفق لما خلق لاجله وميسر عليه ذلك يجوز رجوع ضمير خلق الى ما وضميره له لكل فيصير المعنى اي كل احد موفق لاجل خلق ذلك الامر لاجل ذلك الاحد ويجوز عكسه اي كل احد موفق لاجل خلق ذلك الاحد لاجل ذلك الامر اي لتحصيله قوله بنهوه على خواص تلك الجزئيات اي

اي الخواص التي هي لا يتوقف على نظر بل يتوقف على سماع تراكيب البلغاء قوله فان تنبه لها علم القواعد بدلايلها آه اعترض عليه بان المعروض ان الكلام المشتمل على الخواص اعني ما هو من قبيل الاول موقوف على علم المعاني فكيف يتنبه المخاطب به من غير تعلم هذا العلم واجيب بنعم لكن توقفه عليه في الاحتراز المذكور لا في نفس معرفة تلك الخواص لان جميع الخواص يدرى بعلم بالسليقة او بالتنبيه والدور والتسلسل انما يلزم ان لو توقف الخواص الجزئية التي استقرات في نفس معرفتها على علم المعاني كما توقف نفس معرفة علم المعاني عليها لكونها دلايلها قوله والا اعرضوا عنه آه اي وان لم يتنبه لكل واحد منها لان عدم التنبيه للبعض لا يوجب الاعراض لما سبق انه يجوز التقليد في البعض فلا تنافي بين الكلامين تامل قوله واذ قد عرفت الخ شروع في ضبط المعاقد بعد تمهيد الاصل واذ ههنا ظرفية والعامل محذوف اي ظهر لك وقوله مفعول تفرع على المجموع وهو ليس بعامل في اذ لقيام المانع وهو الفاء قوله بطريق الاشارة الخ قيد بجواب الشبهة اذ الجواب غير مذكور ههنا صريحا بل هو مفهوم بطريق الاشارة في ضمن الحوالة على علم الاستدلال قوله توقفا معلوما بالضرورة الخ اي بطريق البداهة ونبه بتنبيه على ان قول المص ضرورة نصب على المصدر بتقدير المضاف اي توقفا ضروريا قوله منتشرة اي متفرقة غير داخلة في كلي يصدق عليها حال من ضميرها وقوله تحت الضبط ظرف للايراد بمعنى الادراج وقوله بتعيين اي بسبب التعيين متعلق بالايراد قوله فوجب عليه الخ قيل عليه يفهم من هذا القول ان التعرض بايراد التراكيب التي هي موضوع علم المعاني ليس مقصودا اصليا ههنا بل لاجل كونه موقوفا عليه للتعرض بخواص تر

اي تنبيه المصنف على الاخير من الامرين كما قال في الحاشية سابقا فتذكر منه

تراكيب الكلام مع ان كلام المصنف الفصل الاول فى ضبط آه يشعر بكون
ايراده مقصودا اصليا ههنا فبين الكلامين تنافى ورد بان المفهوم
من كلامه هو ان المقصود فى هذا الفصل اثنان ضبط معانى علم المعانى
والكلافيه غايه مافى الباب ان معرفه احدهما موقوف عليه لمعرفه الآخر
ولهذا قدم وليس يلزم من هذا ان لايكون مقصودا حتى يلزم المخالفه
بين المفهومين قوله وحمل ماعداه عليه اجمالا ح اعترض عليه بان ماذكره
لو كفى لكان قوله شيئا فشيئا لغوا والجواب عنه ان الاشارة الى الضبط
التفصيلى ضبط اجمالى والى هذا اشار بقوله فيما نقل عنه واما تحمل الخ
فهو بالحقيقه تفصيل للضبط الاجمالى قوله حصر اصول التراكيب ح يعنى
ان التركيب التام اما الموضوع بمعنى الخبر او بمعنى الطلب وماسواهما من
التراكيب فهو فى الاصل اما خبر او طلب لكنه مستعمل فى المعانى المتولدة من
المعانى الوضعيه فليست لنا تراكيب موضوعه لمعان اخر غيرهما فالاصالة
باعتبار المعانى الوضعيه وغير الاصاله باعتبار المعانى المتولدة من المعانى
الوضعيه فيقال التركيب التام اما خبر واما انشاء، والانشاء، اما طلب
او غيره وقد يقال سواء اما خبر او غيره وغير الخبر اما انشاء، فان قارن ثبوت
ما قصد به اللفظ كالفاظ العقود والتعجب والمدح والذم واما طلب ان
لم يكن كذلك ويقال ايضا سواء اما خبر او طلب او تنبيه كذا نقل عنه قوله
وغيرها ح مثل التعجب نحو ما احسنه ان جعل ما موصوله او موصوفه وان
جعل استفهاميه فمن فروع الطلب وكذلك المدح والذم قوله فكانه لم يلتفت
ح قد يقال لم يلتفت ههنا اى فى قوله وماسوى ذلك حيث اراد منه
ماسوى الابواب الخمسه وليس المراد انه ما تعرض لمتولدات الخبر اصلا

فكانه

فكانه لم يلتفت من تتمة الكلام القائل الخ فلا يجئ ان المص تعرض لبعض المعانى
المتولدة للخبر حيث ذكر فى اواخر فانون الطلب استعماله فى موضع الطلب آه
قوله اولعدم تعلق غرض بالبحث عنها آه اما لهذه المعانى لانفراد خواص التراكيب
كالعقود فانها معانى ملحقه بالمعانى الوضعيه لغلبه الاستعمال فلا يتعلق
غرض الفن واما لان المراد من المتولدات ما يكون مقصودا بالتبليغ
قصدا اصليا قوله لاخلاطه آه يكتفى فى بيان حاله بالمقايسه على التمنى
اذ يمكن استخراج احواله واحكامه بالمقايسه عليه قوله وعدم اندراجه
فى احد الاصلين ح اما عدم اندراج الترجى فى الخبر فلانه غير محتمل للصدق
والكذب واما عدم اندراجه فى الطلب فلانهم فسروه بارتقاب شئ
لا وثوق بحصوله ويدخل فى الارتقاب القطع وهو ارتقاب المحبوب والاشفاق
وهو ارتقاب المكروه من حيث هو ليس بطلب والا لما اندرج فيه
الاشفاق مع القطع من حيث انه موافق للطامع يعرض له الطلب لانهم
لطلب مضمون الخبر فلا يتوجه الى ذلك المضمون طلب آخر اذ لا يجتمع فى
كلامهم طلبان مبنى على هذا فتفكر قوله ان طلب الاقبال خارج عن
النداء آه فعلى هذا ليس من اقسام الطلب فى التحقيق اذ الطلب خارج
عن مفهومه وان كان لازما فلا مفر لجعله قسما برأسه كما فعله المص
بناء على ان حرف النداء عنده لم يوضع الا لطلب الاقبال قوله صوت ح
اى صوت مقيد بمعنى مخصوص غير مستقل دل عليه حرف النداء بحسب
الوضع وهذا المعنى المخصوص يلزمه معنى الطلب قوله لما فيها من معنى
المقاربه ح دفع لما يجئ فى الوهم من ان لفظ عسى جامد كيف يعمل فى
الظرف اى فيما نرى وفيه بحث على انه غير متعلق بعسى لصحته اذ قد تقرر انه

لا يجوز تقديم ما في خبر ان عليه وعلى ضعف ما قيل الظرف في موضع الخبر
نقل عنه وقيل هو في موضع الخبر اى هذا فيما ترى كما في هيت لك اى
اتجه لك انتهى كلامه قوله هيت هر اسم الافعال بمعنى الامر معناه
اسرع وهو في موضعه لمبتدا وخبره لك وكذلك عاك في موضع المبتدا
فيما ترى خبره اى هذه القضية حاصلة فيما ترى وهذا قيل ويحتمل ان
يكون حالا من الكاف في عاك اى ناظرا فيما ترى قوله اى لعلك فاربت
في ظنك آه اشار بهذا التفسير الى ان عسى اذا اتصل به الضمير المنصوب
محمول على لعل كما انهم يحملون لعل على عسى في اقتران خبره بان صرح بذلك
سيبويه في الكتاب لتقارب معنى لان معناه الطمع والاشفاق
فعلى هذا عسى معبر عن اصله والضمير جاريه على القياس ولذا جعله
الشارح الفاضل عاملا في الظرف باعتبار تضمنه معنى المقاربة اى اذا
كان السابق في الاعتبار الخ فيه اشارة الى ان الفاء فصيحة لافصاحها
عن محذوف وان صيغة الطلب ليس على حقيقتها بل المراد بها الحث على
وجوب التعيين من هو بصدده وانما وقع صيغة الطلب ليدل على ان
التعيين محالا بد منه كانه امر به فطلب منه ولا شعار هذا المعنى اتى
بافظ وجب علينا فافهم قوله لافصاح الحديث آه فلتعينهما وقوله لما كن
متعلق بالافصاح وله مستقر في موضع الخبر للمبتدا اعني كن اى لما كن
متوغلون له وقاصدون لبيانه قوله اى بحكم باجنبيتها الخ هذا التفسير
لبيان ما هو المراد بغير تضمين وما قيل والاولى ان يقال فرقة جعلها
بناء على تفسير المقتدى فمشاوه عدم التامل قوله لا يتوقف على كسب
قطعا الخ نقل عنه اى لا في التصديق ولا في التصور انتهى يريد ان

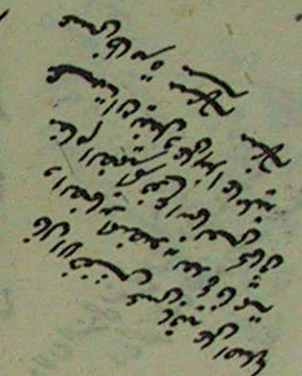

اى التفطن بالنسبة المخلوق بها الصدق او الكذب

ان هذا الحكم من حيث هو يريد ون ان يلاحظ معه محل الصدق او الكذب
ضروري ولا ينافي ذلك توقفه على النظر من جهة محل الصدق او الكذب الذي
هو حكم آخر ونقل عنه اذ المراد بها هو التصديق والتكذيب الظاهر ان لنا
لا في انفسهم كما مضى علينا انتهى كلامه قيل عليه الظاهر ان المراد بالتصديق
والتكذيب ما يكون عن جزم واعتقاد ليصح استلزام تصديقهم وتكذيبهم
في مقامها لمعرفة الصدق والكذب وليس بشيء لان ذلك الاعتقاد كما مضى
علينا وستدلا لنا بظاهر تصديقهم وتكذيبهم بدون العلم باعتقادهم

من ليست للاقترانية

قوله والضمير راجع في نعرفون لهما الخ كما في قوله ان يكن غنيا او فقيرا
فالله اولى بهما فالضمير في بهما للمجموع وكلمة بل ههنا ليست لجعل الاول في
حكم المسكوت عنه بل للترقي وللاخذ في الاولى والاسم ولا ينافي ما ذكره
لما ذكر في النحو من انه لا يجوز جميع ممنوع بل مع ما في خبره في الضمير لان ذلك
الممنع بناء على الصنع الاول قوله فيقدر لكل احد خبرا اى يصرف الخ على طريقة كن
بما عندنا وانت بما عندك راض اى حذف الخبر من الاول قوله وعطفه على
من لم يمارس بمنعه ادنى تمييز آه نقل عنه وذلك لان قوله ممن لم يمارس
صفة للموصوفين بالعقلا فلو عطف عليه كان المعنى بل كل واحد من العقلا
الصغار الذين لهم ادنى تمييز ولا يخفى على من له ادنى تمييز ان صفة العقل ههنا
وقعت مقابلة لادنى التمييز فكيف يقصد اجتماعهما معا في ذات واحدة
في عبارة الشرح ابهام لطيف انتهى كلامه اعترض عليه بان من عطف
قوله الصغار على من لم يمارس لم يجعل ممن لم يمارس صفة اخرى لكل احد
حتى يلزم ما ذكر بل يجعل بدلا من الظرف الاول اعني قوله من العقلا
فعلى هذا لا يلزم الجمع بينهما لان الاول ح مطروح ويمكن ان يدفع بان البدل

اذا كان من الجر وربكون باعادة الجار كقوله تعالى للذين استضعفوا لمن آمن
منهم قوله لرجوعه الى ما دل عليه كل احد آه نظيره ما ذكر صاحب الكشاف
في قوله تعالى وعلى كل ضامر باتين من كل فج عميق ان يأتين صفة لكل ضامر
لانه في معنى الجمع وعلى هذا قوله تعالى وكل في فلك يسبحون فان الجملة مبنية
على ما يقتضيه كل احد من معنى الكثير والتعدد قوله اما على تقدير القول الى آخره
لما جعل الانشائية خبرا للمبتدا، وكان ذلك ممتنعا على ما سيجيء احتياج الى
التاويل فذكر ههنا تاويلين احدهما وهو المشهور اي والحدود معقول
في حقها ليتها صلحت وثانيهما ان هذا من قبيل ذكر الملزوم وارادة اللازم
او بمعنى الصلوح للتعويل ملزوم لعدم الصلوح ولما كان كل من الوجهين
عدولا عما هو الاصل الراجح وكان العدول عن الاصل بلا نكتة عشا اشار الى بيانه
النكتة بقوله وفي صيغة التمني آه لا يقال هذا انما يتم اذا كان التمني مختصا
بالجمع وليس كذلك لما سيجيء من ان التمني يستعمل في المحال والممكن لانا نقول
ان التمني وان لم يختص بالمحال الا انه اذا استعمل في الممكن فالواجب ان لا يكون
هناك توقع او طمع في وقوع المتمنى والا لصار ترجيا فيكون من مواقع لعل
او عسى على ان استشهاد التمني في المحال يكفي في هذه الاشارة قوله بدلا عن الآخر
على سواء آه فيه اشارة الى حل الاشكال المشهور على تعريف الخبر بان الخبر لا
لا يصدق على شيء من افراد الحدود واذ لا يصدق على خبر انه يحتمل صدقا وكذبا
معا وحاصل الحل ان الخبر كلام حامل للصدق والكذب بمعنى انه موضوع
لاحدهما دايما وهذا صادق على كل خبر وبهذا ظهر صحة قول من قال ما يحتمل
الصدق والكذب اذ معنى الاحتمال كونه حاملا لاحدهما دايما فلا حاجة الى
جعل او بمعنى الواو قوله وما انتظم من المجموعة التي لا تمييز ليس بكلام آه

اي

اي كالاصوات الممتدة التي يسمع فيها بعض الحروف بلا ترتيب وامتياز كاصوات
الطيور قوله فيقال التواضع عليها اذا صدرت عن قادر واحد اي المصطلح
عليها واعتبر التواضع دون الوضع لانه اعم واشمل ومن لم يرد هذين القيدين
عد المهملات كلاما لغة ولفظ ضرب اذا تلفظ بحروفه سلبه اشخاص على الترتيب
كلام عنده وقد يقال اعتبار قيد الصدور عن قادر واحد اي عن متكلم ظاهر
فلا حاجة الى التصريح قوله واما كون همزة الاستفهام فلا مخلص منه الا الالتزام آه
اي التزام انه ليس بكلام ففي الكلام مبنيه على قوة الاشكال ونبه بكون همزة الاستفهام
على ان كل ما يشاكلها في الكون حرفا واحدا صورة ومعنى بهذه المثابة قوله
والجملة الانشائية اي منصوب معطوف على ما هو في موقع المفعول
للفعل المذكور اعني اخرجوا واما عطفها على الاضافة والوصفية فظاهر الفساد
والتقييد بالمعنى لتحقيقه مبنيه على ان النفي والاثبات للاخرى في الانشائيات
اولا وبالذات بل ثانيا وبالعرض قال الشارح الفاضل في حواشي المطول واما
التقييد به فانما يشير الى ان نسب خبرية والانشائية يستلزم نسبا خبرية منها
بذلك الاعتبار كحملان الصدق والكذب واما كسب معهودها فلا قوله
اي بصرخة آه نقل عنه ان يودي نفسه وتصرخه واحد كما يشير اليه انتهى
وبهذا اندفع ما قيل المتبادر من قوله بغير ان لا يكون بواسطة شيء بل يكون
بذاته مع قطع النظر عن ملاحظة امر آخر قوله اي اضافة نفي واثبات آه يريد
انه مصدر بحذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه واما صاحب الكشاف
فعادته في مثله جارية على انه يقدر المضاف المحذوف ما هو اعم من المذكور
فقد ذكر في قوله تعالى حملته امه كرها ان كرها حال اي ذات كره او صفة
للمصدر اي حملا ذا كره قوله انما هو بالنظر الى المعنى المقصود آه فيكون نحو اضرب

ماشيت بمعنى تقتع داخلاً فى الحد المذكور بالنظر الى المقصود وهو معنى تقنع
بها ولا يكون الخبر المستقل فى معنى الطلب كغفر الله وايدك الله داخلاً
فى ذلك الحد لانه لا يحتمل الصدق والكذب بالنظر الى المقصود بل يدخل فى الحد
الثانى باعتبار المعنى الاصلى اذ الملحوظ فى الحد ونحوه انما هو المعنى الاول عند صاحب
الحد الثانى فى كلاف الطلب المستقل بمعنى الخبر مجازا فان افادته للمعنى الخبرى ليست
بنفسه بل بالقرينة لكن لصاحب الحد الثانى ان يلتزم عدم دخول الطلب المذكور
اذ لا يخرج بذلك عن اصله الانشائى قوله لان افادته للمعنى الخ فى ليست بنفسه
بل بالقرينة اه قد يقال فعلى هذا خرج المركب التام المجازى عن الحد مثل انبت
الربيع البقل لانه دال على النسبة الخبرية لا بنفسه وكجاب بان المجاز المذكور
غير محتاج الى قرينة فى افادة اصل الاسناد لان هذا مدلول وضعى لهيئة المركب
التام الخبرى حقيقيا او مجازيا فيكون حقيقة من حيث دلالة الهيئة وانما يحتاج
الى القرينة فى وصف الاسناد وهو كونه على سبيل التأويل كما فى المجاز
المذكور واحتياجه الى القرينة فى الوصف لا يوجب احتياجه اليها فى الاصل
ويجوز ان يكون اللفظ المستعمل فى نوع حقيقة باعتبار ومجازا باعتبار بالنظر
الى المستعمل فى معنى حقيقة باعتبار المعنى فليتامل قوله الا اذا صار حقيقة فيه
بالاستعمال اه اى باستعمال اهل العرف قوله ولا يخرج بذلك اه اى لا يخرج ذلك المعنى
بذلك السبب اعنى استعمالها فى المعانى الآخر وانما لم يخرجوا اعتباراً الاصل
الوضع ونظرا الى جانب اللفظ كما هو دأب هذه الطايفة قوله وهو قريب
من الحد الثانى اه يريد انه لا خلاف فى التحقيق بينهما بشئ يعتد به غاية الامر انه يدل
الكلام بالمقول والمفيد بمقتضى وبغير بصركه والاضافة بلبنه قوله
فى الجملة ما ترى اه كلمة نافية والجملة للاستفهام والاستفهام للانكار ومعناه

الاثبات

الاثبات لانكار النفى فى معنى اثبات فان جهل ترى من الرؤية القلبية
فقوله كيف دار فى موقع المفعول الثانى له وان جعل من الرؤية البصرية فكيف
دار فى موضع البدل للحد الاول اى اما تبصر داره اى اشتماله على الدور ففيه
تشبيه الصور العقلية بالصور الحسية لجامع الظهور يعنى ان بطلانه ظاهر
ظهور المحسوس حتى تراه بصيرة كل من له بصر قوله بها صفة الخبر اى فى الواقع و
ليس بمعتبر فى مفهومها مفهوم الخبر وقوله اعنى مطابقة اى هو فى الواقع
مطابقة الخبر وليس مفسرا بها ومعبرا فى مفهوم اضافتها الى الخبر حتى يلزم الدور
كما صرح به فى الحواشى قوله فصدق المتكلم اخباره وكشفه عن الشئ الذى هو
المسند اليه اه يريد ان الشئ فى تعريف الصدق عبارة عن المسند اليه
وان الموصوف اعنى ما عبارة عن الوجه وان الضمير الاول اعنى هو راجع
الى الشئ الذى هو المسند اليه والثانى الى الموصول الذى هو عبارة عن الوجه
وقوله على ما هو حال من الشئ او صفة مصدر اى اخبارا كائنا على ذلك الوجه
وبه مستقر خبر للمبتدا اعنى هو قوله وكلمة كيف فى موضع الحال من ضمير دار اه
اشارة الى ما تقرر فى النحو من ان كيف اذا وقع بعد كلام تام فهو فى محل النصب
على الحال ولهذا اجاب بالحال فى مثل كيف جاء زيد فقال راكب كخلاف مثل
كيف زيد فانه خبر اى على اى حال هو وجوابه صحيح او سقيم قوله فقد انسلخ
عن معنى الاستفهام اه رد لما يقال كيف صح علة وقد تقرر فى النحو ان ما فى خبر
الاستفهام لا يتقدم عليه وحاصل الرد انه قد وجد كيف عن معنى الاستفهام
وجعل متحضا بمعنى الظرفية فى ذا علة فيما قبله والمراد بمراعاة جانب الصيغة
ان يجعل كيف باقيا على معنى الاستفهامية قوله فهو كسب المعنى كما ترى الى آخره
نقل عنه رد على من توهم جواز ذلك فانه فاسد اذ ليست الرؤية فى حين

التعريف انتهى ولا يخفى ان رؤية المخاطب بمعزل وقوعها في هذا الحين اذ الظرفية
مشروطة بالمقارنة فكيف يصح وقوع السابق ظرفا للمسبوق اللهم الا
ان يقال انه بالغ ظهور الدور فكانه يرى في اول زمان التعريف قوله
وليس كما اراد بالنسبة مجرد التعلق الخ بعل عنه هذا دفع لما يتوهم من ان
نسبة الغلام الى زيد اعم من ان يكون بحمل كما في امثال الكتاب او بالاضافة
كما يفهم من امثال الاول وهذا توهم بعيد اذ لو اريد مجرد التعلق لكان
الاظهر ان ينقض بنحو غلام زيد وايضا لا اضافة للغلام الى زيد في صورة النفي
انتهى كلامه قد يقال هذا ليس ببعيد لانه على تقدير ان يراد بالاضافة مجرد التعلق
صح القول بان الاضافة بهذه المعنى موجودة في صورة النفي ايضا لان قول
القائل او بالاضافة اعم من نفيها او اثباتها فنفي صورة النفي نفي الاضافة
كما ان نسبة الحمل اعم من نفيه واثباته فتامل قوله بل ما يصلح للاثبات والنفي
الخ اي صورة وهذا لا يوجد الا في نسبة الكينونة الى الغلام لا في نسبة الغلام
الى زيد فاندفع ما قيل من ان الصلوح للاثبات والنفي مشترك بين غلام زيد
وبين امثال الثاني لان نسبة الوصفية كالنسبة الاضافية وحاصل الدفع ان
صورة الوصف تغاير صورة الاضافة فصح الانتقاض بالوصفية كما هو مدعى
المصنف دون الاضافية قوله لم يكن امثال مفيدا الخ يعني ان مجرد اللزوم
غير قادح في صحة التعريف ولا غير كاف في حصول نقض التعريف بل لا بد من
الصراحة قوله لانه علامة الخ واعلم ان يقال لانفس الغلام لان المسند اذا كان
اسم عين قدر فيه المعنى النسبي الثابت للمسند اليه قوله وكانه اورد بصرفه
الخ يعني ان المذكور في الحد الثاني انما هو غير والمصنف في تصويره صورة الاغراض
ذكر مكانه بصرفه تنبيها على اتحادهما ذاتا اي بحسب ما ارد منهما قوله وبين خرج

امثالين اه معطوف على قوله وبين دخولها والمكنة في التقريع بالدخول و
الخروج بيهم الدعاء وسوا بطال الخ قوله فزاد الصحة اه مبني على ان لفظ
الصحة مفخم والمكنة المبالغة في معنى الاحتمال قوله اي لانزاع لاحد في ان الحد الا
الاحتمال لازم للخبر اه هذا عند اصحاب التعريف الاول وهم الجمهور فعندهم
كل محتمل خبر وكل خبر فمحتمل واما عند من عرف الخبر بانه كلام مفيد نسبة اه فالكلمة
الاولى مسقطة بالطلب المستعمل في معنى الخبر فانه محتمل بالنظر الى المعنى المقصود
مع انه ليس بخبر عنده لان افادة المعنى الخبري ليست بقصد بل بالقرينة لكونه مجازا
فتدبر قوله كما سيصرح به المصنف الخ والعجب من محص ان ما اورده هناك يدل
بصرحه على انه ليس في الصلة حكم بل فيها اشارة الى حكم مفعول وكذا
الصفة والاضافة ومع ذلك قد اورد النقض هنا بالصلة الا ان لكل مقام
جواد كبوة ولكل عالم هفوة قوله لا يحمل القول مرادفا للكلام اه رد على
النفتازاني في نقل عنه فان القول بحسب اللغة متناول للمعدات اهل قيل انه يتناول
المهملات ايضا الا انه بحسب العرف العام قد اختص بما عداها اما بحسب اصطلاح
اهل العربية فقد خص بالمركب مطلقا انتهى وما قيل يجوز ان يذكر القول ويراد به
المركب التام من قبيل ذكر العام وارادة الخاص فليس كما ينبغي لان المقام
مقام التعريف فلا بد من قرينة وكلام الشيخ عبد القاهر وان كان يشعر به
في اسرار البلاغة الا انه ليس قرينة وضحه هنا فالاحراز اولى قوله
فلا تناقض اه قيل عليه الحكم اما على المعلوم فهو باطل واما على اللا معلوم
فلا يمكن واجيب بان الحكم على اللا معلوم لكن يكون لا معلوميته حالة
حين الحكم ولا يلزم منه ان يكون معلوما بها قبل الحكم فلا تنافي ذلك المقدار
مجهولية والحكم على المجهول قوله استدل على استغناء الطلب اه اي بدليل انى

يقيد التصديق ببداهة الطلب والمصنف بزك التصريح بهذه القيود وههنا
اعتماد على دلالة ذكرها فى الخبر قوله ولاعرفوا معطوف على قوله ولم يجاسوا
فهو من قبيل التكرير فى المعنى على نمط فلا صدق ولا صلى قوله اى نافى بكلا يدل
على التمنى آه وانما فسره بذلك لان الكلام فى التمنى الاصطلاحى الذى هو الكلام
المخصوص لا فى التمنى الذى هو فعل المتكلم وفى الكشاف التمنى ليس بفعل القلب
بل فعل اللسان قوله لايلايم ماهو فى بحث الخبر آه اذ ليس فى بحث الخبر تقييد
العقلا والصغاير فقد يقال ويجوز ان يكون بمعنى خبرا وان يكون يوجد خبرا
بعد خبر قوله يغفران ايضا بالالازم المشهور اى يعنى ان احتمال الصدق والكذب
فى الخبر موصوف بوصفين الاول انه لازم ماوله والثانى واضح مشهور
فيعلم الاول بقرينة المقام والثانى بذكر الشهرة قوله على صدق رجاء وثقه
اى انما قال هذا لان نفس الرجاء قد حصل مما سبق من قوله وعساك
فيما ترى ان تجمع عنيك آه قوله وقد غابه سمعك آه يعنى ان لحص شبه
الكلام الاجمالى ههنا فى عدم الوصول الى الجوف بالقوع الذى هو عبارة
من ملاقات طاهر الجسمين الصلبيين بشدة من غير وصول الى الجوف
واحاطة تامة من الجوانب فاستعار القوع لهذا الكلام استعارة تصريحية
قوله كلا ما ينقش آه مفعول ستوقع والمراد منه الكلام النافش صورة
معناه فى الذهن وقوله النقش الجلى مفعول مطلق لينقش عرفه اشارة
الى ما فى الذهن من النقش الجلى اوالى النقش الواقع فى الخارج على الوجه
الذى وقع كما قيل قوله وههنا وعد اقوى واشمل اى اما كونه اقوى فلانه
لم يذكر فى السابق الا كشف القناع وذكر ههنا ستوقع فى صماحيك ما
ما ينقش النقش الجلى وهذا زايد لانه يقع بعد الكشف واما كونه اشمل فلان

السابق مقتصر على المفردات من الاصول الخمسة فقط لان القصير فى تقحم زاج
الى ما ذكر من ان سوى ذلك آه فيكون الاجتلا اجتلا، ذلك فقط وههنا
يعمها ونفس الطلب واقسامها قوله وقيد التعريف بالحدى آه يعنى ان الخبر والطلب
مستغنيان عن التعريف سواء كان حد اسميا او حقيقيا قال التحقيص
بالتعريف الحدى منه على ان لون حقيقة الخبر والطلب بديهية نبا فى الاحتياج
الى التعريف الحدى ولا نبا فى الاحتياج الى الغير الحدى لان بداهة الحقيقة لا تستلزم
اللزوم وخواص على ما صرح به الفاضل المحشى فى شرح الاشارات من انه يجوز
ان يكون شئ واضحا كسبا بديهية ويكون ملتبسا بسبب عوارضه فحفاوه بعوارضه
لا نبا فى وضوحه بماهيته فعلى هذا يجوز ان يكون ملتبسا بسبب عوارضه فحفاوه
بعوارضه لا نبا فى وضوحه بماهيته فعلى هذا يجوز ان يكون ماهية الخبر بديهية
ومع ذلك يكون محتاجا الى التعريف الرسمى اسميا او غيره اذ لا نعنى بالرسمى
الا التعريف ببعض العوارض واللوازم قال صاحب المقاصد لو علم الشئ
بكنهه وقصد اكتناهه ببعض العوارض كان ذلك بالدليل لا بالتعريف
ولو قصد اكتناه العارض بنفسه كان مجهولا كهقيقة فتدبر قوله من بين
سائر الصور آه اى من بين الصور الحاصلة ليعلم ان اللفظ موضوع بازاء
تلك الصورة المعينة فالمراد الى التصديق والحكم بان هذا اللفظ بازاء ذلك
المعنى فلذلك كان قابلا للمنع فيحتاج فى دفع المنع الى النقل من اصحاب
اللغة او الاصطلاح قوله بمعنى المسطرة اى المسطرة اعم من ان يكون مسطر
الكتابة او المسطر الذى هو الجدول واياما كان فهو امر واحد يتوصل به
الى امور كثيرة فينا سب المعنى الاصطلاحى فيما يتعلق بالخبر آه اتمام يقال
بالخبر لان المتبادر من هذه العبارة انه فى حده وبيان ماهيته وليس يراد

فعدل عنه دفعا لهذا التوهم قوله واو فراشتمالا على الخواص اه لان الخبر
هو الذى يصور بالصور الكثيره يعبر فيه الصناعات العجميه وفيه يقع الخوصيات
والكيفيات التى هى الخواص والمزايا قوله فان الفاظ الطلب ماخوذة بتصرف
الفاظ الخبر آه التصرف اما بطريق الاشتقاق كالامر والنهى او بطريق النقل
كنعم وعسى وبئس واشتريت او بزيادة اداة كالاستفهام والتمنى ونحو
ذلك فتقدير الكلام اقدم اعتبارا فى الاشتقاق وغيره فانطبق الدليل
على المدعى فافهم قوله اى رجوع الخبرية اه فسر بالمصدر لانه المراد لا الاسم
امكان والاقيل سواحكم لا الى الحكم وفى الكلام تنبيه على ان قوله واحتمال
الصدق والكذب عطف تفسيرى للخبرية قوله لكن اذا صح خبريته اه يعنى ان
الخبرية وان كانت بحسب الظاهر وصفا للمجموع لكن اذا تحققت رجعت
الى الاحتمال المذكور فاندفع ماتوهم من الخبرية ليست صفة راجعة الى
الحكم لان الخبرية وصف قايم بالخبر والخبر هو المجموع لا الحكم قوله كما يرشد اليه
قوله فلا علا آه اى يكون قرينة بتقدير خصوص يفعل وفايدة التقسيمين
اعطاء المجموع المعنيين فالفعلان مقصودان معا قصدا او تبعا وتارة
يجعل المذكور اصلا والمحذوف حالا كما فى قوله تعالى وليكبروا الله على ما هديكم
كانه قيل وليكبروا الله حامدين على ما هديكم وتارة بالعكس فيجعل المحذوف
اصلا والمذكور مفعولا كما فى قولك احمد اليك فلانا كانه قيل انهى حمده
اليك او حالا كما فى قوله تعالى بحكمه اى يفعله حاكما فى خبره قال الفاضل الشارح فى
حواشيه للكشاف والاظهر ان يقال اللفظ مستقل فى معناه الاصلى فيكون
هو المقصود اصالة لكن قصد بتبعية معنى آخر مناسب من غيره ان يستقل
فيه ذلك اللفظ او يقدر له لفظ آخر فلا يكون من باب الكناية ولا من باب

الاضمار

الاضمار بل من قبيل الحقيقة التى قصد بمعناها الحقيقى معنى آخر فى الارادة وربما
يقال ويجوز ان يكون محمولا على الحذف والايصال الحكم به قوله والحكم ههنا
بمعنى ايقاع النسبة آه نقل عنه فمن زعم ان الحكم ههنا بمعنى وقوع النسبة
او لا وقوعها فقد سها لان الحكم بهذا المعنى لا يتصف بشئ من هذه الصفة
كما لا يشتبه على ذى مسكة انتهى كلامه اما انه لا يتصف بالمفعولية فظاهر
لان نسبة المحمول الى الموضوع اى ثبوته له فى ذاته ليس اثرا صادرا
من الخبر واما انه لا يتصف بالصدق والكذب فلان الصدق مطابقة
الحكم للواقع فينبغى ان يراد بالحكم ما فى الذهن اعنى الايقاع حتى يمكن اعتبار
مطابقته لما فى نفس الامر ولا يمكن اعتبار المطابقة من جانب الوقوع
او لا يتصور امر ورآء الوقوع حتى يصير هو بمنزلة ظل ويعتبر المطابقة من جانبه
لذلك الامر ومنه يعلم حال الاتصاف باحتمالها فتدبر قوله بينهما على ان
الاصل آه ولدفع توهم من يتوهم انه ليس فيه حكم بمفهوم لمفهوم
بل هناك مفهوم واحد وان اختلف لفظان فقال هو لزيد قصر الافراد
قوله وحكم بها قبل ان يجعل آه قيل لائم ان فى هذا التركيب اشارة
الى الحكم بل الى الذات المقيدة بالحكم فليس بشئ لانه تقرر بين القوم ان
صلة الموصول كب ان يكون معلومة الانتساب بين المتكلم والمخاطب
ولا يعنى بالاشارة الا هذا القدر ولا منافاة بين الاشارة الى الذات
والاشارة الى الحكم قوله اذا قال آه اى وقت قول الخبر الذى هو لزيد
اذا اراد ايقاع هذا القول صلة فلا غبار فى الفاء فافهم فان قولك
مشكوك ان زيدا قايم آه اى قيام زيد فى المثال المذكور فيقع الشك
من الشك والعلم فلا يلتفت الى ما يقال فانك اذا قلت مشكوك

ای فی قوله الذی هو لزید مسامحة

ان زيد قايم مثلا فقد اشرت الى حكم بكونه قايما قبل طريان الشك وقبل
ان يحصل ان مع ما فى خبرها محكوما عليه او به وكذا لا يلتفت الى قول من قال
وقول الخص الى حكم مفعول اعم من المفعول بخبر او بخاطب اذ لا يخفى ان
المفهوم من الحكم المفعول الحكم الذى اعتقده المتكلم بخبره وفعله ولذلك اورد
النقض بامثال المذكور فتفكر وما قيل يلزم مما ذكر ان لا يصح ان يقال الذى
اشك فيه قيام زيد مع انه صحيح اتفاقا والعلم بالصلة واجب وبخزم
بان فيها اشارة الى حكم المفعول حاصل فمدفوع بانه يجوز ان يكون القيام
من حيث صدوره من زيد مشكوكا ومن حيث انه متعلق شك المتكلم
معلوما قوله فليس كل جملة كلاما اه وذلك لان الجملة ما يشتمل على نسبة
اصلية سواء كانت مقصودة اولا والمراد بالنسبة الواقعة فى تفسير
الجملة النسبة التى هى مورد النفى والاثبات فلا يرد النقض بالمركبات التقييدية
كما توهم قوله لان ذكر الاتصاف بالاحتمال يقتضى ذكر سببه اه
قيل فعلى هذا يكون الفاء سببية ويصير ملايما لما ذكره فيما نقل عنه من
انه لما ذكر اتصاف الخبر والحكم بالاحتمال كان مظنة ان يرد السامع
من ان سببه ما ذا فاورد كلمة اما تفصيلا لمجمل الواقع واز الة لتردده
هذا قد يقال الاظهر ان هذه الفاء لمجرد العطف والتعقيب كانه قيل الحكم فى
احتمال الخبر الصدق والكذب الى المتكلم فاما السبب لذلك فامكان تخلف
الحكم مع كل منهما لا الحكم نفسه قوله لامكان تخلفه مع كل منهما فى نفس الامر
متعلق بالامكان لا بالتخلف فلا وجه لان يقال الحكم المتخلف فى نفس الامر
ان كان صادقا لم يكن تخلف ذلك الحكم مع الكذب وان كان كاذبا
لم يكن تحققه مع الصدق قوله اى اعلم ان وجه اه قيل وقع فى اكثر النسخ

بلا واو وهو سهو لان عرضه بيان عطفه على اعلم المذكور سابقا لكن المقصود
الاصلى من الخبر اه فدينا فش فيه بانه لم لا يجوز ان يكون المراد فى الموضعين
الايقاع كما هو الظاهر ويكون هناك مقصودا بالعرض وسيلة الى المقصود
فى هذا المقام وهو الحكم بمعنى وقوع النسبة اولا ووقوعها فلا بد لنفى هذا من
دليل قوله لكان الاولى اسوق اه اى لو ترك اسم الاشارة واكتفى
بلفظ الحكم المعرف بلام العهد الذهنى لكان حمل الحكم على الحكم بمعنى الوقوع اسهل
واظهر بقرينة قوله مقيدا للمخاطب فتدبر وانصف قوله فكيف يرجع الافادة
الى فرعها اه لانه يلزمه ان يكون الفرع اصلا لاصله لان المرجع هو الاصل
قوله وملخصه ان معنى افادته له اه يعنى ان الراجع الى الاستفادة ليس
نفس الافادة بل الحكم بها وعدم مفيدا فلا غبار فضمير ملخصه راجع الى
ان حكمك بكونه مفيدا لا الى رجوع الافادة الى الاستفادة وقد فسر الكلام
بما لا يرتضيه صاحبه اه فقد قيل والحاصل ان هناك علمين وهما استفادة
الحكم واستفادة كون المتكلم عالما به ومعلومين وهما الحكم وكون المتكلم
عالما وكلام الخص يشعر بان فايدة الخبر ولازمها هما المعلومان فمن فسره
بالعلمين وهو لا يرضى به قوله فهم المعانى المقصودة للمتكلم اه اى المعانى
المقصودة والفايدة الاصلية المرادة من وضع الكلام الخبرى فاذا
القى المتكلم الخبر لاظهار اعتقاده فقط لا لافادة الحكم للمخاطب يكون هذا
عرض آخر غير افادة الخبر ولازمها كالاغراض الاخر التى انما يقصد من
القاء الكلام الخبر مثل التحزن والتحسر وغير ذلك وبما اوضحناه اندفع
ما قيل اذا علم زيد ان عمرا جازم بان بكرا قايم قبل الاخبار عنه لكن
لم يعتقد زيد ثبوت القيام له قبل الاخبار ثم اتفق ان عمرا اخبر زيدا

بهذا الخبر فحصل علم بشوته له بسبب هذا الاخبار فقد وجد فيه فايدة الخبر
دون اللازم ثم انه ربما يقصد من القاء الخبر افادة الفايدة ولازمها
معا الا انه لندرته لم يعتبروه **قوله** كان ذلك بسبب علمه بان المتكلم عالم به
قاصد بالخبر تنبيهه اياه اه فيه رد على ما ينال كثيرا ما يسمع خبرا ولا يخطر ببالنا
ان صورة هذا الحكم حاصلة في ذهن المخبر ام لا وعلى ما ينال ايضا لانا نعلم انه كلما
افاد الخبر الحكم افاد انه عالم به لجواز ان يكون خبره مظنونا او مشكوكا او
موهوما او كذبا محضا **قوله** قد يحصل بسماع الخبر من النايم ولا بعد خبر مفيد اه
وما قيل من ان عدم علم خبر النايم مفيد العدم كونه في صدد الاخبار و
الاعلام وعدم قصده فتوجيه بشاء من عدم اذعان سوى الكلام لان
ذلك القايل اراد بقوله بل حصول صوره الحكم في ذهنه حصول صورته
مطلقا فحينيا عما اعترض به انه لانا نعلم انه كلما افاد الحكم افاد انه عالم لجواز ان يكون
خبره مظنونا او مشكوكا او موهوما او كذبا محضا قال في حاشيته للمطول
لا حصول الحكم على هذا الوجه لا يعتد به عرفا ولا يسمى فيه علما ولا ينال ان المتكلم
افاده بخاطب قطعا **قوله** اللازم المجهول لما واه اه وفي عدم ايراد لفظ
كما هو حكم ايما اشارة الى ان الكناية اولى من التشبيه المستفاد من قوله كما هو حكم
اللازم اه **قوله** بناء على كونه اولى بالمجهولية لما واة آه لان مجهول لما واة
له فردان الاول اللازم الاعم والثاني ما لا يعلم مساواته والاول اقوى
بالمجهولية لما واة لان الثاني قد يعلم مساواته فلا يكون لما واة اه مجهولية
بخلاف الاول **قوله** ولا يحكم باسماع الثاني اه اي لا يحكم العقل اذا خلي وطبعه
باسماع الثانية بدون الاولى وهذا ظاهر من البيان للمن لا يخلو عن
نوع ضعف كما اشار اليه بقوله وقد يقال اه **قوله** وهو متصف بمطابقة

الواقع

الواقع اه يريد بالواقع نفس الامر وهو كون الاشياء في انفسها سواء
كان كونها في الخارج فقط او في الذهن فقط او فيهما ومن ذكر الخارج ثم
مكان الواقع في هذا المقام اراد خارج نسبة الكلام لا خارج الماء
كما هو المتعارف ليلا يخرج الاخبار عن الامور الذهنية والممتنعة **قوله**
هو ثبوت آه اي المدلول بالواسطة **قوله** لان دلالة الجملة الخبرية على النسبة
الذهنية وضعية اه فيكون دلالة الجملة الخبرية على النسبة الذهنية وضعية
بنا في كون تلك النسبة ههنا بمعنى الايقاع لان ما وضع لفظ الجملة عليه
وعلى تقدير كونه جزءا يكون اجزاء القضية زايدا على اربعة وهو خلاف
الاجماع وربما يدفع بان الايقاع هو الخبر ويحتمل في الحقيقة كما يشعر به قول
المص بحكمه في خبره آه وان كان في الاصطلاح الخبر هو مجموع الحكم والطرفين
قال ابو نظر الفارابي في تاليفه المدرك بالحقيقة سوى التصور المتعلق في
ذهنك واما الشيء الذي هذه الصور صورته فهو معلوم بالعرض
فالمعلوم هو العلم هذه عبارة وفيه اشارة الى ان الصوره لما حصلت
في الذهن انكشفت بنفسها وصارت معلومة بذاتها فالعلم والمعلوم
الاول متحدان ذاتا وان اختلفا اعتبارا فافهم **قوله** وهذا اه اشارة
الى ما قيل من ان صدق الخبر هو ثبوت مدلوله معه اي المدلول بواسطة
وكذبه تخلف مدلوله عنه **قوله** وليس مرجع الكذب اليها آه اي الى سايير
صفات الحكم بل الى اللامطابقة كما جعل لا بمعنى غير في قولك جسمك بلا شيء
وهذا هو المتعارف بين جمهور الناس آه وذلك لانهم سمعوا كلام
العرب فوجدوا غالب استعمال الصدق والكذب في ارادة المطابقة
الواقعة للواقع واللامطابقة فاولوا بعض ما قد وجد مما يدل في الظاهر

على مطابقة الاعتقاد ولا مطابقة وردوه الى اولاول فتدبر قوله اراد به
النظام آه لا لحاظه كما توهمه العلامة لان عند لحاظه صدق الخبر مطابقته
للواقع والاعتقاد جميعا وكذبه سوء عدم المطابقة لهما جميعا وما سوى القسمين
واسطة فتامل قوله الى طبان الحكم المفعول للمخبر في خبره لا عتقاده آه ويمكن
الحكم للمفعول سواء النسبة الذهنية العلمية التي يهتم في الكلام ومطابقته لاعتقاد
المتكلم كون المتكلم مسكينة بتلك النسبة الذهنية يعنيها لا بنسبة اخرى ذهنية
وعدم المطابقة بخلاف ذلك اعم من ان يكون له اعتقاد مخالف للحكم
المفعول او لا اعتقاد له اصلا فان عدم المطابقة للاعتقاد يحصل بايهما
كان ثم المراد من كون ذلك الحكم مفعولا للمخبر اما ايجاده الالفاظ التي تدل
عليه او هو بنا على انه فعل من افعال النفس كما هو مذهب المتاخرين قوله
اي حكم بعض برجوعها الى آخره هذه العبارة نقل لكلامه بحسب المعنى
وفيه اشارة الى ان المفعول له قد يكون علة لفعل ما خوذ من مضمون
الكلام وكذا الحال في الحال وجه الاخذ هنا ظاهر فان قوله ورجع الاخر
عند الى كذا حاصله ان البعض حكم برجوعه اليه فان المبتدا والخبر يدلان
عليه دلالة ظاهرة قوله عرضا آه قوله قيد للدفع قوله واما تاويلها آه
وقد ذكر في التاويل وجوه واختار المص وجها يليق بالبلاغة وخواص
التراكيب قوله وكون الجملة اسمية آه قد يقال عد المص ههنا كون الجملة الاسمية
من موكدات الحكم مخالف لما قاله سابقا في تمثيل خاصية التركيب ما نسبق
الى فهمك من تركيب زيد منطلق من انه يلزم مجرد القصد الى الاخبار
وربما يدفع بان يقال ان الجملة الاسمية اذا اقترنت بشئ من ادوات
التركيب عدت موكدة وبان يقال اذا صادف الاسمية مقام المبالغة

ووجد

ووجد داع الى اعتبار كونها موكدة عدت موكدة لدلالتها على الدوام و
الثبات ولا يلزم مما ذكر كون الفعلية موكدة كما توهم قوله زيد قوله
والله يعلم آه قيل هذا انما يدفع التوهم المذكور اذا ثبت ما يدل على ان
هذا اعني قوله يعلم انك لرسوله من مقول قول الله تعالى وليس هو ثابتا بن
لاحتمال ان يكون هذا ايضا من مقول المنافقين ومن اراد تحقيق المقام
فلينظر في التفاسير قوله فنشرع في ضبط بيان الاحوال آه انما شرع ذلك
لان التعرض للتراكيب من هذه الجهة مما يتوقف عليه التعرض لخواصها
فوجب تقديم التعرض للتراكيب على تعرض مباحث الخواص ليتضبط تلك
الاحوال قوله لا بد له من طرفه ما انما قال هذا لان اللفظ الدال على الحكم دال
على النسبة ايضا دلالة واضحة كما بين في موضعه قوله كالصوة آه نبه
بالتشبيه على ان الخبر من الاعراض النفسانية لا مادة له ولا صورة اذ
المادة والصورة انما تكونان للاجسام قوله سمه اشارة الى ان هناك
معنى آخر آه لا يقال ظاهر تسميته مشيرا الى اسم آخر لا الى معنى آخر لانا نقول
عمل الشارح الفاضل قوله تسميته على تخصيص ذلك المسمى بالمعين لاقتضاء
المقام اياه يعني نحن نعتبر ذلك المسمى بهذا الاسم وغيرنا يعتبر غير ذلك
المعنى له كضم كلمة الى اخرى قوله فليس بمعتبر في تحقق ماهيته آه اي ليس
المراد ان العموم معتبر في ماهيته بل الغرض من ايراد العموم الاشارة
الى عدم اعتبار الخصوص فقط اذ العموم يقصد لنكتة اخرى قوله والتنكير
في شئ الخ قد يقال كون ان يكون بشئ وثابت كتابتين عن المحكوم له والمحكوم
كقولك لميز انين كل ج ب وليس ذلك مثالا لمخصوصا للخبر حتى يتكلف
بكون شئ مبتدا قوله اي بشئ من الاشياء آه انما فسر بذلك لان المقام

بتداء

مقام العموم قوله وهم اذ بالاثبوت سلب الثبوت آه قبل فح يكون نقد بر
كلام الخص فانت تحكم فى الاول بسلب الثبوت للشئ مع ان حكم المخاطب
فى الثانى عبارة عن سلب الثبوت لا الحكم بسلب الثبوت ودفع بان يحمل
الباء على الملابسة فيكون المعنى بحكم فى الثانى ملابسا بسلب الثبوت قوله
وانما يصح اذا جعل الثبوت رابطة آه نقل عنه بان السالبة لا يقتضى
وجود الموضوع بخلاف المعدولة هكذا قيل ولا يخفى عليك ان القصر الى
هذا المعنى بهذه العبارة بعيد جدا فى هذا المقام مع ان الفرق بين
السالبة والمعدولة فيما اذا وقع الوجود محمولا ثابت ايضا من حيث
ان المعدولة يقتضى وجود الموضوع فى الذهن حال اتصافه بالاثبوت
دون السالبة والسر فيه ان قولك شئ ما لا ثابت فى الخارج قضية معينة
فان قولك فى الخارج من تمة المحمول لا ظرف لصدقه على الموضوع وذلك
ظاهر لمن اتقن مباحث القضايا فى فنها ثم كلامه فيه لا ظرف لصدقه
اذا كان ظرفا لكان القضية خارجة فيكون المحمول ثابتا للموضوع فى الخارج
فيلزم ان يكون الثابت فى الخارج لا ثابتا فيه وهو محال واما قوله
مع ان الفرق بين السالبة والمعدولة فيما اذا وقع الوجود محمولا ثابت
ايضا فقيل يمكن ان يجاب عنه بان كلام هذا الفاضل مبنى على ما هو المشهور
فيما بينهم من ان القضايا المستعملة فى العلوم ماخوذ باحد الاعتبارين
خارجية وحقيقية فح يسقيم ما قاله النفتازانى من انه فسر السالبة بالمعدولة
واشعر ابان الثبوت اذا وقع محمولا لم يكن بينهما فرق لان معناهما انتفاء
الموضوع فى الخارج وهذا ليس بشئ لان ما ذكر من تحريفات المتاخرين
قواعد الفلاسفة وتغييراتهم اصطلاحات الحكماء والحق ان يقال احوال الاثبات

على

على ثلثة اقسام فينبغى ان يعتبر ثلث قضايا احدها ان يكون الحكم فيها على
جميع افراد الموضوع ذهنيا او خارجيا تحققا او مقدارا وثانيها ما يكون
الحكم فيها بالافراد الخارجية مطلقا وثالثها ما يكون الحكم فيها مخصوصا بالافراد
الذهنية فعلى هذا الموجبة مطلقا سواء كانت محصلة او معدولة يقتضى
وجود الموضوع حال ثبوت المحمول له وحال الاثبات بخلاف السالبة فانها
لا يقتضى وجود الموضوع حال ارتفاع المحمول بل حال الحكم بالارتفاع فقط
اعنى السلب فانه لا بد من الوجود فى الذهن حال الحكم وكجنس هذا المقام
موكول الى المطولات قوله جميع الاعتبارات آه يفهم من هذا ان يكون
اضافة الفنون فى قوله عرفت ان فنون الاعتبارات اضافة بيانية
يشعر به قوله فمن يرجع الى الحكم آه قوله لانه فن واحد من تلك الفنون آه
نقل عنه قيل انما افرده لانه اراد ذكر المتقابلات من الامثلة بكلمة او
والمناسب ح ان يذكر الامثلة بلفظ واو ورد عليه بانه ذكر كلمة او
فى موضعين من اعتبارات الاسناد احدهما قوله او غير مجرد والثانى قوله
او لا غير فن ولا يعابل فى شئ منهما انتهى وذلك لان التقابل انما يكون بين
المعطوف والمعطوف عليه كما لا يخفى ومن توهم سوت التقابل فى الموضعين
باعتبار كون غير مجرد مقابلا بمجرد وباعتبار كون جواب القسم ماضيا
مقابلا لكونه مضارعا فقد سها قوله فى التركيب حال من الحكم لا آخره
نقل عنه ومن زعم ان فى التركيب حال من الضمير المستتر فى الرواج العايد
الى الاعتبار فان الاعتبار راجع الى الحكم لكنه يعتبر فى التركيب بحيث يكون الموصوف به
هو التركيب يرد عليه ان قوله من حيث هو حكم متعلق بالحكم قطعا فانه حال
منه فيلزم الفصل بينهما بالاجنبى الذى هو قوله فى التركيب ثم كلامه قيل عليه

اما الاعتبار الراجع الى الحكم

لانم بل كلاهما معمولا عامل واحد وهو الراجح لان الاول حال من الفاعل
والثاني من المفعول وعامل الحال وذي الحال واحد وتقديم بعض معمولات
عامل واحد على بعض لا يكون فصلا بالاجنبي واجيب بان مازعمه ضعيف
من وجهين الاول عدم وقوع الحال وجنب صاحبها مع انتفاء القرينة
المعينة لصاحب الحال الاولى والثاني ماذكره الشارح الفاضل فتدبر
قوله ولو قال من غير التعرض الخ قد يقال ولعله لم يقل كذلك اشارة
الى الاختلاف فكانه قال من غير التعرض لكونه حقيقة او مجازا على الاختلاف
فيهما بحسب كونهما لغويا او عقليا ولما لم يكن هذا الاختلاف في المسند اليه
لم يقل هناك قوله اشارة الى كثرة الامثلة اه اى كثرة امثلة الاعتبار
اذ الاعتبارات الراجعة الى الحكم وان كانت في نفسها قليلة لكن امثلتها
كثيرة فلا يكون مخالفا لما سيجيء من قوله واقتصر لكثرة اعتباراتها فلا تغفل
قوله ليفيد عموما لا تاكيدا اه اذ لو قال وتاكيدا لما يفيد عموما لما صار لا
لا رجل عندي مثلا لكون التركيب مقصورا على كلمة النفي لان المراد من
القصر كون المركب مقصورا على النفي المستفاد من كلمة النفي من غير تاكيد
سواء كان التاكيد مستفادا من كلمة النفي او من غيرها قوله فلزم الاعتبار
الراجع الى الاسناد اه كان حق التعبير الى الحكم الا انه ذكره هنا توطئة لذكر
وجه تعقيبه بالاعتبار الراجع الى المسند اليه قوله تفنن في العبارة اه وهذا
انسب بالمقام لان الموضع في السابق واللاحق موضع واحد وهو بيان
حال المسند اليه من جهة الحذف فلا يجدي ما يقال ان اختيار عبارة في موضع
لقصد نكتة لا يوجب اختيارها في موضع آخر لذلك القصد مع انه اشار
بقوله قد يقال اه الى وجه آخر وضعفه ايضا فتفكر قوله وتقديم الحذف

على

على الاثبات لكونه اعرف وارسخ اه وقيل ولان البحث عن الحذف في الحال
كث عن تركيب يشتمل على الحذف لان موضوع الفن هو التراكيب فصار
البحث عنه مهما في الظاهر بمنزلة البحث فاستحق التقديم على سائر المباحث التي
ليست كذلك قوله ورد ما لا اختصار اه فعلى هذا التعليل الاختصار وعدم
التعرض فالمناسب ان يورد بالعطف واللام بعد تعليلها بكثرة اعتباراتها
الا ان يجعل بدلا من التعليل الاول او يكون تعليلا للعمل فتامل قوله وعقب
المعرف بذكر التوابع اه يعني المناسب ان يذكر المنكر عقيب ذكر المعرف
كما هو دابه في ذكر المتقابلات من الاعتبارات بكلمة او لكنه عقب المعرف
بذكر التوابع اشارة الى ان المسند اليه المعرف يستوي في التوابع كلها
بالاتفاق بخلاف المسند اليه المنكر فانه لا يوكد بكل واجمع عند البصريين
بل لا يوكد بالتاكيد اللفظي ايضا بخلاف المسند المنكر فانه يوكد بالتاكيد اللفظي
كقوله عليه السلام فنكاحها باطل باطل باطل وكقوله تع ودكت الارض
دكا دكا والكوفيون يجوزون تاكيد المنكر بكل واجمع بشرط ان يكون محدودا
واستشهد بقول الشاعر يا ليتني كنت صبيا مرضعا تحملني الزلفاء
حولا اجمعا او رد عليه بان الحول ليس بمسند اليه منكر والكلام فيه و
قد يدفع بان المقصود بالاستشهاد التنبيه على صحة تاكيد المنكر فيعلم من ذلك
صحة تاكيد المسند اليه منكرا اذ لا قائل بالفصل قوله ويقارنه غالبا اه
لا يقال ذكر غالبا ينافي الاستيفاء لان معنى الغلبة اكثري لا كلي لانا نقول
الغلبة مصروفة الى المقارنة دون الاستيفاء قوله ظننت رجلا هو خير منك
اه قد يقال فايدة الفصل ههنا دفع توهم كون خبر اصفة لرجل وهو مسند اليه

منكرا لان افعال القلوب تدخل على المبتدا، والخبر **قوله** دعد الفصل من
اعتبارات المسند اليه آه اشارة الى دفع ما قيل من ان فايدة الفصل
تخصيص المسند بالمسند اليه فلم عد اقترانه من قبيل الاعتبارات الراجعة
الى المسند اليه لامن اعتبارات المسند والحاصل ان الاختصاص اجزئي
يتعلق بالطرفين على السوية وقيل ايضا لايم ان فايدة الفصل بحسب الذات بالمسند اليه
تخصيص المسند اليه بل معناه موصوفية المسند اليه بالمسند دون غيره
فانا اذا قلنا زيد هو الكريم كان معناه ان لزيد هو الموصوف بالكرم
دون غيره ويلزم من ذلك ان يكون الكرم مخصوصا به لا يوجد في غيره
قوله ليفصل بين المسند والنعت آه فيقال ان اتيانه للفصل معنى
معتبر في النحو دون المعاني ولهذا لم يتعرض لهذا المعنى في الحالة المقتضية بضمير
الفصل وانما جعلوا الفصل اعتبارا راجعا الى واحد من الثلثة للربط والضبط
والحافظة لما سبق من انحصار الفنون في الثلثة **قوله** او ليقترن بالفعلية
ما يرجع اليها آه قبل الاقتران المذكور متاءت على تقدير جعل الاسمية
موخرة عن الجميع فلم قدمها على الجميع ورد بانه يلزم على هذا ان يجعل الاصل
موخرا وهو الجملة الاسمية عن غير الاصل وهو الظرفية والشرطية **قوله** من
الشرطية والظرفية آه نقل عنه اما الجملة الظرفية فهي راجعة الى الجملة الفعلية
قطعا واما الجملة الشرطية فاجزاء الاول منها فعلية وجزاء الثاني قد يكون
فعلية وقد يكون اسمية فتامل انتهى كلامه لعل وجه التامل ان ما ذكر
من كون الجملة شرطية راجعة الى الجملة الفعلية لا يوافق مذهب المصنف
لان الشرطية عنده كالسيابتية جملة خبرية هي جزاء مقيدة بقيد مخصوص

هو الشرط

سواء الشرط واما الجزاء فقد يكون فعلية وقد يكون اسمية فلا يتعين رجوع
الشرطية الى الجملة الفعلية تدبر **قوله** مقيدا اجزاء آخر مما نقل عنه ويجوز ان
يكون صفة لقوله فعلا وما عطف عليه اذا جعل او بمعنى الواو وكانه قيل
فعلا واسما منكرا او اسما معرفا مفيدا الكل منهما انتهى كلامه قد يقال على
تقدير جعل بمعنى الواو ويجوز كونه صفة لقوله اسما بلا فرق ولم يتعرض
لجواز كونه حالا اذ ليس رجوع المذكورات من الاعتبارات الى المسند
حال كونه مقيدة بنوع قيد بل الاعتبارات المذكورة راجعة اليه سواء
كانت مقيدة بنوع قيد او لم يكن **قوله** ليست مع جملة اخرى آه اي ليست
مركبة مع جملة اخرى فاطلق المفرد على ما يقابل المركب **قوله** يعني مباحث الفصل
والوصل آه اي اعتبارات الفصل والوصل او المراد من الفن الاعتبارات
لاطايفة من الكلام **قوله** لانه يقع آه قوله فيقع علة للجزاء حذف الجزاء وهو
ما اشير اليه بقوله فلا يحضر فوق يقع موقعه فلا يكون اذ ذاك زايدا
كما توهم **قوله** اذ ذاك الانتظام حاصل آه ذاك مبتدا، والانتظام
مشار اليه لذاك وحاصل خبره وانما قدره لان اذ يضاف الى جملة **قوله**
بل هما خبران في جملة واحدة آه قد يقال على تقدير خبريان لا يكون الاعتبارات
الراجعة الى الخبر منحصرة في فنون ثلثة لان الاعتبارات الاجزاء للاطناب
الواقعة في جملة واحدة لا يكون من اعتبارات الفنون الثلثة مع انه
حصر الاعتبارات الراجعة الى الخبر في فنون ثلثة اذا كانت الجملة الخبرية
مفردة كما مر قوله الا انه لما ذكر ما في فنون الخبر اكتفى به اشارة الى دفع
ما ذكر فتدبر **قوله** حق اقتضاه الا بالنقوض بمقتضى الحال آه اي اقتضاء
يليق به ويناسبه على نمط قوله تعالى ومن اراد الاخرة وسعى لها سعيها

والمراد من التعرض لمقتضى الحال آه اى يكون تلك الاعتبارات مقتضى الحال او هو مصدر ميمى اى عملى اقتضاء الحال فلا يلزم من ان يكون الاعتبارات مغايرة لمقتضى الحال وقس على هذا قوله منطبقة على مقتضى الحال **قوله** ليفيد خواص آه قيل الخاصية ربما يكون مغايرة للحال بالذات وربما يكون مغايرة له بالاعتبار والثانى هو الاكثر يظهر ذلك بتتبع خواص والاحوال **قوله** اى اذا كان كذلك فملتبس بجرى عدم الاحتياج آه نبه بهذا التفسير على ان الفاء جواب بشرط مقدر اى اذا لم يتضح الكلام فباطرى هذا اعنى تقدير ملتبس اذا كان الباء غير زايدة واشارة الى ان قول الحص ان لا يجئه مبتدأ وباطرى خبره اى عدم الاحتياج ملتبس باطرى اى بالاستحقاق واللياقة وح يكون باطرى مقدرا **قوله** اذ بذلك يتضح التفاوت بين المقتضيات اه نقل عنه مقصوده بيان تفاوت المقتضيات بفتح الضاد ثم انه نبه على تفاوت المقتضيات بكسرها اذ به يظهر ذلك المقصود انتهى يعنى يظهر بذلك التنبيه المقصود الذى يحتاج فى تطبيق الكلام لمقتضياتها الى علم المعانى وسواء ما المتعلقة بالمخاطب كما سيطلع عليه وبما حققه اندفع ما قيل من ان سياق الكلام بحسب يقتضى التعرض لبيان مقتضى الحال مع انه تعرض لبيان المقامات والاحوال **قوله** مما لا يحتاج فيه الى علم المعانى آه اذ لا احتياج فى معرفة ما ذكر الا ازيد من دلالات وضعية فح المناسب ذكر هذا الكلام الاجمالى بعد ذكر جميع المقامات اجمالا لكنه ذكره فى اثنائها توطئة ووسيلة الى ذكر المقامات ومقتضياتها التى يحتاج فى معرفتها الى ازيد من دلالات وضعية **قوله** وجه خصوص لمطلق الكلام آه فعلى هذا يكون كل من المقامات

مقتضيا

مقتضيا لايراد مطلق الكلام على وجه مخصوص هو خصوصية نوعه فيكون حالا بالتفسير المذكور وفيه مناقشة اذ لا يتناول الاحوال الجزئية فتدبر **قوله** ولذلك آه اى ولتغاير هذه المقامات بالمعنى المذكور واقتضائها الوجوه المذكورة فى كلام واحد كخلاف الاحوال السابقة فانها تقتضى اختلاف اصل الكلام **قوله** ذكائه وغباوته آه قيل المناسب ان يذكر مع البعض الفطن لان الغباوة عدم الفطنة عما من شانه واجيب بان هذا على اصطلاح الحكيم ولم يلتفت اليه بل اراد من الفطنة حدة الذهن ومن الغباوة عدمها عما من شانه على ما هو المناسب لاهل العربية مع ان فيه رعاية السجع **قوله** لكونها جبليين آه لا يقال كون الذكاء والغباوة جبليين ينافى ما ذكره سابقا فى اثناء شرح الفطرة السليمة من ان فيه اشارة الى ان فطرة الانسان على الفطنة وان خلافها لافة لانا نقول معنى كونها جبليين انها غير داخلين تحت قدرة الانسان وانه يتصف بها بلا اختيار بخلاف ما تقدم من المقامات فانها داخلة تحت قدرته فلا ينافى ما ذكره سابقا ان الغباوة التى حصلت عن الآفات القادحة فى ادراك لطايف التركيب جبلى بالمعنى المذكور **قوله** ولكل من ذلك آه اورد المصنف هذا الكلام ههنا ولم يوخر عن جميع المقامات اذ المقام فيما يجئ بعده مضاف الى نفس المقتضى فلا يصح هذا الكلام فيه بخلاف ما مر قبله **قوله** بل احواله راجعة الى مجموع ذلك الكلام آه نقل عنه قال بعضهم لما لم يكن الدال على الحكم جزء اللفظ مسمى عامر تبا كالمسند اليه والمسند ومتعلقاتها جعل احواله من الاحوال التى يعتبر قبل الشروع فى ذكر كلمات الكلام انتهى كلامه فيه نظر لانه لا يلزم من عدم دلالة الملفوظ المسموع المركب عليه تحققه

قبل ذكر الطرفين حتى يكون احواله من احوال التى تعتبر قبل الشروع فى
ذكر كلمات الكلام **قوله** فلكل واحد منهما احوال فى ضمنه آه قيل اما المقامات
التى يقتضى ايراد نوع من الكلام مثل التحزن والتحسر وكالمقام الذى يقتضى
ايراد الخبر موضع الطلب او عكسه وكالمقام المتولدة منهما التى يقتضى ايراد بهما
عند كون المقام مقام ذلك وغير ذلك من المعانى الزايدة التى يمكن ان يقصد
من التركيب الخبرى او الطلبى من حيث هما لامن حيث هما من اجزائه فلم يتعرض
لها منها وان كان قد تعرض لبعضها فى بيان المسائل اما لقلتها ولقلة
اعتبارها او لعدم انضباطها كحالة الضبط ولذا لم يتعرض فى بيان المسائل
الا لما هو اشهر واضبط من امثالها فاكتفى فى باقيها بالمقايسة مع
نوع من الاشارة اليه فى اثناء بيان المسائل **قوله** لانه فى نفسه باب
برأسه آه وهذا مبنى على كثرة اعتبارهم واستقلالهم ولان المخلص
قال ولكل حد آه وهذا لايحقق فيما عدا الايجاز والاطناب فلذا ادرج الشارح
الفاضل القصر فى الاول كما ادرج الفصل والوصل فيه وقدم الفصل
لانه الاصل والوصل طارئ عليه **قوله** وارتفاع شان الكلام الى آخره
نقل عنه ويفهم منه ان هناك حسناً وقبولاً فى الجملة مع عدم المطابقة بالكلية
فتامل انتهى لعل وجه التامل ان مراد المصنف بالاخطاط الاخطاط النسبى
ومراد صاحب الايضاح الاخطاط المطلق الذى لايكون موافقة ما اصلاً
بقرينة عدم المطابقة للاعتبار المناسب فح لايكون هناك حسن وقبول
فى الجملة مع عدم المطابقة بالكلية فان قيل لم لايجوز ان يكون هذا نقل
فحصل كلام صاحب المفتاح قلت العدول عن العبارة الشاملة على اشعار
خلاف ما هو الواقع دليل على ان مراده ليس السكاكى **قوله** اى الكلام الذى

يعتد به آه وفى ذكر الكلام واراده الخاص تنبيه على ان الكلام عندهم
هذا الاغير بقرينة لفظ شان والا فلا فايدة **قوله** بقدر مصادفه المقام
آه وبهذا يظهر ان البلاغة لاتوقف على تطبيق الكلام على جميع مقتضى المقام
بل يكفى فى اصل البلاغة نوع التطبيق على المقتضى وكثرة التطبيق وقلته
موثرتان فى الارتفاع والانحطاط فى البلاغة التى هى الحسن الذاتى للكلام
ولذا قيل للبلاغة طرفان اسفل واعلى وبينهما مراتب كثيرة **قوله** اى ملتبس
بالمقام من الاعتبارات آه اشعر بهذا التعبير الى ان ذوات هذه
الاعتبارات الاسمى مقتضى الحال بل يسمى مع كونها لايقة بالمقام ومناسبة له
كما يومى اليه بقوله هو الذى سمعه فافهم **قوله** المتعلقة باجزاء الكلام آه واما
قوله فيما سبق من ان احوال الاسناد راجعة الى مجموع الكلام فمقول تقريبى
لاتحقيقى كما صرح به هناك فى الحاشية فلا مخالفة بين الكلامين فى التحقيق فتدبر
قوله ما هو المقصود آه اى بالنسبة الى اللفظ وليس المراد ان هذا المفهوم
هى الخاصية المطلوبة من هذا التركيب بل الخاصية ما تدل عليه بواسطة
هذا المعنى لانه مناسب له وهو خلوص المخاطب **قوله** لاتخفى عليك ان الطى والاثبات
آه وكذا التقديم والتاخير وامثالها من الهيئات التى لاتدل على معنى وضعى
تدل على الخاصية لمناسبة بينها وبين تلك الهيئات نفسها بلا توسيط معنى
وضعى لمناسبة وامثال تلك الهيئات يكون مقتضى الحال بالذات بلا اعتبار
فى المعنى اولا فتبصر **قوله** وقد يتمسك بهذا آه فيقال هذا لاينافى ما ذكره
الشارح الفاضل هناك من كونه جزءا اذ يجوز التخصيص هنا لاهتمام بالمذكور
لان حال المطوى يعرف بالمقايسة **قوله** الاولى ان يجعل اخرى على الجملة الاولى
لان كلمة مع تدخل على الممنوع آه نقل عنه ويحتمل احتمالا مرجوحا ان يراد بالاخرى

بظهور

ما البلاغة عند المصنف عبارة عن مطابقة الكلام لمقتضى الحال مع فصاحته فالبلاغة تتوقف على الفصاحة

وضع ح

الجملة الثانية ويكون تلك الضمائر راجعة الى الاخرى وضعفه لايخفى انتهى وذلك
لانه على خلاف مقتضى استعمال كلهم فانه يقال جاء الوزير مع السلطان
بدون العكس فلا وجه لما يقال الانتظام نسبة بين الجملتين فكمان الثانية
منتظمة مع الاول كذلك الاولى مع الاخرى قوله لان على ما دون ذلك آه
كعلى شئ من اداة التاكيد او المسند اليه او المسند او شئ من متعلقاتها تماما
قوله واعلم ان مقتضى الحال هو الوجه الذى آه انما كرر هذا التحقيق
ما هو المراد من مقتضى الحال قبل هنا اخران اصل الكلام ووصفه فالذى
يقتضى الاول هو افادة فائدة الخبر ولازمها والذى يقتضى الثانى هو الانكار
المسمى بالحال المقتضيه قوله بتطبيق الكلام على ما يقتضى الحال ذكره آه
فعلى ما ذكره يكون مقتضى الحال اخر من جنس المذكور والظاهر ان تلك
الخصوصيات ليست بهذه المثابة وفيه ان يقال بان مقتضى الحال هو الكلام
لا ايراد الكلام الخبرى بل مقتضى الحال عنده هو الكلام الكلى فلا تطبق ما ذكره
على مذهب المصنف لان الحال هو الخصوصيات عنده كما حققه قوله فوجب حمل
الذكر على التغليب آه اعترض عليه بان هذا التغليب من قبيل تغليب الاقل
على الاكثر وهو غير جائز ودفع بانه يجوز كما فى قوله تعالى انتم قوم تجهلون
ولا شك ان المخاطبين اقل من الغائبين قوله والذوق حالة ادراكية آه
وهى مشاهدة النفس المعانى الجزئية المرتبة على الاسباب الخفية بكيفية ترتبها
بواسطة القوة الوهمية ومشاهدتها يلتذ النفس بحصوله فى مدركها وخفاء
ترتبها وهذه الحالة انما يتوصل اليها بسبب ملكة ادراكية قوله وقد يطلق
على القوة الادراكية آه اراد بها الملكة الموصلة الى تلك الحالة قيل وينبغى
ان يعلم ان المحتاج الى الذوق وسو مباحث الخواص المخاطبة لا الاستدلالية

اذ مبناه

على الامور الكلية العقلية المحضة قوله ولم يرع امتناعه آه اى امتناع
التساوى فيفهم منه امكان التساوى لكن نفى الوجوب كاف فى اثبات
المطلوب المشار اليه بقوله فلا بأس على الدخيل آه ولا احتياج فى
اثبات هذا المطلوب الى اثبات الامتناع وهذا هو حاصل الوجه الثانى فتدبر
قوله لخفاء فى دليله الاستقرائى آه قد يقال الاولى ان يقال لخفاء دليله
الا لان فوت الذوق انما يكون اولا وبالذات لعدم التفطن بالجهات
وايرادوجودا وعدما على الدليل الاستقرائى يخفاؤه يوجب خفاء ما
وبذلك يصح ايضا ما ذكره الشارح الفاضل قوله وما فى دارا ى يدور آه
والنكتة فى التعبير بالماضى الاشارة الى ان عدم السماحة يحقق فعلا
وقد يقال اشارح نقل عنه يعنى ان بعض الماضى مع الاستقبال فيهما على قصد
الاستمرار اى لم يسمح بمثله قبل هذا الزمان ولا يسمح بعده ايضا انتهى
كلامه قيل لا يلزم ان لا يسمح قبل هذا الزمان لان الشيخ عبد القاهر فى الزمان
الماضى امثل من الشيخ الخائمى لانه واضع هذه الصناعة ومدونها الا
ان يقال لا بعد انه يدعى ان شيخه امثل منه مبالغة لانه فى مقام المدح قوله
اشعار بنوع استمرار اه انما قال هذا لانه حكاية حال لا حال حقيقة فلا يفيد
تمام الاستمرار والاظهر ان يقول نوع اشعار بالاستمرار ما مل قوله عطف
على الاستعارة التخييلية آه وهى ان تشبه احدى الصورتين المنتزعتين
من متعدد بالاخرى على ما سبق بحقيقة لا يقال فى كونه من الاستعارة التمثيلية
اشكال لانه قد ثبت فى موضعه ان استعارة الافعال تبعية لا تمثيلية قوله
لانا نقول الاستعارة التمثيلية فى مجموع قوله وصيغ بها يده لا فى فى قوله
صيغ وحده قوله الاحالة اعادة كنيزة آه نقل عنه فى حاشية هذا الموضع

كما اشرنا اليه انفا اى كما اشرنا الى كونها مصرحا بها فى مواضع عديدة بقولنا
اى الاحالة اعادة كثيرة الى كون هذا الحكم لازما للاحالة بقولنا فلابد للمبتدى
من ان يتفطن صاحبها فى بعض مستحسناتها **الفن الاول** آه قدم احوال الاسناد
على سائر احوال الجملة الخبرية لان احوال المسند اليه او المسند او متعلقاتها او
انتظام الجملة مع الجملة الاخرى متاخرة عن الاسناد وان كان الاسناد متاخرا
عن ذات الطرفين فافهم **قوله** ان ما يحكم به العقل آه فسر قوله ان حكم
العقل بما ذكر بلفظ صحة حمل فراغ المتكلم وحاصله ان ما يحكم به العقل ويقتضيه
هو فراغ المتكلم الى الكلام الحاصل بافراغ المتكلم **قوله** اى بجعله بقدرها الى آخره
وبهذا التفسير اندفع ما يقال من ان هذا الدليل قاصر عن الدعوى وحاصل
الدفع هو تعميم الدليل على الاقسام الثلثة **قوله** عن عيب اللغو آه اى عن
عيب اللغوية فالاضافة بيانية وعبارة اللاغية تجمل وجوها ثلثة
الاول انه مصدر على وزن اسم الفاعل كالكاذبة والعاقبة الثانى انه اسم
الفاعل موصوفه مقدر اى عن وصمة الكلمة اللاغية الثالث ان كلمة ذات
لغو كما قيل فى تفسير قوله تعالى لا يسمع فيها لاغية اى كلمة ذات لغو **قوله**
اذا لم يكن مفيدا اصلا كان لغوا محضا آه نقل عنه يعنى انه اذا لم يفرغ
فى قالب الافادة كان هناك اقسام ثلثة ولا يخلو شئ منها عن عيب اللغو
انتهى فيه اشارة الى دفع ما يرد على قول المصنف من ان كل شيا عن
وصمة اللاغية لا يفيد الدعوى لان عدم افراغ المتكلم ربما يقع بكون الكلام
زايدا على المقصود وبكونه ناقصا عنه وبعدم افادته اصلا والاحراز
عن اللغو يكون دليلا للاول دون الاخيرين **قوله** اذ لا معنى لتقييده به آه
اذ حكم العقل بذلك مستمر فى جميع الاحيان فلا معنى لتقييده بحين مقصود

لخصوص هو حين الاطلاق **قوله** افادته للمخاطب آه الضمير راجع الى المتكلم لا
الى الحكم لان المراد مطلق الافادة سواء كان افادة الحكم او لازمه وبذلك قيد الشارح
الفاضل بقوله فايدة ما **قوله** بقدر الاحتياج آه اى بحسب المعانى التى قصد افادتها
قوله الا انها غالبا آه اذ الحضور مقابل الغيبة فينبئ عن سبق الحصول و
وما قيل يجوز ان لا يحصل بعض الاطراف قبل الالقاء فساقط اذ الالقاء
انما يكون الى العالم بالوضع والاطراف التى يراد احضارها هى المعانى التى تستفاد
من الالفاظ حين الالقاء فلابد من سبق الحصول عند المخاطب واما الاطراف
التى يراد بها الصوت فملحقات بالكلمات بناء على ان لها مواضع استعمالات لا يخلو
الافهام فاما الاصوات التى لا يستعمل فى كلام العرب فهى وان كان القاؤها
ممكنا الا انهم لم يعتبروا ذلك لقلة وقوعه فى كلامهم البلغاء **قوله** لتحصر او تصير
آه فالحالة المقتضية للجزم حضور الطرفين مع انتقاش الحكم مطلقا **قوله**
لانا نقول آه قد يقال الاظهر ان يقال المراد من حضور الطرفين حضورهما
مع نصور النسبة الحكمية بينهما كما ينبئ عنه التعبير بالطرفين **قوله** مع انه يلزم
من سماع لفظها الالتفات اليها آه لقائل ان يقول مراد السائل من قوله
حاضرين حضورهما فى ذات النفس مشاهدا اليها بحيث لا يلتفت اليها
فح يلزم حال سماع اللفظ **قوله** الالتفات المذكور وحضور الحاضرين و ما
هذا لا يحصل الحاصل اللهم الا ان يقال اذا اطلق اللفظ مرارا متعاقبة
فان النفس فى كل مرة تنتقل من اللفظ الى المعنى **قوله** استشهادا
معنويا آه الاستشهاد المعنوى ايراد دليل القاعدة بدون ان يكون مثالا
لها **قوله** عما يمنعه آه اى يمنع التمكن والمراد بمانع التمكن معرفة مغايرة المتمكن
من دخوله كما اشار اليه بقوله قبل ان ينتقش فى قلبى هوى غيرها فان قيل

فجعل ههنا خلو الذهن سببا للتمكن وفي بحث تقديم المسند جعل التشويق
والانتظار سببا للتمكن فبينهما تدافع قلت التمكن ههنا بمعنى سرعة الحصول
وسهولة وفيما سيأتي بمعنى كثرة البقاء وبطؤ الزوال فلا تدافع قوله
لا يقتضي عليه اي لا يحكم حكما خطابيا بناء على المتعارف الا بقبول الحكم وتمكنه
فيه قوله من غير ان يسبقه طلب او انكار آه اي غير مسبوق بطلب المخاطب
ولا بانكار من قبله بل حاله مبنية على ابتداء حرف وهذا من قبيل منع الخلو
قوله كاين بين بين آه نقل عنه اشارة الى ان الظرف اعني منه صفة لمحذوف و
وكذلك قوله بين بين صفة لذلك المحذوف ايضا انتهى كلامه فيقال عليه
ان جعل قوله بين بين صفة بناء في جعله خبرا لانه ليس بخبر معنى ولا قايم
مقامه لفظا لان القايم مقامه قوله منه دون بين بين ويمكن ان يقال
انما حكم بخبريته نظرا الى المعنى لان المصنف بصدد بيان مقام الطالب للخبر
والاخبار عنه بانه بين الاثبات والنفي لا لمجرد انه في محل من الاسناد على ما يعطيه
سوق كلامه قوله ومهما يستحسن آه وانما يكون التاكيد مستحسنا لان بجوزه
ضد الحكم كجواز ان لا يتمكن الحكم في الذهن لمجرد تردد او مجرد الاخبار بلا تاكيد قال
في حاشية هذا الموضع وايضا السؤال فيما ذكر من المثالين انما هو عن التصور
عندهم دون التصديق وكلامنا في السؤال عن التصديق انتهى يعني
ان الهمزة اذا استعمل مع ام يكون اما لطلب تفصيل المسند اليه او طلب
تفصيل المسند للسؤال عن التصديق وانما السؤال به عن التصديق
اذا لم يستعمل الهمزة مع ام كقوله ازيد قايم بخلاف المثالين المذكورين
اعني كيف زيد وازيد قايم ام قاعد فان في خوانشبه على المطول انهم صرحوا
بان كيف واين وامثالهما انما هي لطلب التصور فقط والتاكيد بان لا يتصور

الا في التصديق وكلام الشيخ يدل على جواز ان يقال انه صالح في جواب كيف
زيد وانه في الدار في جواب اين زيد الا انه حكم بانهما لم يتعينا للجواب
والا لم يستقم ان يقال في الجواب صالح وفي الدار فجعل خبر الجواب اصلا
في التاكيد بان يؤدي الى انتفاء هذه الاستقامة المعلومة فوجب ان يشترط
في الجواب المؤكد بها ان يكون للسائل ظن على خلافه هذا ملخص مقالة الشيخ
واما ما قال في بحث الاستفهام من ان القول بالهمزة في مثل قولك ادبس
ام الانا، ام عمل لطلب تصور المسند اليه او المسند او غيرهما مبني على الظاهر
المتسامح فيه فيحمل المؤمن على الصلاح والا فدلالة كلام القوم على التصور
مما لا يخفى على اصرح الحكم بسخافة المنقول مبني على هذا فالقول بان بان يكون البحث
بحثا سخيفا قد صار سخيفا جدا فتفكر والله الهادي قوله مما يابا عنه الطباع
السليمة آه حمل بعضهم قول من استحسن تقويته المنقول على اضافة المصدر الى
الفاعل على معنى استحسن تقويته المتكلم المجزوم بادخال اللام في الجملة الاسمية وهذا
بعيد سخيف فالوجه حمل المنقول على ما به الانقاد وهو حكم المتكلم فيكون من قبيل
اضافة المصدر الى المفعول قوله بخلاف حكم المتكلم آه اورد عليه بانه لا يلزم
من حكمه بخلافه ان يكون منكرا لجواز ان يكون حكمه ذلك على قصد الكذب
لا مريد عوه الى ذلك لا على انكار الطرف الاخر واجيب بان فهم المتكلم
الانكار من كلام المخاطب يكفي في ايراد التاكيد سواء كان منكرا في نفس الامر
اولا ولهذا قال استوجب حكمه تاكيدا بحسب ما اشرب المخالف الانكار في اعتقاد
المتكلم فتدبر قوله لبعد عن عامله جدا آه يرد عليه ان بطلان التالي ممنوع
وانما يلزم ان لو لم يكن مخالفا لقاعدة مقررة عند النحاة وهي انهم قالوا الطلب
الفعل للمفعول به بعد الفعل اشد منه كما يرى المنصوب باللهم الا ان يقال ان

ان الابعدية اقبح مما ذكرنا، على ان فيه انشارا في الفهم ولذا قال جدا قوله
وبجارا عني في اعتقاده آه نقل عنه وانت خبير بان جعل الاعتقاد محلا لاشتراك
الانكار سيء جدا انتهى وايضا اذا كان المراد اعتقاد المخاطب فلا يمكن تعلق علم
المتكلم حسب انكاره على اعتقاده فتامل كنحو قولك اني صادق وفي اختيار
الصادق في مثل هذه الامثلة لبيان القائها الى من ينكر صدق كلام المتكلم
بطف لا يخفى قوله انكارا اما في زيادة لفظ ما في عبارة الشارح الفاضل تنبيه على ان
التنوين للتحقير اذ لو صح للتعظيم لافادة المبالغة فيؤدي الى عدم التمييز بين هذا
المثال وما ياتي من امثال عقيبه قوله ولا يخفى عليك حسن موقع رب العزة ح
اما في كلام رب العزة فلكونه مناسبا لقوله فوزنا واما في قوله علت كلمته
فهو ايما الى علو صفته لانه في بيان كون القران بليغا واشارة الى دناءة
النظر بين الكلام والكلمة قوله على تضمين المعرفة آه فان التامل بلا تضمين المعرفة
لا يتعلق به كيف يقرر كما لا يخفى ولا شك ان التامل من الافعال التي يطلب بها
المعرفة بحسب الوضع بخلاف قوله فيما سبق فعليك بكلام رب العزة فلذلك جعل
قوله كيف بجر هناك حالا لا متعلقا بقوله فتمسك اذ لا يطلب به العلم و
المعرفة بحسب الوضع فلا تغفل قوله اي تامله من هذه الجهة معرفا آه قد يقال
التعريف ليس حال التامل بل بعده فلا وجه لقوله معرفا الا بتاويل مريدا
للتعريف قوله وحيث قال اي على سبيل الحكاية لا الى الرسل وحاصله ان
الله تعالى قال هذا القول حكاية عن الرسل فلا يلزم المناسبة لما تقدم في صيغة
الجمع فلا يجب ان يقال المناسب لما تقدم من قوله تعالى فقالوا الى آخره ان يقول
المصنف حيث قالوا بصيغة الجمع لا حيث قال بصيغة المفرد قوله بوجوه ثلثة آه
قالوا اما انتم الا بشر مثلنا وما انزل الرحمن من شيء ان انتم الا تكذبون

اما

قوله اما لحصول مقصوده بدونه واما لخفاء في كونه قسما آه وبهما توجيهان
بعد الوقوع بالمكن واما ايراد القسم المعنوي في نظم الآية فيجوز ان يكون
لوفور نشاط المتكلم بكلامه وكونه عن صميم قلبه فلا يكون عبثا قوله ونظر المص
ادق آه كما اشار اليه بقوله لان تكذيب الاثنين تكذيب للثالث ايضا
فلثلثة تكذيب في المرة الاولى بهذا التدقيق وفي ما ذكره المص حمل للتاكيد على
الانكار كما هو اصله لا على الاعتناء النادر كما ذكره صاحب الكشاف
قوله ثم ان البحث آه انما اورد هذا ليكون تمهيدا للوقوف ما يتوهم من عبارة
المص والا فقد علم ما ذكر فتامل بين مرارا قوله فيطلق عليه اسم الكناية
آه نقل عنه وهذا كما يقال زيد سمي انسانا اي يطلق عليه الانسان لا
ان الانسان اسم له من حيث خصوصه انتهى كلامه وتحقيق ما ذكره هو ان التسمية
تطلق على معنيين احدهما تعيين لفظ باذا معنى بخصوصه بحيث لا يتناول
غيره وثانيهما مجرد الاطلاق ومنه قوله المص سمي بالتصريح وبما ذكرناه سقط ما قيل
من ان اخراج مقتضى الظاهر لا يبحث عنه في علم البيان ولا عن تسميته بالتصريح
وكذا لا يبحث فيه عن اخراج خلاف مقتضى الظاهر ولا عن تسميته بالتعريض
بالكناية فتدبر قوله الى غير ذلك من المعاني الى تناسب التاكيد آه اي ليست
منحصرة في تلك المعاني ايضا بل لها معان اخر متناسبة متناهية وقد يوتى
بصيغ الجمع كقوله ان مالا وان ولدا اي ان لنا مالا وان لنا ولدا واما
صح حذفه لان ان يقوم مقامه لفظا ويغني غناؤه معنى لدلالتها على الثبوت
والحصول استقلالا وقيل لكي ان يمنع نعم كما قيل في قوله تعالى ان هذان
لساحران قوله وجعلناك مبصرا اياه آه لم يقل ابصرناكه كما قال غيره اذ الابصار
يتعدى الى واحد فتعدية الى المفعول يفتقر الى تحمل فعبارة الشرح في الحقيقة

واما الكلمة

وتقديم الكناية على التصريح مع ان الكلام سيق
للتصريح بامتناع ثالث لان لان الامتناع
مستفاد من القياس الكنايي به
مستفاد

لان ان يدخل في الجملة دون الاسناد
شبهة الاستفراغ منه
مستفاد

تفسير لتلك العبارة قوله كانك اخذت منه ثقة واعتمادا عليه اه نقل عن
قال في الاساس استوثقت فيه اى اخذت في امره بالوثيقة وقال في الصحاح
استوثقت منه اى اخذت منه الوثيقة فقولنا كانك اخذت منه ثقة واعتمادا
عليه اشارة الى ان مودى ما ذكر في الكتابين واحد انتهى يعنى ان مقتضى كلام
الاساس كون جواب اى القياس هو المعتمد عليه والموثوق به واما كلام
الصحاح فظاهر ان الموثوق منه اعم من ان يكون سوالهم موثوقا عليه او شيا
آخر فزاد قوله اعتمادا عليه حملا للمطلق على المقيد وحكما بان مودى ما ذكر في
الكتابين قوله واشار بثم الى تراخي الرتبة اه اى تباعد ما بين الامرين بمعنى
ان احدهما بعيد عن الآخر رتبة سوا، كان الاول اعلى او ادنى اعلى والمراد ههنا
هو الادنى ولذا قال الشارح الفاضل اى للاخراج مرتبة اعلى اه فظهر من هذا
المعطوف عليه بكلمة ثم هو القسم السابق اى المخرج على مقتضى الظاهر لا كلمة
فان كلمة خارج ما يتعلق بها جملة معترضة فليس فيه عطف اخبار على انشا،
كما توهم قوله المغلوق سوالاتى بالعجايب من الغلق بكسر الغا، الى قوله
فاطلق السحرة عليهم اه قيل الظاهر ان هذا من قبيل الاستعارة التى
اعتبر اولا فى السحر ثم فى الساحر والنفث الذى ذكر معه ترشيح لاستعارة
الساحر للمتكلم بالغرايب ويمكن حمل كلام الشارح الفاضل على التنبيه بان يكون
اطلاق السحرة على المخلقين كاطلاق اسد على زيد وقد اجرى اسم المشبه به
على المشبه مع حذف اداة التشبيه على اهمالها باستعارة على راى المحققين
اذ ذكر منها طرف التشبيه اعنى المخلقين والسحرة قوله والنفث نفخ
معه شئ من الريق اه عليه قوله تعالى ومن شر النفاثات فى العقد وقد يستعمل
بمعنى النفخ مطلقا كقوله عليه السلام ان جبرائيل نفث فى روعى والمعنى

الاول سوالهم مناسب بالسحرة قوله لانه اكثر اه اى استعمالا من استعمال
الكلام على مقتضى الظاهر فانه اكثر استعمالا قوله وتعرض ههنا للازم
الفايدة اه قيل يجوز ان تعرضه لذلك للرفع وسم ان يقال انه
يجوز ان يكون الالقاء لافادة لازم فايدة الخبر فعرض خلوه عنه ايضا
ليظهر التنزيل قوله الا ان المراد هو الخالى عن الاسناد وطرفيه اه هذا
معنى الخاص مراد ههنا من قوله الخالى الذهن عن ذلك ولذا خصصه ببيان
ما هو المراد فلا مخالفة لما سبق حيث قال وذكر الحضور اشارة الى ان
الطرفين كانا حاصلين عنده فتدبر قوله يفيد ظنا اى يفيد ما ذكره المخلقون
ظنا الى من يسمع ذلك مما يصح باعتبار ان يشبه العالم بغير العالم مثل
ان لا يعمل المخاطب بمقتضى علمه قوله او يظهر منه سوال او ملابس انكار
اه قيل فعلى هذا لا يظهر كونه عالما بفايدة الجملة فكيف ينافى الاخلال
محل الخالى عن العلم بتلك الفايدة ورد بانه يجوز ان يكون الظهور بعد التحقق
كونه عالما بها لا حين عوده الى ما ذكر قوله اى ان شئت شاهدا اه يعنى
ان مفعول المشبه محذوف لكن مفعول المشبه انما يحذف اذا لم يكن امرا
غريبا يكون من شان المذكور وفى تعيين المقدر بهذه النمط رد على العلامة
حيث قال اى ان شئت ان تقف ان الكلام قد جرى لا على مقتضى
الظاهر ووجه الرد ما سبجى من ان جعل الآية من قبيل تنزيل العالم منزلة
الجاهل ليس بشئ قوله مفعولا فى حقه كيف تجد اه نقل عنه اشارة الى ان
قوله كيف تجد حال من كلام رب العزت بتقدير القول مع انه يجوز ايضا
ان يجعل حالا بلا تقدير القول لعدم بقاء معنى الاستفهام كانه قيل ممسكة
واجدا صدره وجدانا مشاهيا عجيبا وظاهرا مكشوفا بلا شبه انتهى د

وقد يقال ويجوز ان يكون حالا من ضمير عليك اى الزم وحافظ حال كونك
واجدا وجدانا مكيفا بكيفية مخصوصة او فاعلا فى حفك كيف تجد او استيافا
فى موقع جواب للاجراى الزم وحافظ تجد ونصف حامن من صدره قوله
فانه جملة قسمية ايضا معطوفة على القسمية الاولى آه نقل عنه اد بالجملة القسمية
جواب القسم فان قوله وليس عطف لقد علموا انهى يرد عليه ان المعطوف
عليه جملة اخبارية قوله وليس ماشروا جملة انشائية فيلزم عطف الانشاء
على الاخبار فى محل لا محل لها من الاعراب لان جواب القسم كالصلة فوجب
تاويل الثانية بالاخبارية لئلا يلزم عطف الانشاء على الاخبار او يحمل
عطف القضية على القضية قوله وايضا مؤدى آه مذمومية ماشروا به
ردائية آه هذا تاييد للجواب السابق فلا يرد ما يقال يحمل ان يكون المراد
من قوله وليس ماشروا كونه فى غاية المضرة وبهذا الاحتمال لا يكون الاستشهاد
وطعيا نقل عنه ولا شك ان علم تعلق نفع به فى الاخرة مع انهم باعوا به
خطوط انفسهم كاف فى كونه شيئا مذموما فلا يتجه ان يقال لا يلزم من علم
نفعه فى الاخرة ان يكون مذموما كالمباح مثلا فلا يكون مؤداه راجعا الى
ما تعلق به علموا بل اخص منه وليس يلزم من انتفاء العلم بالاخص انتفاء
العلم بالاعم فتامل انهى يعنى ان اشتراء كتاب السحر على كتاب الله تعالى
يودى الى انتفاء النفع فى الآخرة وهو مذمومة اخروية يدل عليه قوله تعالى
ماله فى الاخرة من خلاق فان بيعهم بكتاب السحرة حظوظ انفسهم تؤدى
الى ترك حظوظ النفس ولذاتها فى الدنيا ويدل عليه قوله تعالى ماشروا به
انفسهم وترك حظوظ النفس مذمومة دنيوية اذ ترك اللذات المهمة
عند النفس بسبب الاشتغال بتعلم ما لا ينفع فيه اصلا يعد مذمومة او مضرة

فى الدنيا

فى الدنيا فيكون مؤداها واحدا وهو المذمومة المطلقة اى فى الدنيا والاخرة
وظاهر انتفاء النفع فى الاخرة بالكلية بدون ضم بيعهم حظوظ انفسهم غير
كاف فى هذه المذمة فلا بد من الضم المذكور ويفهم مما ذكر ان عدم العلم بالمذمة
الدنيوية يتضمن عدم العلم بالمذمة الاخروية لان المذمة الدنيوية نشاءت
من تركهم حظوظ انفسهم بسبب الاشتغال المذكور وعدم العلم بهذا يتضمن
عدم العلم بعدم انتفاء الاخروية فيتوارد النفى والاثبات على شئ واحد بهذا
الاعتبار وسو عدم انتفاء الاخروية كما يشعر بقوله مودى مذمومية ما آه
وبما اوضحناه اضمحل ما قيل لا حاجة فى دفع السوال الذى حاصله منع اتحاد
مودى الجملتين الى ضم شئ غير مفهوم من الجملة الاولى اعنى قولهم مع انهم
باعوا به حظوظ انفسهم لان المستفاد من الجملة الاولى سو عدم تعلق نفع
ما لمن اشتراه آه وتعلق الحكم بالوصف يدل على علية فظاهر ان المباح ليس
كذلك فيكون كافيا فى كونه شيئا مذموما من غير احتياج الى الضم قوله
فى مجرد توارد النفى والاثبات آه اى لا فى تنزيل العالم منزلة الجاهل
اى بمارميت حقيقة اذ رميت صورة آه والظاهر ان المراد مما ذكر
بيان اعتبارى ورود النفى والاثبات على شئ واحد لا بيان ان هذين
القيدين مقدران فى الكلام والا لم يكن النفى والاثبات واردين على شئ
واحد والحاصل ان القيدين للنفى والاثبات لا للمنفى والمثبت فلا يرد عدم
التوارد تدبر قوله لان اثره ان كان خارجا عن طوق البشر اه فكما ليس
منه حقيقة وبهذا معنى ما يقال ان الرمى الصادر عن النبى عليه السلام جعل صدوره
كلا صدوره تنبيها على ما ذكر لقوة اثره الذى يستحيل ترتبه فى العادة على
فعل البشر فافهم قوله اثبت لهم الايمان آه ويدل ايضا على وجود اليمين

قوله عهدهم قوله وابتاع نكثهم عليها آه نقل عنه فانك اذا قلت ان نكث زيد يمينه فهم منه عرفا ان له يمينا انتهى اى فهم منه عرفا عند ارباب البلاغة لا على اصحاب المعقول فلا وجه لما يقال ان صدق الشرطية وبثوتها انما يستلزم صدق طرفيها وبثوتهما كما في قولنا ان كان زيد بحارا كان ناهقا قوله لا ايمان لهم آه اى لا ايمان لهم اصلا لان الظاهر ان لا لنفي الجنس فيلزم ان يكون المثبت قبل النكث منفيا بنفي جنس الايمان بعده قوله وهو عطف على اعلموا آه مما ان الكلام يقتضي ان يكون جوابا للشرط المحذوف الا ان الشارح الفاضل عدل عنه لان الظاهر المتبادر من قوله وذلك اذا اعلموا بيان لمطلق النفث على تفاصيل وذلك يقتضي عطف ما بعده عليه فاذا جعل جواب الشرط يكون مطلق النفث مقيدا بوقت الاعلال ولا معنى له قوله قوله اولا استحضار صورته فيكون المضارع مجهولا على الحال آه وذلك لان كون صوره الشهود حاضرا لا يكون الا في الحال وهو زمان السوق فعبر عنه بعبارة الحال وهي صيغة المضارع بخلاف الوجه الاول لان السوق مستقبل بالقياس الى الاعلال فعبر عن السوق بعبارة الاستقبال وهي صيغة المضارع ايضا لانه مشترك بين الحال والاستقبال قوله الا انه ذكر مهنا اقامة العالم مقامه آه وذلك لان غير الحالي يتناول العالم والمتردد والمنكر فيما سياتي آه مع انه داخل في قوله غير الحالي يقام مقامه قوله الا انه اقتصر مهنا اه وذلك لان تنزيل غير السائل منزلة السائل اعم من اقامة الخالي مقام السائل ومن اقامة العالم مقام السائل قوله ثم اورد عليه آه اى تنزيل المنكر منزلة غيره وهو ثلثة اقسام تنزيل المنكر منزلة الخالي ومنزله مقام السائل ومقام العالم والقسمان الاولان مندرجان في قوله

تعلمون آه والقسم الثالث لا يتصور لانه قال ولا يتصور تنزيل احد المثلثة منزلة العالم واحدا المنكر فعلم منه انه لا يتصور تنزيل المنكر مقام العالم فتدبر قوله وذلك النفث حاصل اذا اعلموا فاقوا آه اشار بما ذكر الى ان قوله فيسوقون عطف على اعلموا ولا يجوز ان يكون جزاء للشرط اذ لو كان جزاء لكان عاملا في الظرف فلم يبق للمبتدا الذي هو قوله ذلك ضمير فلا يرتبط الكلام واذا جعل الخبر هو الظرف نفسه اذ يجوز ان يكون الخبر مقدرا فيكون فيه ضمير راجع الى المبتدا قوله وقدم ذلك الشرط آه اى السبب لاجملة الشرطية لان جملة اذا اعلموا ظرفية لا شرطية كما عرفت آنفا قوله وكلمة قد للتحقيق آه لم يتعرض لكونه للتقليل اما لكونه يقيمون في المعنى ماضيا كما قرره في بيان كون الاقسام متعاطفة واما لكونه غير مناسب بقول الممص كثيرا فيما سبق من قوله يفتنون الكلام لا على مقتضى الظاهر كثيرا قوله واذا كانوا اطرف يقيمون آه وذلك لعدم احتياج كونه ظرفا للمقدر الذي هو خبر المبتدا كما علمت آنفا فتدبر قوله بل اراد انه من شانه ذلك آه اى ليس المراد منه الاستدلال على كون المخاطب سائلا والا يلزم ان يكون المقام مقام السوال حقيقة لا تنزيلا بل المراد ما اشار اليه في الحاشية بقوله فبالنظر الى ان من شانه ذلك نزل المخاطب منزلة السائل مع ان ظاهر حاله انه خالي الذهن قوله فما لجملة بيان آه اعترض عليه بانه اعنبر التلويح للنفس لا للطالب المتحير فلا معنى لقوله للتلويح اذا جعل قوله يقبل بيانا للمتحير واجيب بانه لما اعتبر النفس مستشرفة استشراف الطالب المتحير كانه جعل الطالب عين النفس وبذلك صح ان يقال يتمثل بين اقدام للتلويح قوله يعني ان تاكيد هذا النوع في الاستعمال بكلمة ان لخ اى سواء كان ذلك التاكيد في هذا النوع

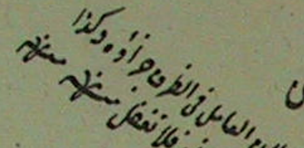
لان العامل في الظرف جزاؤه وكذا يكون جزاء فلا تنفصل منه

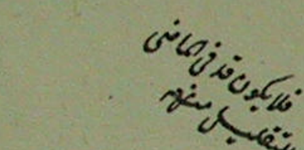
فلا يكون قد في المعنى بتقليل منه

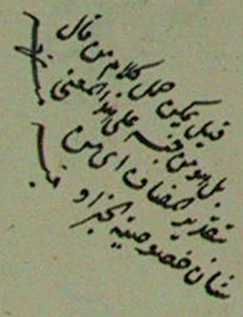
فيكون حمل كلام من قال بل هو من جهة على هذا المعنى بتقدير الخطاب اى من شان خصوصية الخبر آه

واجبا او مستحسنا فلا بنا فی فیما ذکره سابقا من التاکید مع السوال استحسانی
فتامل قوله لا علی یخرجون آه لا معنی لاعتبار الفا، فی یرون تامل کذا نقل احمد
قوله من امارات التردد و بواعث السوال یعنی لیس هذا العطف عطف تفسیر
کما توهم بل لکل منهما مقام علی حدة قوله او ما تری بشارا آه هو بشار بن
ابی برد من شعراء الدولة العباسیة وکان علی مذهب القائلین بان الصحابة
رضی کفروا لانهم ترکوا بیعته علی رضی الله عنه وکفر علی ایضا لانه ترک قتالهم فیکون
بشار کافرا بتکفیرهم قوله ای انر تاب فیما ذکرنا آه ای فی تنزیل غیر السائل
منزلة السائل بنبه بهذا التقریر علی ان همزة الاستفهام داخلة علی المحذوف المعطوف
علیه لا حول واو العاطفة قوله مصراع صار مثلا آه قال ورید بن الصمة حین زان
الخیل بطلها وهی جاریة حسنا، ما ان رایت ولا سمعت به کالیوم طالی
اثنین جرب مثله لا یبد وحاسنة بضم الهنا، موافع الثقب کلمة ما نافیة وان
زایدة لتاکید النفی وضمیر به راجع الی الکاف الذی هو بمعنی المثل لکونه مفعول فعل
مقدم اعنی رایت وسوی التحقیق داخل علی مقدر ای ما رایت مثل الرطلا
فی الیوم طالی ای حال او بدل من الکاف ولم یقل طالیه اما لان المراد
مقدار اعنی انسانا طالیا مبتدا علی نمط قوله تعالی ان رحمة قریب ای شیء قریب
واما لان هذا العلم اغلبیا تولاه الرجال دون النساء فلما وصفت بصفة الذکور
اطلقت صفة الذکور علیها کما یقال شاهدی کذا حین کان شاهده امراة ونظیره
ما قال صاحب الکشاف فی قوله تعالی والشمس والقمر رایتهم لی ساجدین ان الساجد
من صفة العقلاء فلما وصفت هو بما هو من صفات العقلاء وهو السجود
اجری ضمیرهم وهی الجمع بالواو والنون علیها وهذا شایع فی کلامهم لان
الشیء اذا کان ملابسا للشیء من بعض الوجوه یعطی حکما من احکامه

اظهر الانر الملابسة والانیق جمع ناقة وجرب جمع جرباء، والمبتذل من لا یصون
فی مسنة وفیه تنبیه علی ان هذا الفعل لا یتی هذا الفاعل لان شانه الاعلی واجلی
واما، الی ان حسنا، فی غایة الکمال لانه مستغن عن التزیین قوله وکانوا علما،
اتقانی والبیان آه کانه نائب منه بما یسند علیه من ان ابا عمرو وکان یستمد
فی علومه من بشار قوله لما کن فیه اه اللام اما صلة للشهادة باعتبار تضمین
معنی النفی او هو بمعنی الاختصاص بلا احتیاج الی التضمین قوله ما ورد به
الروایة المشهورة آه قیل هذه الروایة مذکورة فی دلایل الاعجاز حیث قال
روی الاصمعی انه قال کنت اتعلم من ابی عمرو بن العلاء وخلف الاحمر وکانا
یاتیان بشارا ویسلمان ویکتبان عنه متواضعین له حتی یاتی وقت الزوال
ثم ینصرفان واتیاه یوما فقالا یا ابا معاذ ما هذه القصیدة التی احدثتها
فی سلم بن قتیبة فقال الی آخر القصیدة قوله یتباصر بالغریب آه ای یدعی
ان له بصیرة بالغریب وهو فرعه قوله فلا استبعاد فی تردد ابی عمرو
الیه آه دفع لما یقال من ان المذکور لاجل الامتحان لا للتحقیق فتدبر قوله
استشهد آه وله حین استشهد آه ظرف لتقبیل خلف الاحمر فان قلت
وقوع التقبیل فی حین الاستشهاد ینافی ما یفهم من الروایة المذکورة او المفهوم
وقوع التقبیل بعد السوال والجواب لا فی حین الاستشهاد قلت یطلق الحین
علی الیوم والشهر والسنة فی اصطلاح اهل العربیة فلا غبار قوله والتا،
للنقل الی الاسمیة آه لا للتانیث فلا یرد علیه ان الفعیل اذا کان بمعنی
المفعول لا یحتاج الی الفرق بین المذکر والمونث واما فی الوجه آلة للوحدة
کما فی الکلمة قوله وبجوز عطفها علی کان آه فیه رد علی ما زعمه الشارح
الکاشفی من انه لو عطف قوله ولا یدخل علی کان فسد المعنی اذ معنی الکلام

ای اصلها انوه فحذف الواو الاولی وضع
النون فصارا واو فاجتمع ثلث الواوات فابدل
علی خلاف القیاس منه همزة

ح هكذا لو قلت بكرا فالتاج في التبكير لما دخل هذا في معنى قصيدتي وهو فاسد
اذ على تقدير التكلم بذلك القول كان هو داخلا في قصيدته فعلم ان عطفه على
جواب لو غير جائز دان قوله ولا شبه في موضع النصب على الحال قوله اي معناه
الذي يتبطن له منه آه يقال بطنت هذا الامر عرفت باطنه والظاهر ان معنى
يبطن له منه يعرف هذا المعنى من باطن هذا الكلام لا من ظاهره قوله فيضع
ذكر محضر ابي عمرو آه واما تجويز ذكره بجر دكون هذه القضية محضره من غير ادخاله
فيمن اجرعنهم بالمخوله فلا يلتزمه من له ذوق سليم اذ حق العبارة ح ان يقول
بعد قوله ويتم من مخوله آه عند ذلك المحضر العظيم الذي لا يتكلم فيه الا ما هو الحق
فافهم قوله يشبه به البليغ الكامل آه هذا التشبيه على القول المختار وهو ما حذف
فيه اداة التشبيه وحمل المشبه به خبرا عن المشبه مثل زيد اسد ومن حمل
الاستعارة فقد حبط قوله الا راشحة بالرفع على انه خبر فحوى آه هذا استثناء
مفرغ وردبين المبتدا، والخبر على نمط قولهم هل زيد الا منطلق وما زيد الا منطلق
قوله بعال رشحت الغربة بالما، آه والظاهر ان الباء في هذا المثال للصلة
لا للسببية ولا للملابسة وكذا الباء في قول الحمص يحفيوح ولهذا اورد هذا
القول لتصحيح اللغة دون غيره قوله ومنه متعلق بمحذوف قبله آه وذلك
لان الرتبة مصدر ومعموله لا يتقدم عليه فلا يقال يجوز التقديم اذا كان المعمول
التقدير به ظرفا او شبهه قال الله تعالى فلما بلغ معه السعي ولا تاخذكم بها رافة ومثل هذا
كثير والتكليف قوله او حال من المجرور على الشذوذ آه اي في شرح الرضي
لا يتقدم الحال على عامله اذا كان العامل مصدرا لتقديره بان الموصولة
وما في حيز الصلة لا يتقدم على الموصول وان خرج ذو الحال بحرف الجر فسيبويه
واكثر البصريين يمنعوا تقدمها عليه لان الحال تابع وفرع لذي الحال ونقل عن

ابن كيسان وابن علي وابن برهان الجواز استدلالا بقوله تعالى وما ارسلناك
الا كافة للناس وبعضهم جعل كافة حالا عن الكاف والتاء للمبالغة الى
هنا كلامه وبالجملة كثير الحال من المجرور في كلامهم ولم يسمع من الفصحاء تقديمها
نعم يجوز تقديمها على الشذوذ فتنبصر قوله ولفظة مثل كناية آه اي عن نفس نثار
كما قال مسلك لا يخل اريد معنى انت لا تخل قوله افتراه آه على صيغة
المجهول بمعنى افتطنه قال الكاشي وهو فعل مجهول من اراي يرى لكن يستعمل
بمعنى الفعل المعروف وتحقيق ذلك ان راى بمعنى ظن ينصب مفعولين
فاذا قيل راى يصير منصوبا الى ثلثة مفاعيل ويكون معنى رايت زيدا عمرا
فاضلا بمعنى جعلت زيدا ظانا ان عمرا فاضلا فاذا قيل اري زيد عمرا فاضلا
على بنا، الفعل للمفعول كان معناه جعل زيد ظانا بان عمرا فاضل ويلزم هذا المعنى
ظن زيد عمرا فاضلا فهم استعملوا يرى في معنى لازمه فافهم قوله وادخال الهمزة
على الجزا، آه هذا جرى على الظاهر والا فالجزا، بالحقيقة هو المقدر بعد الهمزة
فالفا، للعطف تقديره اتشك فترى اوفا، الجزا، على مذهب المبرد كما
في قوله تعالى ومن عاد فينتقم الله منه قوله بل للترتيب الانكار عليه اه فيقال
اذا اعتبر دخول الفا، على الهمزة كان الانكار للترتب واذا اعتبر دخول
الهمزة ثم الفا، كان للترتب الانكار قوله اذا خاطبه بكذا فلا نظنه
غير متصور آه نقل عنه اشارة الى جواز اعمال افتراه بحسب المعنى في كلمة
الشرط اعني اذا انتهى لعل وجه الاشارة جعل قوله اذا خاطب ظرفا لقوله
فلا نظنه دون همزة الاستفهام وهو معنى افتراه وانما قال بحسب المعنى اذ
بحسب اللفظ لا يعمل فيها لرعاية صورة الاستفهام وان كان منسلخا عنه
معنى الاستفهام لانه للانكار فلا يكون ما قبله معمولا لما بعده قوله وقد تقدم

ای استعمل فی المجهول
فجاز ان یکون الحذف ثم
وان زاده اللازم ایضا

بعض الکلام تنبیه علی شرط بعض
الذی هو عدم نثار اعتقد ان یکون
مسلک مسلک

خول

حال فی المعنی آه قیل ویجوز ان یکون حالا من بشار کی لکونه فی المعنی مفعولا ای عاثر بشارا وهی جملة اعترضیة بین المبتدا، وبخبر وفی کلا هذین الوجهین کنایة عن التکلفات التی اضطر الشارحون الیها قوله فلا اشکال آه ای لا اشکال فی تقدم الحال المذکوره علی ضمیر اذا خاطب فلا یکون تقدمها علی ضمیر اذا خاطب من تقدم توابع جزء المضاف الیه علی المضاف قوله ای هیبت آه وجه التفسیر تنبیه علی انه لیس من نفی الشئ فی الهوا، بمعنی ذهب کالصوفة ونحوها ولا من المهفوف بمعنی مهفوف الریح ساکنة یقال ریح هفافة ای ساکنة طیبة قوله واضافة الساق الی الجلد للملابسة آه ای سمر عن ساقه للجد یعنی ان الساق المتعلق للتسمیر ملابسة بالجلد ووجه الملابسة ان الساق ساق شخص له جلد قوله او علی تشبیه بذی جد آه فیکون قوله من ساق الجد استعارة مکنیة وتخییلیة تشبیها الجد بمن له ساق والسفار المسافرة قوله وجابین آه ومعنی جابین بصیغة المثنی دابرین من حام الطایر حول الشئ ومعناه دابرین حول هذه الجملة الاستفهامیة الدالة علی السوال عن مفهوم هذا الحکم قوله لان ذلک التصور سبب للتاکید لا للتجانف فان التجانف یترتب علی عدم التصور کما ذکره فیکون هذا وجها للنصبة علی انه جواب النفی واجیب بان المعتبر فی سببیة الاول للثانی سببیة المنفی وغیر ذلک فان المراد بالسببیة فی قولک ما اتیتنا فتحدثنا بالنصب سببیة الاتیان للحدیث لا سببیة عدم الاتیان لعدم الحدیث من قال وعلامة صحة الجواب بالفا، ان یکون المعنی ان فعلت فعلت اراد ان الجواب بالفا، انما یکون فیما اذا کان الاول سببا للآخر کما ذکرنا فجعل الاتیان سببا للحدیث ای ان اتیتنا فحدثنا وهذا منع قوله ان فعلت فعلت لان یکون ذلک باضمار شرط بل باضمار ان فتامل قوله

ای بعد عن مثل بشار فی هوده فزجره وحال دونه منعه

قوله وفاعل یهیمات ضمیر عدم التصور آه ای بعد ظن عدم التصور والخنوع التجانف وعدم التلقی بان ولا محل لهیهات من الاعراب ویمکن ان یکون جواب سوال مقدر کانه قیل للمصنف اظن المخاطب رایا فسالته فقال هیهات لا یکون کذلک قوله کانه سائل متعجب آه کان الشارح الفاضل حمل الامر علی الوجوب ای بجب الاعتراف والقبول بان مثل بشار اذا خاطب بکذا ای غنا، الابل هو السوق آه یرید ان قول المص ان غنا، الابل الحداة معناه ان غنا، ها سوقها یعنی ان الحداة بمعنی السوق لا بمعنی التغنی فمن خص الحداة بالغنا، فقد سها وافسد معنی البیت ایضا کذا فی حاشیته قوله وفی التنزیل آه فیه شبه الابهام فکانه یوهم ان المراد منه تنزیل غیر السایل منزلة السایل لا القرارة قوله ولا تخاطبنی جملة معطوفة آه فیقال حذف مع بقاء النیة عنه یفتقر الی التکلف لان الظرف لا یخلو اما ان یکون صفة او حالا او لا یحتمل غیرهما ولو جعل صفة یلزم تقدیر متعلق الظرف حرفا وهو تکلف لکثرة الحذف ولو جعل حالا یلزم وقوع الحال من المبتدا، وهو خلاف مذهب الجمهور وان لکون الحکم آه ای اللام لکون الحکم آه فیکون الکلام لدفع الانکار بعد القا، الخبر لان الرد الانکار السابق علی القا، فکانه تقدم بالحفظ عن الانکار کما تقدم علاج الانکار بیان حذرا عن وقوع المرض المتوهم ففعل البلیغ مهنا یشبه الطبیب فذلک وحاصله الاهتمام فی شان الخبر فالتاکید الکلی من قبیل اخراج الکلام علی مقتضی الظاهر والتاکید الاول من قبیل اخراجه لا علی مقتضی الظاهر فلا باس فی اجتماعهما فی کلام واحد من الجملتین فتامل قوله او علی نفس یوسف علیه السلام نقل عنه الحمل علی نفس یوسف عم وجه ترجیح آه یرید ان الحمل علی الجنس انسب بالبلاغة القرانیة وفصا

ای بقی الکلام السببیة التی کان بالفا، منه

وان جاز الحمل على العهد ايضاً فتفكر قوله من تنزيل غير السائل منزلة آه نقل عنه توهم بعضهم ان ما ارساك اشارة الى جميع ما تقدم آه ورد بان هذا المتوهم لم يقل جميع ما تقدم وما تاخر بل اشار الى جميع ما يمكن ان يشار اليه بحسب نفس المقام فلا يلزم ع ايراد هذا الكلام بعد اتمام هذا الفن وهذا التردد مردود لانه كلام على السند فلا يجدى نفعاً قوله والثانية فضيلة ما آه قيل كيف يفهم ما ذكر من عبارة المص اذ لو كان مراده ذلك لكان حق العبارة ان يقال فضيلة الاولى على الثانية ودفع بانه يفهم ثبوت الفضيلة الثانية من نقضه برداءة الاخيرة وعدم النقض للثانية قوله ففي الفاء اشعار بالتحقيق في الجملة اه يعني ان الفاء وان لم يكن موضوعة للتحقيق كما ان ان لكنها لست خالية عن الدلالة على التحقيق لكون سببية العبادة مبنية بدلالة الفاء على انه ما بعدها سبب لما قبلها بخلاف الاخيرة اذ ليس فيها ما يدل على التحقيق في الجملة ولا يناسب المقام اصلا فيكون ردية جداً قيل الاولى ان يورد المص قوله بحسب المقام بعد قوله والحكم بالعكس ليظهر تعلقه بفضيلة الاخيرة ايضا ودفع بانه لو اورده بعد هذا القول لاوهم اختصاصه بالاخيرة لكن وسطه للتنبيه على الاشتراك بالعطف قوله اذ لا دلالة لها على السببية الا عند من اثبات علوم الخلوق فاعل مسئله قوم آه ومن قال صرح الشيخ عبد القاهر بان بعد الاوامر والنواهي لتصحيحها والاحتجاج لها وبيان الفايدة فيها ويغني غناء الفاء فوجه قوله بانه اراد انه يكون مدخوله جملة تستانفية فيه يدل على جواب سوال مقدر الذي هو فايدة الاستيناف فيفهم منه السببية بطريق خطابي مع ان المصرح بجوازان يكون موافقا لما قاله اصحاب اصول الفقه فعدا بعد عن

المرام

عن المرام اذ ليس هو موضوعا للسببية ولا يدل عليها حسب الوضع والكلام فيه فافهم قوله قلت من حيث ان ذكر السبب آه في التلويح وقد اجابوا بان الفاء انما يدخل على الفعل باعتبار انها مذكوم فتراخى عن ابتداء الحكم فالغوث في قولنا اشتر فعبد اتاك الغوث باق بعد الاشتار وكذا حقيقة العبادة باقية بعد الامر بالعبادة قوله او الى تنزيل من لا يكون سائلا آه اعترض بان هذه الاشارة ابية عن كون هذه الجملة معطوفة على قوله وهكذا الان هذا العطف يقتضي ان يكون لفظ ذلك اشارة اما يشير اليه هذا في هكذا الان المعطوف على تقدير قيامه مقام المعطوف عليه يكون المشار اليه متاخرا عن الاشارة وليس بشيء لان كون هذه الجملة معطوفة على قوله وهكذا يقتضي ان يوجد المشار اليه في المعطوف عليه كما في اشارة ذا الان فقط وهكذا معطوفة على جملة اذا اهلوا وههنا كذلك فلا يلزم التاخر لان المعطوف عليه مقدم على المعطوف رتبة هذا انما نشاء من السماء عطف الجملة على الجملة بعطف المفرد على المفرد فتدبر قوله كانها مشتملة عليه آه نقل عنه جعل امارات الانكار ملابس تحيلولها دون ادراك الحق وليس بشيء لان امارة الشيء وسيلة الى معرفته فلا معنى لاعتبار تحيلوله فيها آه ومن قال كونه امارة الشيء وسيلة للمعرفة لا ينافي كونها حائلة من ادراك المتكلم الحق فقد ابعد عن الصواب اذ ما ذكر مبني على عدم معرفة التقابل كما لا يخفى قوله شبه الكلام الواقع بارداء ملابس الانكار ربما آه اي بالثوب الجديد لو حمل ما ذكر على الاستعارة يكون الحياكة والمنوال ترشيحا لها قوله هو النير آه اي الحصول مطلقا على البحتري من معنى السهولة لاضافتها اليه قوله وكذا شفيق آه البيت لمحمل بن نضلة قيل وفيه التفات عن

اذ خاطب في صحيح الاولى الشفيق وفي نسخة الشفيق

عن الغيبة الى الخطاب قوله الا ان مجيئه هكذا آه يعني ان مجيئه بهذه الاوصاف
من غير التفات و تهيئ امارة انه يعتقدان لا ربح فيهم بل كلهم
عزل لانسلاخ مهم قوله فلا حاجة الخ الى قوله مع المنكر آه لعل وجه الصحة
جعل قوله مع المنكر صفة للقلب اى يقلبون هذه القضية فلنا كاينا مع
المنكر اى مقارنا له لان قلب القضية لما كان عبارة عما ذكر فقد قارنه
القلب مقارنة المضاف للمضاف اليه وقد يتعسف آه قيل وجه التعسف
الاحتياج الى التقدير قوله وغير اسلوب الكلام وتعرض لارتياب
الاشقياء آه يعني لم يقل قال الله حتى يكون الجملة الفعلية معطوفة
على الجملة الفعلية بل قال وقوله جل وعلا قد يقال يكفي في الدلالة على
على كونه تنظيرا التعرض للارتياب وتغيير الاسلوب لزيادة الايضاح
والتنبيه على من الامر على ذلك قوله ويؤيد كونه تنظيرا ما سياتي
آه وذلك لان الامثال المذكورة في اعتبارات الاثبات وقوله لا
لاريب فيه من اعتبارات النفي فقوله ومن انقض الكلام الى آخره
يدل على ان اعتبارات النفي لم تذكر بل يعلم بالمقايسة الى اعتبارات
الاثبات فتكون تنظيرا لا تمثيلا قوله لانه حكم ينكره كثير من الاشقياء
آه واما القول بان هذا الحكم مما ينكره المشركون لانهم مرتابون
لكن تنزلوا منزلة غير المنكرين فخوطبوا بدون المؤكد ففاده واضح
لانهم لم تنزلوا منزلة غير المنكرين اذ لا معنى لازالة انكار عدم وقوع
الترتب لوقوعه فيه قطعا بخلاف ازالة انكارانه لا ينبغي ان يرتاب
قوله لئلا يتوهم ان المراد به نوع من انواع النعت آه لان لفظ هذا
اشارة الى القريب فيتوهم التخصيص دون التعميم والمراد هذا

قوله اراد ان الانفس يرتاح آه اى الارتياح يحصل لها لحصول العلم
بوقوع البعض موقعه فيحصل لاصفاء البعض الآخر ارتياح النفس قوله
والاحرما آه قيل يحتمل ما الابهامية واللام متعلقة بتجد واعترض عليه
بان تعلق اللام بتجد لا يستقيم على هذا التقدير لان امرا ما لا يكون باعثا
للوجدان بل للاكثار من هذا القبيل واجيب بانه لما كان باعثا للاستكثار
كان باعثا لوجدانك الاستكثار اذ الوجدان يكون بعد الاستكثار قوله
الرامية آه نصب صفة ارباب البلاغة او فرسان الطراد قوله
يدل على خلو ذهن المخاطب عن التردد والانكار آه بل عن العلم ايضا
لكن لم يذكره لظهوره فالخلو عن واحد من هذه الثلثة جزء المعنى الحقيقي
عند البلغاء فيراد بسبب دلالة التجريد على كل مما ذكر ملزومه الخاص
بسبب قراين الاحوال وهذا من قبيل الكناية بحسب جزء المعنى الاصلي
فقوله ما يدل على اللازم في ثلثة مواضع يريد به الدلالة على جزء المعنى قوله
اعني عدم الانكار آه اى لحكم الملقى بان يكون عاريا عن ذلك الحكم بالكلية
لا بان يكون الحكم معلوما له بل الانكار لان مدلول التجريد هو الاول لا الثاني
واريد به ما يستلزمه اذا تامل فيه وهو معلومية الدلايل المزيلة لانكار
المخاطب بشرط تاملة فيه قوله اعني عدم التردد فيه آه اى بان يكون خاليا
عن الحكم لا بان يكون منكشفا له واريد به ما يستلزمه وهو معلوميته فزيله
له قوله اذ لا قرينة مانعة عن ارادة معانيها الظاهرة آه يعني انه لا قرينة
تنافي ارادة الحقيقة بالنظر الى انفسها قال الشارح الفاضل في كتب الحقيقة
فالاولى ان يقتصر في الكناية على جواز ارادة المعنى الموضوع له لعدم وجوب
القرينة المانعة عن ارادته في الكناية بخلاف المجاز فان هذه القرينة واجبة

ح يكون من قبيل الكناية لانه استعمل
اللفظ الدال على اللازم من اللزوم
بينه وبين ما اوا خص منه الذي هو
ملزوم مسلم

فيه للتهم وفي الكشاف ان قوله تعالى ولا ينظر اليهم يوم القيمة في حق من يجوز عليه النظر كناية في حق من لا يجوز عليه ذلك مجاز على سبيل الكناية فاعتبر في الكناية جواز ارادة المعنى الحقيقي في محل الاستعمال فاذا لم يجز سمي مجازا متضمنا على الكناية قوله بتاويل ترك التصريح آه واما قال هذا لان ذا التاء اذا كان علما للمذكر العاقل لا يعتبر تانيثه في غير منع الصرف فيرجع اليه ضمير المذكر كقولك طلحة قايم ابوه واما اذا كان لغيره فتعتبر تانيثه فلفظ الكناية تعتبر تانيثها وان كانت اسما لطايفة مخصوصة من الالفاظ اذ ليس لفظها من قبيل لفظ طلحة حتى لا يعتبر تانيثه فلذلك احتيج الى التاويل قوله يقال فلان لاب عريكته آه يعني ان لين العريكة مجاز عن انكسار النخوة يقال فلان لانت عريكته اي انكسرت نخوته اي انكسرت نخوته اكبره وعظمته قوله اي في فن الاسناد آه فيه رد على التفتازاني لانه اراد بهذا الفن الاخراج لا على مقتضى الظاهر وما ذكر في الحاشية من انه ابتداء يمكن ان قوله هذا ما يقتضيه الذوق السليم تفصيل لوجه الرد فلا تغفل قوله وضمير به للفن كضمير فيه آه قصد به الرد على التفتازاني لانه قال ضمير به للمصدر حذفت ومن قال اضمناسب تكون الباء في به سببية رجوع الضمير الى المصدر حذفت كما في قوله لكنا اعدلوا هو اقرب للتقوى فقد سهى لانه يلزم تفكيك الضمير بلا ضرورة تدعو اليه قوله فقد علم هناك آه اي ضمنا بحيث لا يحتاج الى التصريح فلا يرد ان المقرر ثمة ان زيادة الحسن ونقصانه بحسب الانطباق من غير تعرض لعدم الانطباق مع انه تعرض ههنا لعدمه قوله سواء كان راجعا آه اي سواء كان المصنف بالانطباق الهيئة التركيبية او المفردات الواقعة في التركيب اذا حوال المسند اليه او المسند او غيرهما انما يعتبر من

اي هذه الاية كناية عن ذم وترك الانعام عليهم وان لم يكن النظر فيها بمعنى ترك الانعام

فرخيث

من حيث انها واقعة في التركيب اذ احوال المسند اليه قوله تنشيطا له آه اذ من عادة المصنف ان ينشط مخاطبه عند الشروع في المباحث المهمة بذكر وصفه ومدحه بالاوصاف الجميلة وان يحرض على التشمير عن ساق الجد في ادراك المطالب وذلك من فرد بلاغته وكما عرفانه لمقتضيات المقامات قوله استخراج النار من الزند آه في قوله لافتراح زناد عقلك تجريد عن معنى زند قوله والزناد جمع الزند آه وهو العود الذي يقدح به النار وقد يطلق على الحديدة التي يقدح بها النار قوله زنا د العقل من قبيل لجين الماء اي عقل كالزناد يعني كما ان الزند آلة في ظهور النار كذلك العقل آلة لظهور الآثار من الآراء والافكار وصيغة الجمع تنبيه على ان عقلك بمنزلة الزناد الكثيرة في القوة لا زند واحد قوله وان حمل على مجموع العددين آه فيكون فيه ثلثة مجاز التغليب واطلاق الجمع على الاثنين وتشبيههما بالواحد وجاز ان يستعار النوراه فعلى هذا يكون استعارة تصريحية او المذكور هو المشبهة قوله على تشبيه البصيرة بالبصر اعني نور العين آه نبه بهذا التفسير على ان المراد به نور العين لا المعنى المصدري ولا القوة الباصرة فالبصيرة استعارة بالكناية والعين المضاف لها تخييل هذا على مذهب المصنف واما على راي المحققين فالمستعار هو اللفظ المذكور اعني لفظ النور واذا جعل قوله عين بصيرتك من قبيل لجين الماء صار العين مشبها بها لامن لوازمه كما في كونها استعارة قوله في التصفح متعلق بترجح آه وقيل بناظر او التصفح التفتش والنظر في صفحات الشئ قوله وفي ايراد حال من مقتضيات او الاحوال آه اي كاينة في ايراد المسند اليه لم يجعل متعلقا لمقتضيات مع ظهوره لفظا ومعنى لكونها من عداد الاسماء في عرفهم قوله والعوض البتوت

فوطم

اعني نور العين حيث يقع بكل منهما الفصل بين الاشياء المختلفة بسرعة

دفع بـه

الذی آه استعیر لما یستحسن ویناسب الکیفیات والصور حتی یتمسک کون المسند الیه فی الترکیب علی مقتضی الحال قوله واعلم ما یراعی علیه آه وهو الذی اذا اوتی به الرجل کان البیت له وهکذا قوله ما ینبغی فضل علیه قوله وتضمینه معنی العلم علی بالاستفهام آه یبطل علمه به کما فی افعال القلوب یقتضی صفة او صلة لا خبرا لای لان المعرفة لیست من افعال القلوب وزعم بعضهم ان الجملة الاستفهامیة بعد جعل المعرفة فی موضع المفعول الواحد ویتعدی الفعل بنفسه بلا تضمین معنی العلم کعرفت هل زید فی الدار ای عرفت هذا الامر ولیس بذلک قوله مصادر للافعال المبنیة للمفعول آه وذلک لان معنی التعریف والتنکیر کونه معرفا ومنکرا وکل منهما صفة الالفاظ وقس علی هذا سایر المصادر اذ لو کانت مصادر المذکورة مبنیة للفاعل لکانت صفة المتکلم لا للفظ المسند الیه لان الظی مثلا لو کان من المبنی للفاعل کان معناه وجعله مطویا وهذا المعنی وصف للمتکلم بالشبهة قوله ولو قال او باللام علی تقدیر او تعرفه باللام لا وهم عطف الظرف اللغو علی الحال آه نقل عنه یعنی لو قال او باللام لوجب ان یقدر تعرفه معطوفا علی قوله تعرفه ویکون اللام ظرفا لغوا له لکنه ربما اوهم ان هذا الظرف معطوف علی الاحوال السابقة ومعمول لتعرفه المذکور اولا فیلزم عطف اللغو علی الحال فهو باطل فصرح بقوله معرفا لیکون معطوفا علی تلک الاحوال ویکون الظرف لغوا متعلقا بالمعرفا وانما لم یقل او تعرفه باللام بل قال او معرفا باللام لئلا یخرج هذا القسم عن نظام الاقسام السابقة انتهی کلامه قیل یجوز ان یکون قوله باللام ظرفا مستقرا فی موضع الحال فمن این وجوب تقدیر تعرفه وان کان الابهام المذکور علی هذا التقدیر ایضا باقیا بحاله واجیب عنه

بان وجوب التقدیر بعد اعتباره متعلقا بالتعرف یعنی لو علق بالمحذوف لوجب تقدیر تعرفه ولیس مراده انه لا یمکن تصحیح هذا التراکیب بلا تقدیر تعرفه علی ما ظن او نقول المراد من الوجوب الاستحسان قوله معمول التعرفه المذکور ای باعتبار عامله قوله وهو باطل لان الظرف اللغو لیس له تحمل من الاعراب وان الحال لها تحمل من الاعراب وقیل لان الظرف اللغو لا یقع حالا والمعطوف علی الحال لابد ان یقع حالا قوله بل قال او معرفا یعنی لم یقل او متعرفا مع تناسبه للسوابق لان التعرف مبنی بحسب الظاهر عن اللزوم کتعرف الاعلام وکونها بخلاف التعریف فانه فعل المتکلم مع ان المعرف باللام سواء الاکثر واشهر دون متعرفا باللام ولو قال الشارح الفاضل من اول الامر وانما قال او معرفا لیکون مع ما قبله فی سلک واحد لتم المقصود بلا احتیاج الی توسیط هذا التطویل فتدبر قوله وقد تقدم سبب تخصیصه آه حیث قال وعقب المسند الیه بذکر التوابع لانه یستوفیها اتفاقا وبغیره غالبا وبذکر الفصل لانه خصها قوله وان الفصل مخصوص به آه معطوف علی فاعل تقدم ای وقد تقدم ان الفصل آه قوله فلعله لعله قصر المسند الیه آه نقل عنه یعنی ان القصر ایضا یتناول المعرف والمنکر وکان الاولی ان یقدم علی ما یختص بالمنکر فاجاب بان تاخیره لقلة قصر المسند الیه علی المسند لکن فیه تامل ولذلک لم یجزم ویمکن ان یقال القصر حال له بالقیاس الی غیره بخلاف التخصیص والاطلاق انتهی کلامه اعترض علیه بانه ان کان العلة فی تاخیر القصر کونه مقیدا الی غیره یلزم تاخیر التقدیم والتاخیر ایضا والجواب ان التقدیم والتاخیر حالان ثابتان له لکنهما یتعقلان بالغیر

بخلاف معنى القصر فانه لا يتم وجودا الا بالمسند اليه فهو بحقيقته حال لمجموعهما
من حيث هو مجموع بل حال للمسند الا انه جعل حالا للمقصور مسندا كان او
مسندا اليه ولم يجعل احوال المسند لها وتعلقه بالمسند وقد يقال
انما اخر القصر لعدم استيفاء احواله في قوة المسند اليه فكان ايراده
فيه لا على وجه الاهتمام والاصالة بل على وجه التبعية لان موضع ذكره
هو الفصل المفرد الذي وضع له فالمناسب ذكره في آخر هذا الفن بخلاف
سائر الاحوال فانها استوفى احوالها فيه قوله وانما قال على الخبر دون المسند
آه ربما يقال القصر قد يجري في الانشائي ايضا لكن لما كان البحث من الخبر
حال قصره على الخبر ولم يذكر مقابل القصر ايضا فكانه داخل في الاطلاق بخلاف
القصر حيث لم يدخل في التخصيص قوله الا اذا كان في موقع الخبر آه مثل انما زيد
قايم وما زيد الا قايم ولا ينادي ذلك في الجملة الفعلية لجعله المخصة قوله واما
الحالة التي آه اختار ههنا لفظ الحال وفيما سبق لفظ الحال بالتاء لمناسبة
الوحدة بالتفصيل كما ان المناسب بالاجمال عدم الوحدة وقدم الطي
لكونه اقرب الى الضبط بالنسبة الى الاثبات قوله هي مضمون ما اضيف
اليه الظرف آه نقل عنه هو كون السامع مستحضرا انتهى قيل فيه اشارة
الى ما يصح الحذف وبعد هذا التفصيل ان وجد حالة مقتضية لحذف المسند اليه
كذف وبالجملة لما كانت الحالة المقتضية في مضمون ما اضيف اليه قال هي
مضمون ما اضيف اليه قوله وقد يقال اذا هذه آه قيل ايضا كلمة اذا
مختصة والمعنى فهي كون السامع كذا لانه لما ذكر والافهما في الاصطلاح يطلق على
قصد الدلالة بالالفاظ ودلالة عقلية بالغة في مراتب الخفاء بحيث يصعب
الانتقال منها الى تلك المدلولات الفعلية قوله ومن عرفانه قصد المتكلم

اليه

اليه عند ذكر المسند بيان ذلك ان السامع لو لم يحضر المسند اليه
عند ذكر المسند ولم يعرف قصد ذكر اليه سيق ان لم يذكر المسند اليه ولا يلزم
من معرفة الشيء حضوره في جميع الاوقات فح لم يكن احد القيدين مغنيا
عن الآخر كما توهم قوله وضيق المقام آه قد يقال كل ما هو مرجح لحذف
المسند اليه يجوز ان يكون مثله مرجحا لحذف المسند عند وجود القرينة
على حذفه قوله قد يحصل بذكره معها فايدة خفية آه اورد عليه ان المقام اذا
كان مقام تلك الفايدة الخفية لم يتنبه على الذكر يلزم الذكر وان لم يكن المقام
مقامها فلا وجه لافادة تلك الفايدة فيكون الذكر عبثا مطلقا والجواب
ان ترتب الفايدة المذكورة لا يمنع كون الذكر عبثا بحسب ظاهر القرينة
ولا يستلزم الذكر ايضا بالنظر الى ظاهر وجود القرينة فيكون معنى ما ذكر
ان المقام قد يكون مقام افادة الاحتراز عن لزوم العبث بحسب الظاهر
فتامل قوله بل الشاهد في الحذف العقل مع اللفظ المقدر آه فيما ذكر
اشارة الى ان دخل العقل في الاول اكثر ودخل اللفظ في الثاني اوفر
واما كون مدخول مع متبوعا فانما هو بالنسبة الى الفعل المقدر الذي
يقدر للظرف المستقر قوله اذا لم يرد ان التعويل من حيث الظاهر
فحيل آه اذ الحيل التعويل بلا ملاحظة كونه من حيث الظاهر كما لا يخفى
قيل ولا يجوز تعلقه بتخييل ايضا بمعنى ان يكون التخييل بحسب الظاهر
لا بحسب الحقيقة لان التخييل حاصل حقيقة بل بمعنى ان الحذف راجح
لتخييل ناش من حيث الظاهر قوله وهذه الجملة الاسمية في موقع الحال
آه وقد يبين فائدته في الحاشية وكذا لا يصح كونها حالا اذا كان متعلقا
بالتخييل للزوم الفصل بالاجنبي بين الحال وذيها قوله على معنى انه في اصوته

عن لسانه آه هذا مبنى على غاية عظمته وشوقه بخلاف ذكر الخبيث فالفرق
بينهما ظاهر لان الخبث في الفرد اظهر منه في الافراد بناء على الادعاء المذكور
وان كان كل منهما امرا وهميا فسقط ما قيل لا وجه لهذا الاستبعاد بعد كونه
امرا وهميا لان ادعاء ما ذكر ليس ما بعد من ادعاء كونه في الخبث والرذالة
قوله واما لان الخبر لا يصلح الالة آه اى بعد وجود القرينة المجوزة اعني
كون السامع مستحضر الذات المسند اليه على ما عرفت انفا فاندفع ما قيل
هذا الوجه راجع الى القرينة المجوزة فلا وجه لعده ~~خ~~ وجها قوله خالق
لما يشاء خلقه آه اى ايجاده بنفسه ولا يرد ايجاد الايمان للكافر بنفسه
بل يريد ايجاده من الكافر باختياره قوله اى الامير آه وكقولك احسن
من البدر اى وجهي ادعاء منك ان الاحسن من البدر انما هو وجهه
حبيبك كما هو مذهب العشاق وقد قيل ان كل ايراد اذا كان على
خلاف مقتضى الظاهر يكون مبنيا على الادعاء من غير عكس اذ الخاصية
في خلاف مقتضى الظاهر هو الملزوم الذي ينتقل اليه من لازمه الادعائي
الذي يدل عليه مزايا التركيب في عرف البلغاء فاذا اريد اللازم
فقط بلا قصد الانتقال منه الى ملزومه الادعائي يكون الكلام جاريا
على مقتضى الظاهر قوله كقولك رميته من غير رام آه في مستقصى
الامثال اول من قال حكم بن عبد يغوث فضرب مثل في كل من اصاب
شيئا مع انه ليس باهل له قوله وخير قليل وفضحني نفسي آه حكى ان امراة
قد زنت واشتهرت بهذا الفعل وقالت تاسفا خير قليل وفضحني
نفسي اى هذا الفعل خير قليل ولذة قصيرة والحال اني فضحت نفسي
قوله فيختص بالقياس آه مقتضى المقابلة اختصاص الاول بالسماع

اى سواء كان ذلك اللازم بحسب نفس الامر او بحسب
الادعاء وسواء كان الدال على الادعاء بحسب التجوز
او بحسب الحقيقة كخلاف ما هو مورد على خلاف الظاهر فان
ان الدال فيه كما ذكر كقيقة مستهم مستهم

وان

وان كان بحسب مفهومه متناولا للقياس لان هذا انفع لفظا
ومعنى قوله لا يتصور ممن تكلم بذلك الكلام اولا آه بل ممن يتدارج كلامه
في كلامه ويضرب به المثل في مرامه كقولك عند الاخبار عن حالة لك رميته
من غير رام وكقول الشاعر ان كنت ازمعت على هجران من غير
ما جرم فصبرا جميل قوله كان مثالا للاستعمال الوارد على تركه آه لا يقال
حذف المبتدا في مثل نعم الرجل واجب في نادية اصل المعنى فكيف يكون
هذه من المزايا لانا نقول ان قصد من الحذف الدلالة على اتباع الاستعمال
يكون مزية اذ المعتبر في الخواص ما بعد بشاشة التركيب كما علمت فتدبر
قوله كاختيار تنبيه السامع آه قيل عليه اذا كان السامع مستحضرا للمسند اليه
عارفا قصد المتكلم اليه عند ذكر المسند كما هو فما معنى اختيار تنبيهه واجب
بانه لا يلزم مما ذكر تنبيهه اى اخطاره والتفاته اليه بوجه جديد فلا ينافي
ما سبق كما توهم قوله كافة للفعل عن طلب الفاعل آه نقل عنه اى
لا يطلب له فاعل في التركيب وان فهم منه ما هو الفعيل والطويل انتهى
يعني ليس فيه حذف ونوى حتى يكون مخالفا لما ذكره اولا من ان
الفاعل لا يحذف قوله ومعنى القلة النفي آه اشارة الى ان قلما يستعمل
لمعنيين احدهما النفي الصرف وثانيهما اثبات الشيء القليل فالمراد بهما
هو الاول بقرينة الحصر قوله والحذف يجعل ضيق المقام اى بسبب كمن
يوجب للشخص من كثرة الكلام وكهذا ايضا حذف المسند او المسند اليه
على الاحتمالين في قوله سهر دايم وقيل يجوز ان يكون النكتة في امثال
ذلك التنبيه على ان شدايد الزمان جعلته بحيث لا يقدر على ان يتلفظ
باكثر من اقل ما يكفي في الافادة قوله والمحذوف اسم الظاهر لا ضميره

تتمة هذا
ورد على ان عدم الجواز لكن يجوز ان يكون النكتة الحذف له
او على ان في مثل السهر دايم والخوف يجوز ان يكون
هذا الاداء ان يكون مسند اليه مذكورا على
سبيل التنكير

فيقال اى في الحكم بقيام الفاعل
بعلم وهو فيه بعد ان الفهم
مستلزم

الآخره اذا لم يسبق ذكره حتى تؤفى الضمير فعلى هذا يكون المراد من قول المصنف
حيث لم يقل سوى رجوع اليه هو لا لفظ هو واما قصد التظهير فى الضمير
بطريق المبالغة فتركيك جدا قوله والسين فى ساشكره للتاكيد آه
كما فى قوله تعالى سنكتب ما قالوا على ما صرح به صاحب الكشف وقال السين اذا
دخلت على فعل محبوب او مكروه افادت انه واقع لا محالة لان دخولها
على الوعد والوعيد مقتض لتوكيده وتثبيت معناه من كونها فى مقابلة لن
قال سيبوبه لن افعل نفى ساافعل فهى توكد الوعد كما تاكد الوعيد اذا قلت
سانتقم قوله وهو مفعول ثان آه قيل اكثر كتب اللغة لا تساعده ذلك
ولعله اطلع على نقل من اهل اللغة او مراده انه مفعول ثان على نوع من التجوز
اذ يقال شكرته على نعمائه قوله اى ايادى له آه انما قال له لان بل البعض
والاشمال لابد لكل منهما من ضمير يربطه بمتبوعه فان كان الضمير ظاهرا فذاك
والا فمقدر على نمط قوله تعالى من استطاع اى منهم قوله وزله التنقل كنايه
عن الفقر آه وذلك لان النعل اذا زلت عن موضعها سقط صاحبها فتقبه
سقوط حسى وفى الفقر سقوط رتبى فاستعمل احدهما فى الآخر تنبيها للعقل
بالحسى والجامع انكسار البال وضيق الحال قوله ويجتمل الحال آه اى الحال
المؤكدة عن ضمير غير مثل زيد ابوك عطوفا فلا يرد ما قيل من ان كونه حالا
يقتضى تقييد كون رب العزة غير ابقائيته تعالى مع انه غير مطلق الا انه
يلزم بحسب الظاهر تقييد العزة ولذلك قال ويجتمل الحال اشارة الى وجه حسنه
قوله فالتقدير احركم آه اى شانكم الواجب لكم فى الدارين طاعته مودفه
بالصلاح لا الايمان الكاذبة ولا حالكم الصادرة الظاهرة منكم حتى يرد
ان يقال الانسب بهذا التقدير سوالنفير الثانى قوله فالتقدير طاعتكم آه

اى

اى طاعتكم طاعة معروفة بالفساد فلا ينفعكم الايمان على التراخى قوله
قلت جاز ذلك آه آخر حاصله ان ما ذكرته باعتبار عدم تعارض القرائن
واما اذا تعارضت يتعين باعتبار كل قرينة محذوفة يوفق ذلك
بتتبع الكلام العرب فى موارد لا يحصى قوله فهى ان يكون الخبر عام النسبة آه
قيل المقتضى لاثبات المسند اليه لا يفيد الا اصل المعنى فلا يكون ما ذكر خاصة
وزيادة على اصل المعنى وجوابه انه لا نسلم ذلك بل يقصد بذكر المسند اليه
معنى زايد وهو وجوب الذكر لعدم قرينة الحذف فتدبر قوله فيفهم حيث
لا قرينة معينة الخ اذ عدم القرينة المعينة قرينة على ان المراد كل واحد انما قال
كل واحد دون ان يقول كل شئ اشارة الى ان المراد ان يكون فيه عموم
يناسب المقام قوله لا يستلزم انتفاء ما مطلقا آه وذلك لان كون الخبر
غير عام غير صالح فى نفسه لامور متعددة قرينة لاختصاص المسند بشئ معين
فلو خص المسند اليه فهم من اختصاص المسند به انه المقصود كما فى قولك ما
لما يشتهى وكذا كون الخبر عام النسبة مع عدم ارادة التخصيص قرينة لان يكون
المسند اليه جميع ما يحصل له النسبة كما فى قولك خير من هذا الفاسق
فكيف يكون انتفاء ما بين القرينتين المخصوصتين تفصيلا كنايه عن
انتفاء القرينة مطلقا قوله كتقدم الذكر فى السوال آه اى فيما اذا كان
الخبر عام النسبة واريد تخصيصه قوله يتناول المحبوب والمكروه فلا اشكال آه
اى الاشكال الذى اورده صاحب الايضاح فليطلب ثمه قوله والباء
للسببية الاليه آلخ اى لا زايدة كما كانت فى الوجه الاول والقول بزيادة
الباء على التقديرين سهو قوله ولو لاحظه الاليه آه من حيث هو آله لا من
من حيث انه خالق ورازق وغير ذلك فلا يرد ما يقال من ان ملاحظة الآليه

وبهذا فارق الكلى ربما كان
ج ١٠ اول ك مسلم

اى اى فاعل التنقيح انما تم

وفى حل ان يكون على هى سبب لحذف بعده فى الكلام
ودلالة من بعده يضاف يصح بجرى على
وان يكون الان النصح بدا المضاف
ستتبع جدا فلا تغفل منه

ان صحت فالمسند متعين له تعا والالم يصح التفصيل اذ بحر وملاحظة الالتبا
لايلزم كون المسند متعينا له تعا وهو ظاهر قوله والحقيقة ما بحكم الراكب آه
قبل الحقيقة وعاء من الجلود يوضع فيها ثياب ونحوها والمراد بها ههنا الاشياء التي
يحدها الحمراء ذخيرة له فيكون مفيده اياه في عاقبته قوله لا دنى ملابسة
آه اذ الحقيقة ليست للرجل اي للاناث بل لصاحبه قوله على طريقة قولك
ضرب زيد تاديبا الى آخره ما ذكره تعليل بفعل الفاعل المتروك كانه علل اولا
ثم بنى للمفعول والوجه من الاشارة الى تلك الطريقة رعاية ما شرط في
نصبه والتاديب ليس فعلا صادرا مما اسند اليه المجهول بل من ضمير المتروك
قوله على تضمين معنى الوثوق الى آخره اذ الاعتماد يستعمل بعلى فيقال اعتمد عليه
والوثوق يستعمل بالباء يقال وثق به قوله فان حذف اللام مع شرايط
النصب غير واجب آه وفي شرح الرضي قال المالكي اذا حصل الشرايط جر
المقترن بلام التعريف اكثر من نصبه ويجر بالعكس ويستوي الامران
في المضاف قوله مثل العام والزاهد آه انما مثل بما ذكر اذ الاسماء
التي ليست من هذه المذكورات لايكون في ذكرها تعظيما او اهانة والاكان
التقييد بالبعض لغوا فتامل قوله تذكيرا وتاكيدا الخ وكذا تثنيتها على الاحتياط
في تعظيم شخص واهانته لان بعض ابهامي يفهم منه التعظيم او الاهانة كحين
لاينفك عن فهمها عن فهم احد هما فهما واضحا ملاحظا الى ضميمة شيء
آخر من القراين وغيرها من الامور الخطابية كما في اكثر الحالات قوله وكلمة ثم
للتراخي في الرتبة آه وذلك لاذكر المسند اليه مع الزيادة اعلى رتبة
من عدم الاكتفاء بما يتم به الجواب في الجملة قوله وللعطف على كان وجهين
آه نقل عنه واما عطفه على قيل وحده فليس له وجه كما قيل انتهى وانما لم

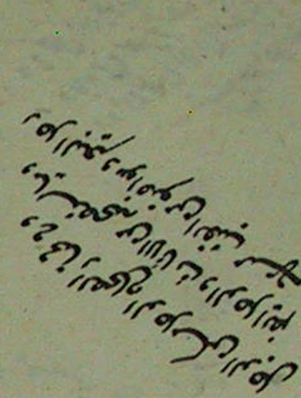

لم يكن له وجه اذ المقام اعتبار تراخي الذكر والزيادة بالنسبة الا شيء له
يغلو بالبسط فلا معنى لاعتبار تراخيها عن القول لا بحسب الرتبة ولا بحسب الزمان
وانما قال وحده لانه يصح العطف على مجموع قيل وكان قوله كان المراد بالسؤال
عن الجنس آه كما هو المفهوم في الكشاف فلا بد كيف يجوز السوال لتعلم
الغيوب وقد يجاب ليس السوال ههنا لطلب العلم بل المراد منه اظهار
الانبساط قوله والزيادة عليه آه اي على ذكر المسند اليه كما زاد موسى
عليه السلام عليه يا المتكلم في عصاي قوله الا انه نزع الخافض الخ
فيه رد لما اورد التفتازاني من ان تعدية المواظبة بعلى فيها غير صحيح وحاصل
الرد انه من باب الحذف والايصال وقد يدفع بان الاضافة لادنى ملابسة
معنى مواظبة ملتبسة بالعبادة في المحلة ووجه التلبس وقوعها على العبادة
قوله بقصد عارية الاصل آه اعترض بانه لو كان اصالة الذكر ممكنة
مرجحة للذكر مع قيام القرينة المجوزة للحذف يلزم ان يكون هذه النكتة
معارضة لواحد واحد من نكات الحذف فيلزم ان لا يحذف لواحد منها
اذ هذه النكتة لاينفك عن جميع المسند اليه فيحتاج الى مرجح آخر ورد
بالفرق بين اصالة الذكر في نفسه وبين كون المقام مقام اعتبار
هذه الاصالة والنكتة سواء انما يكون معتبرا اذا لم يوجد في المقام
شيء من نكات الحذف فلذلك قال اذا لم يعارضه بشيء من نكت الحذف
قوله وكان حق العبارة الخ انما قال هذا لانه اعتبر فيما تقدم عطف مجموع
الجار والمجرور على مجموعهما فكان حق العبارة ان يعتبر ههنا كذلك ليكون
المعطوف قائما على نسق واحد قوله الا انه عطفه على مجرور الخ اي على مجموع الذي
كون في مجروره حذف اللام اذ لو عطف على مجرور حقيقة لما احتيج الى

اي باعتبار ان الكلام جواب السوال بحسب الرتبة وباعتبار
ان القول الثاني مترتب بالزمان على القول
الاول منه

هذا العذر لانه لاحذف فيه ح بل حرف العطف ينوب مناب الخبر قوله
ضبطا للكلام وتفصيلا اي قوله ضبطا ناظر الى قوله ذكره آه وقوله تفصيلا
ناظر الى قوله ثم بين آه قوله وجواب لما محذوف آه كقوله تعالى فلما ذهبوا
واجمعوا الآية اى فعلوا ما اجمعوا عليه واوحينا اليه قوله بحسب تخصيص
طرفيه آه المراد من التخصيص اعتبار امر زايد مع احد ما يفيد الحكم بنوع عناية
وبعدم ان للتخصيص مراتب اقربها ان يكون معرفة وتخصص المسند اليه
الى كون اعلام الحكم اقوى لايوجب تعريفه وهو ظاهر بل يجوز ان يكون بطريق
آخر مما سوى الايراد بخصوص المسند الذى هو مناط فايدة الخبر كنكرة وقوعه
مقتضيه لبعد الارتسام عن الاذهان كما فى حفظ التورية وما اوضحناه
اضمحل ما قيل يلزم من ما ذكر كون التعريف اصلا فى المسند كما فى المسند اليه
قوله وان شئت منها آه نقل عنه اشارة الى ان القاعدة جزئية وما ذكر
من الامثال تنبيه وتوضيح انتهى وبما حققه سقط ما يقال من ان هذا من
قبيل اثبات القاعدة الكلية بالمثال الجزئى ولئن سلمنا نظريتها ومثل هذا
يسمح فى النظريات تصوير البرهان الكلى فى مثال جزئى تانبه قوله
كانه قيل اقسام المعرفات هذه الاشياء الخ فيه اشارة الى ان وحدة الخبر مبنية
على كون المبتدا ماخوذا بعنوان الاقسام ومتصفا بكل واحد من الاخبار
بتمامه قوله وتوضيح المقام هو انه اذا تعدد الخبر من واحد لفظا ومعنى فاما
ان يصلح كل واحد من الخبرين ان يقع خبر الذلك المبتدا على حدة فح يصح العطف
بينها وتركه اشعارا باستقلال كل منهما فى الخبرية بنا على ان ترك العطف
قد يكون لكمال الانقطاع وما ذكره فى حواشى دبباجه الكشاف من ان ترك
العطف للدلالة على الاستقلال مبنى على هذا الاعتبار وربما ترك العطف

اشعارا

اما اذا لم يصلح الخ

اى سواء كان ذلك الامر معرفا
او تخصيصا بما او كونها معهودا بنحو التخصيص
من التوابع فان كلا منها يفيد التخصيص
فتنبه لمسئلة

فان ان الخبر الخ

اشعارا بان كل واحد منها لايصلح لان يكون خبرا على حده لامر خطابى يقتضى
المقام اعتباره وان كان صادقا بحسب اعتبار المعنى الاصلى وسوا بنا على
ان الترك قد يكون لكمال الانقطاع وما ذكره مبنى على ذلك واما
ان لايصلح فيترك العطف بحسب النحو ايضا بلا اعتبار امر خطابى قوله
اذ لم يشتهر المضاف آه اعترض عليه بان افادة الاضافة التعريف يكون
باعتبار العهدية والام يتعين كعبد زيد حين يكون لزيد عبيد كثيرة وجوابه
ان ما ذكر لما كان متوغلا فى الابهام بحيث يتناول ما وراء المضاف
اليه مطلقا لم يكتف فى تعيينه بالعهدية بل لابد من الاشتهار لدفع قوة الابهام
بخلاف مثل عبد اذ لم يكن فيه توغل فلم يشترط فيه الشهرة قوله او جمع
تابعه اى قد يقال ان فاعلا اذا كان لغير العقلاء يجوز جمعه على فواعل صرح
الامام المرزوقى فى شرح الحماسة وابن الحاجب فى شرح المفصل قوله وغيره عن
نفس المتكلم اى بتعبير المتكلم عن نفسه بعبارة وضع بازائه من حيث
هو متكلم قوله تركت نون الوقاية مع نون الاعراب آه لانه يجوز
حذفه اذا اجتمع مع نون الاعراب سيما عند ضرورة الشعر ولم يترك
نون الاعراب لانها علامة لازمة بخلاف نون الوقاية فان قيل لانم
ان النون للاعراب لان الفعل وقع صلة وليس له اعراب بدون
الموصول قلنا المراد من اعراب الفعل ان يكون واقعا فى موقع
يصلح فيه الاسم وههنا كذلك اذ يصلح ان يقال انا الذى مسم واحدون
اياه لاكون الفعل نفسه فى محل من الاعراب الرفع فى التركيب الذى وقع
فيه قوله واخواته المذكورة بعده آه لان قوله تنزل وتمسك ولم يقع
على رواية النون بالنقطتين الفوقانيتين قوله وفى صدورهم مفعول

فالاستقلال المذكور فى الخبر انما يكون بالنسبة
اولا وكل منها معتبر حسب المقام وبهذا يظهر
بهذه الدقيقة كمال المناقضة بين كلاميه مسئلة

نان آه قبل امتبادر من كلمة في كون في صدورهم مفعولا فيه فكيف يكون مفعولا
ورد بان المفعول الثاني في الحقيقي متعلق بجار ومجرور وهو مفعول به فيكون تقدير
الكلام يجد وفي غصه كائنة في صدورهم قوله ولا ارتقى حال آه قد يقال جزاله
لمعنى تقتضي ان يكون قوله لا ارتقى مع ما عطف عليه بيانا لكونه في صدورهم
لان المقام مقام بيان لا حال ومع البيت ان الفضل الذي صرت محسودا
لما خصني الله تعالى من المآثر والمفاخر فاعدائي يجدون مني من نهاية حسدهم
وعدم ظفرهم مثل غصه في صدورهم مولمة لهم قوله والصدر بالفتح اسم
لمصدر آه رد على النفتازاني اذ هو عنده مصدر واما الصدر بالتكسين
فهو مصدر وعلى التقديرين لا بد في كونه حالا بمعنى الفاعل قوله ونصب على الفاعلية
آه ويجوز ان يكون مفعولا له قوله ومعنى البيت اه اي حاصل معناه قوله
ولا اخفي على احد موكدة آه فح يكون بيانا او حالا قوله ذرت لي اي اطلعتني وشهرتني
او اطلعت ملتبسة لي نقل عنه فيكون الباء على الاول للتعدية وعلى الثاني
للالصاق يقال ذرت الشمس اي طلعت انتهى وقد يقال ويجوز كون الباء
تجريدية كما يقال جئ اسدا اي انا اسد اي انا الشمس الطالع على القاضي
اي البعيد والداني اي القريب قوله على ان اللام للعهد آه اي الخارجي لان
الشهرة انما يكون به ولان المقام مقام اثباتها بالاخذ والترك وهي
اما بالشهرة او دعوى الاختصاص قوله اي نحن مع بيننا آه فيه اشارة
الى ان قوله على ذلك بمعنى مع وهو حال من ضمير الخبر اعني بيننا لانه خبر للمبتدا
وسوزراني وقوله بغصه مبتدا وتنافس عطف عليه وخبره الظرف
المقدم وهو فيها وهذه الجملة في موضع الصفة لقوله زرابي كما اشار اليه
بقوله بسط الخ قوله اي موضع تعبير عن حاضر اه اي بلفظ وضع له حيث

سو حاضر وقوله في المسند اليه ظرف لقوله تعبير قوله من علمان حال من
المسادي آه نقل عنه وجعله حالا من الاكارم بنا، على معنى الثناء، سهو ظاهر
وليس من قبيل اتبع ملة ابراهيم حنيفا كما لا يخفى انتهى فيه رد على النفتازاني
حيث قال وسو حال من الاكارم وانما قال سهوا اذ المقصود ليس ثناء
الاكارم والا لقيل اتيها الاكارم وسو فاسد من جهة ان المقصود من
الشعر لان المقصود ليس ثناء الاكارم فلا وجه لجعله حالا منها لان معنى
الثناء مقتصر على المضاف لا يسري الى المضاف اليه واما انك اذا قلت
واتبع ابراهيم حنيفا يؤدي ما هو المقصود من الكلام لان الاتباع بالملة
اتباع لابراهيم عليه السلام قوله كائنا من طرفي الاب والام آه جعل قوله
بين العم والخال ظرفا مستقرا وحالا من المجد ويجوز ان يجعل ظرفا لنالد
اي قوم مجده بين عمه وخاله وفيه اشعار بان المجد لم ينزل من اباءه من جهة
الاب والام قوله اي لك مقدرة بتمة وترجمة عامه آه يريد ان الاول
وسو قوله تنزل الايام اي تنزل اهل الايام كناية عن غاية الاقتدار والغلبة
والثاني وهو قوله وتملك الارض اي تملك اهل الارض كناية عن كمال
اللطف والمرحمة قوله جملة معترضة اي قد علم الناس آه فائدة هذا الاعتراض
تحقيق ما اداه به من كونه ابن المكارم وتالد المجد وفي تقدير الناس للارجاع
الضمير مبالغة واشعار بان المذكورة مسلم مقرر عند الناس حيث لا يحتاج
الى ذكره وان كان ارجاع الضمير الى الاكارم او عدنان ظاهرا فتفكر
قوله جعت بهم آه اي صرت بسببهم ذا مصيبة يقال جعته المصيبة وفجعته
بالتشديد اي اوجعته قوله هلكهم قوله وخلى لنا خبر كان آه وربما يقال يجوز
ان يكون صفة بعد صفة لاقوام ويكون خبر كان قبلك ومعنى خلى لنا ابقاؤهما

خاليتين لاينظر الى شئ ولا يصغى الى صوت لشدة الحزن والكمد وان لم يرب
بعينها قوله والسمع فى الاصل مصدر فاطلق اولا بمعنى الجمع آه اى فى البيت الاول
بقرينة ابصارا وفى الثانى بقرينة بصرا انما قال فى الاصل مصدرا لكراد بالسمع
ههنا الاذن لا لمنع المصدرى كما يدل عليه قوله انت الذى آه وبالبصر العين
فان ذهاب الاذن والعين بمعنى عدم اقتدارهما على الاثر الصادر منهما
كثرة البكاء عليه يدل على زيادة البخ بخلاف ذهاب المعنى المصدرى اعنى عدم
سماع نغيه وهو خبر الموت وعدم رويته موته فانه يدل على عدم البخ وعدم
احرار العيش وهو خلاف المقصود قوله سبب ذلك آه نقل عنه اشارة
الى ان الفاء فى قوله فاحر للسببية فلا يحتاج الى عايد الى الموصول مع كونه معطوفا
على صلته اعنى لم يزع انتهى قيل قوله مع كونه قيد للمنفى لا للنفى اى الاحتياج
الى العايد مصاحبا للعطف على الصلة منتف لعدم العطف ههنا تفكر قوله
من اضافة البعض الى الكل آه بيان ذلك ان السرى اعتبر فى مفهومه الليل
كله لانه سير فى الليل مطلقا لا فى جميع اجزاء الليل فعلى هذا اضيف ما اخذ
فيه جزء الشئ الى ما اخذ فيه كله ولذلك قال من اضافة البعض ولم يقل
اضافة البعض قوله ويكون جمع الحون آه بضم الجيم فى الجمع وفتحها فى المفرد
ويكون يطلق على الاسود والابيض والمراد بهما الاسود وانما خص
القطا لانها يضرب المثل بها فى قلة النوم وانتباهها قبل انتباه كل حيوان
قوله كعرب وعزتى الى اخره بضم العين فيهما قوله او اشترط آه عطف
على وضع فيكون تقدير الكلام او حقه ان يستعمل فيما اشترط فى وضعه له
استعماله فيه قوله ولو قال لمخاطب معين آه يعنى اذا جعل الشئ خبرا عن الجمع
فالطريق ان يجعل مدخولا للام الدالة على كمال الاختصاص يقال حمد لله

والحمد لله

والحمد لله ولا يقال الحمد مع الله فتبصر قوله ميلا وذهابا آه نقل عنه اشارة الى ان
متعلق قوله الى غير معين محذوف منصوب على انه مفعول لاجله انتهى بريد
ان ترك حتى الخطاب فعل لاجل ذلك المحذوف الذى هو الميل والذهاب
فيكون من قبيل المفعول له قوله الى غير معين آه قيل استعمال ضمير المخاطب فى
غير المعين مجاز من اطلاق اسم الخاص على العام والمقتضى لا يراد المسند اليه
مصير مستعملا فى غير المعين كون المقام مقام تعميم عن الحاضر الغير المعين الذى
وجه الله الخطاب من حيث انه غير معين بلفظ يدل عليه من حيث هو كذلك
فى المسند اليه كما اذا كان المقام مقام قصد التعميم مع التشهير قوله اى
ترك آه فى هذا التفسير اشعار بان كون القصد معولا له للنفى سادة مسد الاثبات
وما يقال والظاهر ان قصدا مفعول له لفلت اى كانك قلت كذا لهذا القصد
وآما اذا كان علة للنفى يرد عليه ان هذا القصد لا يقتضى الخطاب العام
بل يكفى فى افادته ان اكرم وحس فيحتاج الى الضميمة التى ذكرها الشارح
بقوله وفايدة العدول آه فليس بشئ لان كون القصد علة لترك ارادة
الخطاب المعين هو الظاهر من عبارة الحص لا كونه علة لهذا المثال
كما لا يخفى قوله وبتيسر له رويتها فله مدخل فى الخطاب آه نقل عنه اشارة
الى ان قوله فله مدخل مرتب على ما قبله بمقدار ظاهر حسب المعنى وح ينتظم
قوله بل كل من يتا، تى مع قوله فلا يختص انتظاما تاما وقد اشكل على بعضهم
حل هذه العبارة فقال الظاهر ان ضمير فلا يختص بحال الجرمين لكن قوله بل كل
من يتا، تى آه يقتضى ان يكون الضمير للخطاب ولو ترى وان كان فى جعل
مفعول الاختصاص ح هو الرؤية بعض نبوة انتهى وبما حققه ظهر كون
الضمير لحال الجرمين كما ان ضمير فلا يختص لحال الجرمين فينتظم قولان اكوان

لانه لا معنى لقولنا فلا يختص خطاب زيد برأى دون رأى
ولو ترى زيد برأى الرؤية مطلقا فله
مدخل فى جعل الخطاب فلا وجه لتخصيص
ره ا منه

فيندفع الاشكال والقول بان الانتظام المذكور يحصل بجعل الالف واللام في قوله
كل من يتاتى منه الرؤية عوضاً عن المضاف اليه قول مردود عند البصرية
وان ذهب اليه الكوفيون قوله وكذا امثال له آه اما جملة تسمية معطوفة
على جملة تحمل اى وكذا احكم امثال هذه الاية او فعلية معطوفة عليها فتقدر وكذا
يحمل امثال له على هذا المعنى وتنكير الامثال للتعظيم والتكثير كما اشار اليه بقوله
كثيرة قوله لان الاسماء الظاهرة للغيبة ايضا اه اى كالضمير الغائب يعني
لو قال او مقام غيبة لما استقام جعل مقام الغيبة الشامل للاسماء الظاهرة
مقتضيا لخصوص كونه ضمير غايب ولذا قال او كان المسند اليه آه وقيل
لم يقل او مقام غيبة ليستقيم قول المصنف ويراد الاشارة اليه من حيث
انه حاضر قوله والضابط اه اى الضابط لاجراء الكلام على مقتضى الظاهر
فالاحر الاول صحيح والثاني صحيح وسوكون المقام مقام ان يقصد الاشارة
اليه من حيث هو حاضر قوله وكذا اذا كان حاضرا ولم يقصد الاشارة
اليه آه اى الى الحاضر من حيث هو حاضر اذ الاشارة لم يوضع الى الحاضر
من حيث هو حاضر ولا المعرف بلام العهد الخارجي بل يكفي العهد المعلومية
فيه ولو اشير الى الحاضر فليس الاشارة اليه من حيث هو حاضر قوله
ومع اجتماع هذين الاخرين آه اى ومع اجتماع كونه حاضرا وكون المقام
مقام ان يقصد على الوجه الذي هو مقتضى ضمير الغايب فتريك الضمير آه
قوله من الحسب الموروث آه قال في حاشية للكشاف الحسب بالحسبة
الانسان اى بعده من مفاخر نفسه وابائه فح يكون الحسب موروثا
كالنسب قوله قوله وطول اليد كناية عن الاقتدار آه قد يقال لما كان المراد
استعارة تصريحية صار الطول ترشيحا لانه لا يلايم المشبه به اعني اليد و

ومقارن بلفظه وضع ذلك كناية عن الاقتدار قوله وفناه النظر الى آخره
نقل عنه وقيل الفناه الريح وقياسها كناية عن استقامة الاحوال وانتظام
الامور فتامل انتهى فاضله النفتازاني لعل وجه التامل ان ما قيل لا يناسب
يد العلى ويستدعي الكامل مثل مناسبة فناه النظر قوله واى شرطيه آه قول
المصنف من اى النواحي اما صفة البحر لكون العهد الذهني بمنزلة التنكير او هو بيان
لكونه بحرا اعترض بانه اذا كان اى شرطية يكون له صدر الكلام وههنا
ليس كذلك لدخول من عليه ودفع بان الصدر انما يكون لشدة احرف
دون غيرها وهي ان ولو وانما وقيل لا يبطل الصدارة لشدة الاتصال
بين الجار والمجرور حتى كانهما شيء واحد قوله اى طرف يذهب فيها ويتقضي
آه اشار بهذا التفسير الى ان اسم مكان انما يعمل في الظرف باعتبار
ما تضمنه من معنى التقضي فلا يرد ما قيل من ان القوم صرحوا بامتناع عمل
اسم مكان فضلا عن تقدمه قوله احسب عنه آه لا يقال حاصل السوال
ان الامور الاضطرارية لا يحمد لها فضلا عن كونها اولى بالتحميد لانا نقول
المراد من الاضطرار الاضطرار في كون الصبر طريقا اذ لا طريق غيره لا كون
الصبر نفسه على وجه الاضطرار بلا اختيار قوله اى لا احسب عنها آه في هذا
التفسير ايماء الى ان الاصل ان يقال عنها بدل عنهن بناء على ان ما ذكر
ضمير العقلا قوله والمعرف بلام العهد آه اى العهد الخارجي لانه سواء المذكور بعد
الحضور مرة قوله فلا يخرج به الاعلام المشتركة ربما يقال وان لم يخرج ما ذكر
لكن يخرج به الاعلام الغالبة فان اختصاصها بمعين لا يكون بالوضع بل
بالغلبة فيخرج عن الضابطة المذكورة والاولى ان يقول في تفسير هذا
القيد اى لا يطلق على غيره باعتبار وضع واحد او باعتبار منزلته

وقد يقال ان العهد منها بمعنى الحاضر
والفعل غير الاختياري يكون
مورد حامد مسلم

اما الكلام الذي تضمن كونه علما

وسو الغلبه قوله اذا جمه علبه آه البيت للهذلي ومعناه ان هذا الرجل
لكرم طبعه اذا افتقر يحبس فقره على نفسه ولا يظهره على آخر ويشبع غناه اذا
ساعده الزمان قوله لا يصح اطلاقه على غيره آه ح الاله قبل حذف الهمزة
وبعدها علم لتلك الذات المعينه الا انه قبل الحذف يطلق على غيره اطلاق
النجم على غير الثريا وبعده لم يطلق على غيره اصلا قوله الله يعلم آه البيت لحارث
بن هشام وسواخواني جهل يعتذر لاهل مكه من هربه يوم بدر حين نصر
جند رسول الله صلى الله عليه وسلم قوله غير الاسلوب اه يعني لم يقل و
وقوله الخ وهذا من قبيل عطف قصه على قصته بالتشريك فتدبر قوله
وتب الذي بعده خبر آه قيل هذا الواو ظاهر في العطف فيكون هذا
من عطف الاخبار على الانشاء في جمل لا محل لها من الاعراب وهو غير
جايز وقد يدفع بان هذا من قبيل عطف القصة على القصة او من قبيل التضمين
على تقدير تسليم كون الواو للعطف قال الامام يجوز ان يراد بالاول
هلاك عمله وبالثاني هلاك نفسه فاخبر الله تعالى انه محروم من الامرين
قوله ما اغنى عنه ماله وكسب اشارة الى هلاك عمله وقوله سيصلى نارا ذات
لهب اشارة الى هلاك نفسه قوله اى العلم صالحا آه اشعر بهذا التفسير الى
ان الالف واللام في الاسم للعهد فيكون الاسم المذكور بمعنى العلم اعم من الكنيه
واللقب كما يشعر به قول المصنف فتفكر قوله دون غيره آه فان كان الغير
ايضا صالحا فلا بد لاختيار الاسم العلم من نكته زايدة عليه قوله مقصود
منه قطعا آه اومى بهذا القيد الى اخراج بعض الاعلام المتضمنه لمعنى الجرح او
او الذم كمنمرود وحاتم فالاول مشهور بالشر والفساد والثاني بالكرم
والجود قوله وما عداهما من الاعلام سمي اسما آه نقل عنه الاسم يطلق

على ما يقابل الفعل والحرف وعلى ما يقابل الصفه وعلى ما يقابل اللقب والكنيه
فليس الاسم ههنا اعم منهما كما توهم انتهى اى ليس المراد من الاسم في قول
المصنف والاسم صالح آه اعم منهما بل المراد منه ما يقابل الفعل والحرف
فتامل قوله بل كنايه ايضا آه اى كما كانت كنايه في الوجه الاول باعتبار
المعنى الاصلي نقل عنه انه لم يكن مجازا الان المعنى الحقيقي اعني ذلك المعنى
مراد مع القصد الى صفته التي اشتهر بها ما ذكره الشارح الفاضل مبني
على ما هو المختار عنده من ان الفرق بين الكنايه والمجاز انما هو بجواز ارادة
المعنى الحقيقي في الكنايه وعدم جواز ارادته في المجاز على ما صرح به صاحب الكشف
كما ستحيط به علما فلا تغفل قوله فان هذا المقام مما اشتبه على اقوام آه
يعرض للسفازاني وغيره فانه جعل ابا جهل كنايه عن الجاهل وابا الخير كنايه
عن الخير وغير ذلك وبين وجه التعرض فيما نقل عنه ههنا بقوله اذ قد عرفت
آه قوله وترك لفظ الابهام او ابداله بالاعلام اولى بالاستلزاذ و
والتبرك آه قال بعض الافاضل اطبق جميع من تصدى شرح هذا الكتاب
في هذا المقام على ان الاحسن ترك الابهام الى الاعلام ونحوه والذي
يؤدي اليه فكري ان المصنف قصد بذكر الابهام الى نكته سريه غفلت
عنها الناظرون وهي انه يريد ان يوسم غفلت ان التبرك والاستلزاذ
يكفي في كونها من الاغراض المطلوبه بذكر العلم من غير تصريح الاستلزاذ
والتبرك وتقريرها بالطريق الاولى ولو بدل لفظ الابهام بالاعلام
فات هذه النكته ثم قال هكذا ينبغي ان يكون هذا المقام ونحن نقول
انفهام غرضيه الاستلزاذ والتبرك من لفظ الابهام على ما هو المعتبر عند ارباب
هذه الصناعه ظاهر لا سترة فيه او معناه تصير الشئ اذا علم

بما ذكر كخلاف لفظ الابهام وفي الصحاح اوهم اي اسقط واوهم الشئ اي
ترك كله فعلى هذا لا يكون لفظ الابهام في مادته ما سوا الغرض عند البلغاء
فالباعث عن الخفاء بالنسبة الى لفظ الاعلام وان كان لا يخلو عن نكتة بما في حد
ذاته وبما اوضحناه ظهر وجه الاولوية وسقوط تشنيع المصنف ومن تتبع
تراكيب البلغاء ووقف على لطايف الاعتبارات الخطابية المبنية على
المناسبات الذوقية والعلاقات الظنية لا يشك فيما ذكرنا فتبصر
قوله ومال المعنى مكسوق بحقيقة آه نقل عنه فيكون المعنى هكذا الحالة المقتضية
للموصولية تحقق في زمان صحة الاحضار واتصال الوضع ويعلم منه ان خصوصية
تلك الحالة سي صحة الاحضار والاتصال غرض ما به انتهى لا يقال جعل الصحيح
جزاء من الحالة غير صحيح لان الحالة المعتبرة بعد صحة اصل المعنى لانا نقول الحالة
المعتبرة بعد صحة اصل المعنى هي الحالة المخصوصة المقارنة لاغراض معينة لا مطلق
الحالة كما توهم فتفكر قوله يشار اليه باعتبار تعينه عنده آه اي بهذه
الجملة المنتبة وقوله الى شئ ما يتناول النكرة والمعهد الذهني قوله
الا يرى انه لا يقع صفة الا للنكرة آه اولما في حكمها فلا يرد النقض بالجمل
الواقعة صفة للمعرف بلام العهد الذهني قال بعض الافاضل التعريف
ما يقصد به معين عند السامع من حيث انه معين كانه اشارة اليه
بتلك الاعتبار واما النكرة فيقصد بها التفات النفس الى المعين
من حيث ذاته ولا يلاحظ فيها تعيينه وان كان معينا في نفسه لكن
بين مصاحبة التعين وملاحظته فرق جلي وتحقيقه ان التعريف موضوع
الى علم المخاطب بمدلول اللفظ سوا كان تلك الاشارة بجوهر اللفظ كما في
العلم او بغيره مثل الاشارة في اسما، الاشارة وكالنسبة المعلومة في

في الموصولات فاذا قلت من ضربته وجعلت من موصولة فقد اشرت
الى علم المخاطب بمعين لا بجوهر لفظ من بل بغيره اعني مضمون صلته وهو
النسبة المعلومة عند المخاطب كانك قلت لعنت الانسان المعهود
بكونه مضروبا لك وان جعلتها موصوفة لم تشر انت الى علم المخاطب
بمعين فكانك قلت لعنت انسانا مضروبا لك وبما اوضحناه اندفع
ما قيل من ان الجملة نكرة فكيف تقع الموصولات وتخصصها قوله اي سوى
انتساب الجملة اليه آه مع كون الاحضار بنوع الخصوصية مستفادة من نفس
المسند اليه مقصودا قوله فتقول بالرفع آه وتقدير بالنصب ووجهه
ان يعطف على ان لا يكون قوله التصريح باسمها آه يعني ان محل الاستهجان
الحكم بالمراودة على المراة لا جل التصريح باسمها سوا كان ذلك الاسم
علما او مضافا لان المقام مقام احضارها بخصوصها والاحضار بخصوصها
بحيث لا يشتبه لا يكون الا بالموصول قوله لان امتناعه منافع كمال قدرته
آه رد عليه بانه لا نسلم امتناعه لان قوله لك فيما بعد ولقد همت به
وهم بها اي قارب يوسف عليه السلام بمجامعتها يدل على عدم الامتناع
وجوابه ان قربه عليه السلام مبني على اقتضاء الطبع البشري وميل
الطبيعي من غير عزم منه وفي الرجل علام ما ذكر نقصان بخلاف زليخا
فان همها هم ثابت لكونه مع العزم فالعبد مواخذ به قوله واراده الجنس
في الشارح آه هذا مبني على ما سبق من ان المضاف قد يقصد به الجنس كما
يقصد بلام التعريف وقرينة المقام المخصصة للعام آه نقل عنه ولولا
هذه القرينة لما امكن الانتقال من عام الى خاص معين انتهى وهذا ما يقال
من ان الانتقال في الكناية قد يكون من الاعم الى الاخص والحاصل ان مفهوم

اي من حيث هو معين عند المخاطب
بخلاف الموصوفة فان وجوب علمه
بجنسه الى الموصوف لا يفيد تعين
الموصوف مسلم

ابن اخت خالتك او ابن امك كلى والمراد به فى هذا الخطاب جزئى و
والكلى تابع له فلا ينتقل منه الى جزئى الا بقرينة مخصصة له كحيث يفهم المراد
غير مصرح بها تبعا آه اى تبعا لعدم التصريح باسمه اذ لو قال سهدت على نفسك
لكان تقريرا بنسبة الحماقة الى نفسه وذلك لان الشهادة وان لم يكن صريحة
فى معنى الحماقة لكن اذا كان نسبة اللزوم وهو الشهادة الى المنكر صريحة
كان نسبة اللازم ايضا وهو الحماقة صريحة فتامل قوله وتوسيط لا يخاله آه
وذلك لان الواقع بين الشيئين له تعلق بالطرفين وتوهم احتمال
تعلقه بما ذكر قبله وهم لمناسبة التوسط للتعلق بالطرفين فلا يلتفت اليه
ما يقال يجوز ان يكون ذكره اشعارا بقوة احتمال الكذب فى الانكار بعد
الاقرار قوله ومعنى اين انت فى اى شغل انت آه يريد ان ظاهر السوال
عن المكان ومعناه السوال عن الاشتغال فيه كانه شبه الشغل بالمكان فاطلق
اسمه على الشغل فصار استعارة واما ذكر المكان وارادة الشغل
الحال فيه فتكلف حيث تم الشغل بالحلول فيه اذ لا بد من اشتهاره حتى يكون
من قبيل ذكر المحل وارادة الحال اعنى السوال عن المكان آه يعنى لما عتب
شرح حمل كلامه على مفهوم تحقيقى استهزاءً ثم اجاب بما فيه غلطه ليدفع
قوله سورة الغضب ويحصل نوع التشفى اى اعرست آه تغير لمقدر
يدل عليه قوله ثم دعى له وهذا الدعاء منهى عنه لكونه من عادة الجاهلية
قوله فلان الايامى بهذا المعنى آه اى بمعنى الاشارة الى طريق الخبر وجهه
قوله وايضا التعويض بالتعظيم مهما من الحذف آه اى حذف الصلة فى
قولهم جاء اللتيا واللتى اى بعد الخط التى من شانها كذا ايها ما لقصور العبارة
عن الاحاطة ذكره الميدانى فى مجمع الامثال انه انما يقال مما يكنى بها عن الشدة

قوله تقصير العبارة عن بيانها آه وذلك اما باعتبار كمها واليه اشار
بقوله لكثرتها او باعتبار كيفها واليه اشار بقوله وفضاعة شانها فالاول
اشارة الى تعظيم المكبر وهو التى والثانى اشارة الى تعظيم المصغر اللتيا قوله
واما كون هذه الصلة آه اشارة الى ما وعده بقوله كما ستوقف فتدبر
قوله فالتعظيم ناشئ من ذكر الصلة لا من ايهامها اه قيل عليه فعلى هذا
كان يكون هذا فى قوته ثم يتفرع على هذا اشارة الى ذكر الصلة
لا الى الايهام، الى وجه بنا، الخبر وان يكون الضمير فى قوله ربما جعل ذريعة
راجعا الى ذكر الصلة مع انه ليس كذلك واجيب بان الايهام، الى وجه بنا،
الخبر انما يكون بذكر الصلة مع ملاحظة كونها باعثا للحكم فكان الاشارة ورجوع
الضمير الى الايهام، فى قوة الاشارة والرجوع الى ذكر الصلة فقد يقال بقى
بهنا شئ وسوان هذا الايهام، لا يتوقف على ذكر الموصول بل على حصوله
بالتوصيف كما اذا قلت زيد الظريف لك مثلا سحق التعظيم وجاب
بان الصفات ينظر فى الكلام بالتبعية فلا يدل على الايهام، قوله معلول لزوال
الحجية عادة آه اى لا علة له اذ العلة قد يكون ناقصة فلا يستلزم المعلول
فلا يكون دليلا بخلاف المعلول فانه مستلزم لعلته فقد يقال هذا مبنى على
كون الهجرة بعد تمام الوصلة بجعل الهجرة معلوله واثر الزوال الحجية
واما عند عدم الظفر بالوصلة فيجوز ان يجعله سببا لزوال الحجية كما يشعر
بذلك قوله اذا غير الهجر المحبين لم يكد رسس الهوى من حب ميتة يبرح لكن
ما ذكر خلاف العادة ولا يقع الا قليلا فلا ينافى الاكثرية المعتبرة فى العادات
والى ما ذكرنا اشار بقوله عادة فتدبر قوله كيف ولا يشتبه على ذوى
مسكة آه ايضاح لما سبق من قوله وقس على ذلك حال الظرافة المفارقة

آه واجاب بعضهم بان المعانی المذکورة یمکن تحصیلها من مجموع الکلام ومن نفس الموصول بصلته اما الاول فواضح استغنا وه عن اعتبار الایما، واما الثانی فموقفه علی الایما، فی غایة الجلا، ورد بان الکلام فی المعانی الموصلة لا فی مجموع الکلام الذی یکون الموصول من جملته فقد ضح ووضح ان حصول هذه المعانی یتوقف علی اعتبار الایما، قطعا **قوله** ثم ان بعض اورد الکلام فی الجملة الاسمیة آه اشار بما ذکره الی ایراد الکلام بالجملة الفعلیة ممکن لان صاحب الایضاح مثل بقوله تعالی فغشیهم من الیم ما غشیهم اغشیهم من الیم عاما عظیما بقصر العبارة عن بیانها لکثرتها وفظاعتها **قوله** فذکرنا، الخبر آه نقل عنه فان البناء یقتضی تقدیم المبنی علیه کما ستعرفه فی بحث المسند الیه واذا تقدم المسند الیه کانت الجملة اسمیة انتهی یعنی ان لفظ الخبر وان دل علی ان کون الجملة المذکورة اسمیة لکن تقدم المسند الیه اظهر فی الدلالة فلا غبار **قوله** بزعمهم یعطوهم آه استعمل المجهول فی المعروف مجازا بیان ذلک ان رای بمعنی ظن متعد الی مفعولین واذا قیل زیدا اری بصر متعدیا الی ثلثة مفاعیل ویکون معنی زیدا اری خالدا عمرا افاضلا ان زیدا جعل خالدا ظانا بان عمرا فاضل فاذا قیل اری خالد عمرا افاضلا علی صیغة المجهول کان معناه جعل خالد ظانا بان عمرا افاضل ویلزم لهذا المعنی ظن خالد عمرا فاضلا فهم استعملوا اری فی معنی لازمه **قوله** وربما قصد آه حاصله انه قد یتم الکلام عما علی الایما، فذهب الی اصل الکلام فقال وربما یقصد باحصار المسند الیه بواسطة ذکر جملة معلومة الانتساب ولهذا غیر العبارة **قوله** لانه قد استوفی آه استدلال علی بطلان هذا العطف بما یفهم من عبارة الکتاب وان جاز الاستدلال ایضا بان یقال ان ما ذکره

لیس مما یتفرع علی الایما، الی وجه بنا، الخبر لان تلک الفروع موقوفة علی ملاحظة الخبر بل ملاحظته منافیة لحصوله **قوله** او علی معنی آخر معطوفا علی خطا، اه فیه اشارة الی ان منع العطف انما یتحقق بین الخبرین لا بین الجزئین من الخبر والخبر وفی المعطوف فلاظهار الاعراب **قوله** وذلک بان یکون الصلة اجراغریبا آه هذا بعد ما قصد حصول التشویق من ابهام الموصول وطول الصلة ای المراد من التشویق التشویق الخاص وهو لا یحصل الا به فتدبر **قوله** بعد التوجه والانتظار آه خصوصا اذا کان مع اعراب **قوله** وقد یقال اراد حشرهم فی حشر الاجساد آه وقیل المراد القفص وهو طائر فی ارض الهند له منقار فی غایة الطول وفیه نقب کثیرة یخرج منها اصوات عجیبة طیبة حتی یقولون ان اهل موسقیان احد واضیعتهم من هذه الاصوات وهذا الطائر لا یتوالد الا اذا اقترب اجله یجمع حطبا کثیرا ویجلس بینه مدة ویصوت بصوت بلیغ ثم یضرب بجناحیه علی الحطب فیشتعل الحطب بحرکتهما ویحترق هو ویصیر رمادا ثم یخلق الله تعالی من رماده طائرا آخر مثله **قوله** وتلک المعانی آه وبالتخصیص ما ذکر ان هذه المعانی یتوقف علی ملاحظة المسند الیه بعنوان الصلة بالاصالة لا بغیره فلا یجب ان یقال ان تلک المعانی یمکن حصولها بطریق اخر غیر الموصول **قوله** متی صح احضاره آه المراد بالاحضار توجیه ذهن السامع الی المسند الیه للحکم علیه فان کان المسند الیه حاضرا یتوجه الیه توجها خاصا والا یحضره فی ذهنه ویوجهه الیه **قوله** حاضب اما علی المصدریة اشارة حس او علی التمییز وبهذا القید یخرج الموصول والضمیر وغیرهما مما فیه الاشارة الفعلیة **قوله** الی غیر محسوس آه ای الا ما لیس من شانه ان یحس

اذا العطف علی خطا، یقتضی کذا الظاهر ان یذکر ضمیره علی مسائل منه

والذی یحصل من الموصول انما هو خصوصیة لا یحصل الا به وهذا خاص غیر قابل للشارة والضعف منه

واما الی الخ تقیید لقوله الحس او شبهه

باحدى الحواس الظاهرة قوله او الى المحسوس غير مشاهد آه عدم المشاهدة
اما لكونه مما لا يتعلق به الحس البصرى وان كان محسوسا باحدى باقى الحواس
او لكونه غير حاضر عند المخاطب قوله فلجعله بمنزلة المحسوس المشاهد اى بسبب
المجاز وحاصله ان غير المحسوس يحتاج الى تاويلين تنزيله منزلة المحسوس
وتنزيله منزلة المشاهد واما المحسوس غير المشاهد فيكفى فيه تاويل واحد
وسواء جعل بمنزلة المشاهد فان عدم طرو الاحضار آه اى الاحضار
بخصوصيته المعينة كما اذا اريد احضاره كذلك وما قيل وان لم يكن المراد
ما ذكر فلا اقل من الاحضار بلام العهد الذهنى فغلط اذ المعرف بلام العهد
الذهنى فى المعنى كالنكرة فوصف بالطل وفى التنزيل كمثل الحمار يحمل اسفارا
على ان يحمل صفة للحمار لان الموصوف وان كان فيه حرف التعريف فليس شيء
بعينه كذا فى الكشاف قوله والاستعمال متداولا للمتعدد آه والمراد من
التداول الفاشى عن عدم تعين مراد المتكلم عند المخاطب لا لتباسه بغيره
وان كان متعينا فى نفسه والحاصل ان اصل اسم الاشارة ان يقارنه
اشارة حسية معينة لما اريد به فان اشتبه الحال على السامع لم يضر فى
قصد التعيين فلا يلتفت الى ما يقال من ان تناوله للمتعدد بحسب الاستعمال
محل تامل قوله الا ان يسبب اقترانه بالاشارة الحسية آه اى التى يكون بالجوارح
فى المواضع التى يلتبس فيها المشار اليه بغيره قوله يمتاز عند العقل وحده
آه الامتياز عند العقل هو العلم بوضع الواضع والعلم وان كان مدلوله
جزئيا لكن ربما يكون مشتركا لفظا او يكون مسماه غير معلوم للسامع
فلا يحصل التعيين قوله ولذلك جعله بعضهم آه اى جعل اسم الاشارة يعنى به
ابن سراج وقال ابن مالك ضمير المتكلم وعند ابن كيسان المضمر وعند

الكوفيين العلم قوله وجعله حالا موكدة اولى آه بناء على ادعاء اشتهاره
تدرك فى ضمن هذا الاسم قوله ومن نسل شيبان حران ويحتمل ان يتعلق
بفرد الكن جزالة المعنى يقتضى ان ما اختاره مهنا اولى اذ المناسب للمقام
كونه من آل شيبان ومشتهرا به فتفكر قوله والضال والسلم آه الضال
بتخفيف اللام جمع ضالة وهى شجرة السدر والسلم شجرة العضاة وهى
كل شجرة شوكى واحدها عضاهة قوله كرمى اه يحتمل ان يكون جملة الحال
لها من الاعراب ويحتمل ان يكون من جملة المقول ايضا قوله او التفت
اليها وخاطبها آه اى توجه نحوها وليس مراده الالتفات المصطلح فعلى
الاول يلون ثم بحر صيغة مفرد غائبة وعلى الثانى يكون صيغة خطاب مع مها
ولذا اورد كلمة او الدالة على التقابل قوله حيث لا طريق سواه اى قبل عليه
عدم طريق سواه ممنوع اذ يجوز ان يقال سر بل سر بال ليل اغبر
طارق او يقال الذى كان ضيفنا طارق واجيب بان هذا انما يكون
طريقا بعد كون المسند اليه معلوما للسامع بواسطة جملة معلومة الانتساب
الى مشار اليه وليس الكلام فيه بل فيما لا يكون طريق معلومية سواه
قطعا قوله ثم اورد اسم الاشارة اى اعترض عليه بان هذا المقام
مقام ضمير الغايب بحسب مقتضى الظاهر اذ المسند اليه مذكور قبله فلا يناسب
ايراد اسم الاشارة ههنا واجيب بان صحة ايراد شيء لا يجعل المقام مقام
ذلك الشيء بحسب الظاهر حتى ينضم اليها الجرح والمقام ههنا مقام الكمال التميز
بحسب الظاهر لا مقام جرح ضمير الغايب وان صح ايراده فافهم قوله
ذكر توطئة لما يتفرع عليه آه دفع لما يقال من ان ذا للقريب مثلا وضعه

اللغة فلا يتعلق به نظر النحاة على ان اكثر مباحث علم النحو من هذا القبيل لكن لا ينظر
فيه من حيث الوضع ووقوعه مقتضى المقام قوله وان خارجه عنها آه ربما يقال
المعنى ان خارج الزايد هو بيان الحال الحاصل له في باب القرب ومن جهته لا بيان
القرب وهذه الحال كزيادة غرته في قربه من الصدر وخفائه في بعده عنه
وقس عليها البواقي قوله اي للاصل في اسم الاشارة آه الاصل هو الذي يقع
عليه فروع ولذا خص الاصل بما ذكره من الخاصيتين قوله فيما اسند اليه آه
الموصول عبارة عن المحمول وفي اسند ضمير راجع اليه اي في اثبات المحمول اليه
اذ هو الذي من ذكره قوله لنوع قرب واعتبار آه يريد ان هذا القرب
سبب باعث على ايراد اسم الاشارة لاظهار كمال العناية بتمييز المسند اليه
بواسطة قصد اكمل تمييزه في هذه الاية وربما يقال لما كان القصد الى الاخبار
عنهم بامر عظيم بلغ مبلغا تقاصرت الاوهام عن ادراكه وهو قوله تعالى على هدى
بشهادة تنكيره كان المناسب هنا ان يقصد الى اكمل تمييز وتمييز يعينهم لهذا
بايراد ما يفيده حتى يظهر كمال العناية بتمييزهم لاختصاصهم بكلام بديع قوله
وكالتنبيه على عبادة السامع اه وذلك لانه لكمال عبادته لا يتميز الشيء عنده
الا بان يميزه المتكلم اكمل تمييز ودا بالاشارة الحسية لجعل المسند اليه الغايب
بمنزلة المحسوس الظاهر لتميزه عنده وذلك للنداء على عبادته قوله كان المتوقع
منها بحر المناسبة الصحيحة لارادة المشبه بخلاف اكمل التميز آه فتصير الاول من باب
الاستعارة التصريحية والثاني من باب الكناية المطلوب بها الصفة قوله
وياعجبا منهن اي ياقوم الخ ربما يقال ويجوز ان يكون المنادى عجبا وتنكيره
للاشارة الى ان هذا النداء لاكمل عجب دون عجب لانه بمثل الا آخره
قطعا بخلاف قول عايشة رحمها او يراد انه بمثل لما نحن فيه من باب المسند اليه

بخلاف

بخلاف ما تقدم فانه تنظير قوله فصله عما قبله آه وقد يقال فصله لتخلل تاليس
من الباب ولان الظاهر فيه القرب الحقيقي لكن القرب التخييلي ايضا مناسب
لنحوي الكلام قوله حقيرة في نفسه آه وقد يوجه بان صرف هذه الحيوة لا الى
طاعة الله تعالى يكون حقيرة نظرا الى هذا القيد قوله وايراد الاشكلة اه اي
هذا الذي بعثه اه واسدا الذي يذكر آه وما هذه الحيوة الخ قوله بما فسره
المتقاعس آه وهو المتعاقس المحذوف فتكون من قبيل وان استجارك احد
نقل عنه اعلم جعله متعلقا بالمتقاعس آه وايضا يلزم الفصل بين هذا وصفته
وذا لا يجوز عندهم قوله اي تلك الموعودة هذه التي اورثموها آه نقل عنه
فان الجنة تميراث الاعمال بحسب الظاهر وان كان في الحقيقة فضلا من الله
انتهى وبما حققه سقط ما قيل من ان ظاهر الآية مشعر بان العمل سبب لدخول
الجنة فينافي النصوص المشعرة بنفي السببية مثل قوله عليه السلام لن يدخل
احدكم الجنة بعمله الا ان يتغمده الله تعالى برحمته قوله اشارة الى سلك الدعاء
آه الدعاء بضم الدال مصدر الداعي بمعنى الباعث قوله لاجل الصفات
السابقة آه فاد الوحظ في هذه النكتة سبق ذكر الموصوف مع صفته
فقد لوحظ منها العدول عن ضمير الغايب بعد ملاحظة المقام بخلاف كمال العناية
بتمييزه فانه لا يحتاج لحصوله ملاحظة سبق ذكر المسند اليه بذاته وصفاته
قوله وقول الشاعر آه اجوه وان عاش لم يعد ضعيفا مذمما قوله
نكت اخر اه نقل عنه مثل ان يقصد باسم الاشارة الواقعة موقعه آه
اي موقع اسم الاشارة لا موقع ضمير الغايب حتى يكون من خلاف مقتضى
الظاهر قوله اي مع الاشارة الى حضورها في ذهن السامع الى آخره
في هذا التعبير اشارة الى رد من قال ان ارادة نفس الحقيقة لا يقتضي

وحاصله ان مبنى الاثبات على الظاهر ومبنى النفي على الحقيقة فلا منافاة

التعريف ولئن سلم لكن لايلزم ان يكون باللام فجاز ان يكون من اعلام
الاجناس كاسامه ووجه الورود ان اسم الجنس وان كان موضوعا للماهية
الا انه ليس فيه الاشارة المذكورة فباعتبار ما خرج اسم الجنس واما اعلام
الاجناس فليست اعلاما حقيقة كما سلف والكلام في سان الاحوال المقتضية
تعريف المسند اليه باللام بعد كون المقام مقام مه التعريف بالتعريف الحقيقي
قوله فاشار الى وجه التوفيق آه لايقال فعلى هذا لايظهر فائدة لقيد شئ
مجئ في الاية الكريمة اذ يظهر بهذا التوفيق ان كل شئ مطلقا مبداوه الحاء لانا نقول
لايلزم من التوفيق كون الحاء مبداء لكل شئ غير حي كما كان مبداء لكل حي حتى
يلزم اللغو في التقييد المذكور قوله فمعناه الظاهر آه هذا سو الحق الصريح الا
ان المصنف اورده مثالا للام الحقيقة والجنس قوله حمله على تعريف الجنس للمبالغة
آه حمل اللافي نعم الرجل على تعريف الجنس سو المشهور وعليه التعويل
وعند البعض تحمل اللام على تعريف العهد وفي شرح الرضي واعلم ان اللام في
نعم الرجل زيد ليست للاستغراق الجنس كما ذهب اليه ابو علي لان علامة
المعرف باللام الاستغراقية صحة اضافة كل اليه فلا يصح ان يقال نعم كل الرجل
وايضا ليست اللام للاشارة الى ما في الذهن قوله قيل فصله آه وقيل يجوز
ان يكون الفصل لكون الامثلة المذكورة من قبيل الاثبات بخلاف ما ذكر
قيل الفصل نقل عنه اشارة الى ان فيه ضعفا ما وفيه ضعف من وجه آخر
هو انه لو كان الفصل لاحتمال الاستغراق يلزم ان يفصل قول الكل اعظم
من الجزء لبعض الاستغراق على ما ذكره قوله وقوله بيدي آه اي يظهر اما
حال من ضمير الحل او صفة له لانه بمنزلة النكرة او خبر بعد خبر او بيان لجملة السابقة
او صفة للماء بان ينزل منزلة النكرة او حال منه قوله اي لهذا الجنس صفة آه

في شرح

في شرح ابيات الايضاح المعنى ان الناس كلهم في جميع الاراضي بالنسبة اليك
ارض فجئ بلام الاستغراق ولما مثل المصنف التعريف الجنسي بالبيت
المذكور لم يلتفت الشارح الفاضل الى المعنى المذكور قوله اذا اريد بالجنس من
حيث وجوده آه وذلك لان الحقيقة لابشرط شئ لا ابهام فيها حتى يكون
الدال عليها كالنكرة وانما الابهام في ارادة بعض منها فتامل قوله فبين المعرف
والمنكر بون بعيد اه رد على السفاقسي لانه ذهب منها الى ان المعرف
بلام الجنس مطلقا سواء اريد به نفس المفهوم من غير اعتبار الوجود او اريد
المفهوم باعتبار الوجود في ضمن بعض الافراد كالنكرة قوله اذ يجوز ايضا
ان يجعل هذا المعرف مبتدا، الخ نقل عنه ان نظرا لمعناه عومل معاملة
المنكر وان نظرا للفظه عومل معاملة المعرف وفي قوله كثيرا اشارة الى
جواز المعاملة الاخرى كما لايخفى انتهى فيه انما يرد ما قاله السفاقسي
من انه يعامل معرف هذا التعريف معاملة المنكر امتناع فكذلك المعرف
وارادة المنكر المبهم واما لفظا فلوصف ذلك المعرف بما يوصف به النكرة
وحاصل الورود ان وصف ذلك المعرف بما يوصف به النكرة بالنظر الى المعنى
ايضا واما بالنظر الى اللفظ فيعامل معاملة المعرف لكونه مبتدا، وذا حال
وموصوفا بالمعرفة قوله والمعنى وقد قررت على نهج آه نقل عنه يدل على قصور
هذا المعنى. قوله تمضيت انتهى وجه الدلالة ان المقصود اظهار ملكة الحكم اي صلته
بالفعل لاظهار ما سيكون من ملكة الحكم في الزمان المستقبل حتى يجوز ان يكون
او على معناه الحقيقي ومضيت على معنى امضى وعلت على معنى اقول على ما تقدم
قوله وثمة بالحاق التاء بخصوصه بعطف الجمل وهي للتاكيد كما، ربه والتاء
في قوله تعالى ولات حين مناص اي ليس الحين حين مناص كذا في

في الكشاف قال الامام المرزوقي في التاء، في ثمة علامة التانيث وهو
ما بنيت الجملة ودخول التاء، التانيث على الحرف قليل فاذا دخل حركت
بالفتح نحو ربة وثمة قوله بعد رسمي وصفا لا حالا آه قد يقال ان كان
شبهي وصفا بمعنى الماضي ايضا عبر بلفظ المضارع فيها احضارا للصورة
المرور على السامع لتظهر مرتبة الاعماض وان كان حالا فبمعنى الحال وليس
بعد ورود الوصف عليه لتنزيله منزلة المنكرة كما توهم بل الامر بالعكس اذ بعد
ما كان بمعنى النكرة فذر وصفا قوله واعلم ان ذلك مصحح للعدول عن الحال آه
اي اعلم انه يصح تقدير الجملة بعده وصفا لا حالا اذا كان مقتضى الحال
الوصفية دون الحالية كما في البيت وهذا واضح قوله وادل على وفاره
من ان يجعل قيد المرور اعترض عليه بان المرور المقيد بالمبهة اذا كان
مستمرا كان المبهة على تقدير كونه سببي حالا مستمرا ايضا لامتناع استمرار
المقيد من حيث هو مقيد بدون استمرار القيد فلزم التحمل على المبهة المستمرة
على تقدير كون سببي حالا كما لزم على تقدير كون سببي صفة مما ذكره
للمرجح لا يصلح مرجحا وجوابه انه اذا جعل وصفا يلزم استمرار المبهة
مطلقا غير تابع لاستمرار المرور بخلاف ما اذا جعل حالا فان استمرارها
حينئذ تبعا لاستمرار المرور ولا شك ان التحمل على المبهة المستمرة مطلقا
من غير تقيد بالتبعية ادل على وفار التحمل من التحمل على المبهة المستمرة تبعا
قوله اذا لم يقصد بهذه المعرفات شيء بعينه آه وفي الكشاف الذين انعمت
عليهم لا توقيت فيه اي لا تعين فيه ولم يرد قوما من المؤمنين باعيانهم
وكان في حكم النكرة في ان يوقع غير صفة له قوله بل يتعرفه باللام عموم
الحقيقة لافرادها آه اي مع الاشارة الى حضورها في ذهن السامع على ما سلف

فلا بد

قيل لا يصح الحال لامتناع الحال
عن النكرة فما عمل صاحبه

قيل هذا هو الفرق بحسب المفهوم واما
بحسب الواقع فلا فرق بينهما اذ المرور واقع
في الحال والسبب واقع بها فالحال
المرور لا غيره منه

فلا بد ان ارادة عموم الافراد حاصل في كل انسان حيوان مع ان المسند اليه
ليس بمعرف باللام قوله الا انه اشار ههنا الى اندراج الذهني آه حيث قال
ولقرب اضافة آه بخلاف العهدية في المعهود الخارجي اذ عهديته بملاحظة
كون المعهود مذكورا سابقا قوله لا حب كل مختال فخور آه سان ذلك ان
علة عدم محبة الله تعالى للمختال الفخور اختاله وفخره وهذا المقتضى ان لا يحب احدا
ممن يتصف بهاتين الصفتين قوله والتعويل في تعيين احد الاعتبارين
على القرائن اه فمثل ما ضربته تاديبا اي على انه سبب للتعليل والعمل للفعل
وما ضربته اكراما له اي تركت ضربه للاكرام تعليل للسبب والعمل للترك
مثل وما هم بمؤمنين لتاكيد النفي لا لنفي التاكيد وما زيد اضربت لاختصاص
النفي لا النبي الاختصاص وكذلك الاثبات حتى ان الشرط كما يكون سببا
لمضمون الجزاء فقد يكون سببا لمضمون الاخبارية والاعلام كقوله تعالى
وما بكم من نعمة فمن الله اشعارا بان تعريف العهد آه يعني ان تغيير الاسلوب
ليس الا لهذه النكتة فتدبر قوله اعني كل سحار عليم آه فعل السحرة جمع
ساحر لا جمع سحار فكيف يصح الاشارة به الى ما ذكر قلنا يصح الاشارة
بالمطلق الى المقيد الداخل تحته وذلك ظاهر قوله ملس في السحرة استغراق
افراد الحقيقة اه نقل عنه فلم يجتمع في السحرة حتى يتوهم الاستغراق والعهد
انتهى المتوهم الفناري اني حث قال ونبه بالمثال الثاني على ان المعهود
قد يكون عاما مستغرقا كما يتوهم من ظاهر تقابلهما انهما متنافيان قوله
فكان الاولى به ان يذكر مهما تعريف الجنس آه بان يقول وتقرير ما ذكرنا
من افادة الاستغراق او العهد او الحقيقة قوله معلق بطرق لتضمنه معنى الوصول
آه على طريقة قصه على اسد اي جرى فلا حاجة الى جعله حالا قال الفناري اني

قيل هذا على ما ذهب بعضهم الى انه
معمول للنفي لا للفعل مسامحة منه

وما الى الواو تنتقض القرينة بالنفي

والى احضاره فى موقع الحال من طريق لانه كان صفة له وكل صفة قدمت
على الموصوف يكون حالا قوله وفيه بحيث الى آخره نقل عنه يعنى ان قوله
لا طريق سواها اصلا منظور فيه اذ مع الاضافة يمكن التعبير بالموصول
بادنى تصرف آه والظاهر ان ماذكره منع للحصر وما قيل من ان هذا الاعتراض
ساقط لان مع الكلام ان الحاصل بالفعل عند المتكلم او عند السامع هو طريق
الاضافة فقط وامكان طريق آخر لا يضر المقصود لجواز عدم التفطن بهذا
بهذا التصرف لعدم الملازمة العقلية منهما فليس بثبت ولا ينفى العليل
اذ حاصل المنع سواء لو تامل ما دنى ما مل حضر الآخر وهذا الاسناد عدم حضور
شئ سواه آه فى وقد ما ولا بد لنفى هذا من دليل قوله وعوض عنها الالف
المبسوطة آه فصار بما فى تخفيف الياء، ثم حذفوا الياء الاخرى الباقية
فصار يمان ثم جمعوه بمانين قوله اى محسوب مستتبع اه منه على ان فعيلا
بمعنى مفعول فضول المص سواى مبتدا ومصعد خبره وجنيب خبر بعد خبر قوله
مثل ان يعنى آه ضمير التانيث فى يعنى للاضافة والمفعول محذوف اى ان يعتبك
الاضافة قوله عطف على المقدر آه والمقدر مثل ان يعنى من التفصيل الاول
تركه قوله فيكون شاذا آه فى شرح الرضى وحكى يونس عن ناس من العرب
رفعه بلا اعتبار تلك الشرائط نحو مررت برجل افضل منه ابوه وبرجل خير
منه ابوه عمه لكن ليس ما ذكر بمشهور لان المراد القبيلة آه اى افراد القبيلة
جميعا فاندفع ما قيل من انه ان كان له احاطة فلا نم ان التفصيل متعذر
وان لم يكن فيكون من القسم الذى لا يكون عند المتكلم طريق سواه
قوله فضيع التفصيل آه اى ترك الاسماء، وحاصله انه لم يفصل القبائل
مع امكان التفصيل اذ المقصود ان بعضهم من حيث انهم سبع على الثلثة

فلا فائدة

فلا فائدة فى ذكر اسمائهم مع الطول قوله نظرا الى ما ول القبائل بالاحياء
آه اذ اصل الكلام وفيا يكم ثلث بقرينة قوله فيا ليتنا سبع ولما حذف
المضاف واقيم المضاف اليه مقامه عدل عن الضمير المجرور الى المرفوع فقيل انتم
ثلثة فظهر ان جريانه صفة على القبائل لا على ابنم فوجب التاويل قوله فان
الهيئة التركيبية فى الاضافة اللامية موضوعة للاختصاص آه اى موضوعة فى
الواقع وقد يقال نسبة الشئ الى الشئ قد يكون لمشابهة كما يقال كوكب
درى اى مشابه له ومشابهته للمجاز لا يتوقف على الوضع فلا يجب ان الهيئة
ليست بموضوعة عند المص قوله وظاهره انه لم يقصد صرف نسبة الكوكب
عن شئ آه وما قيل انه قصد ذلك لان الاصل ان تضاف الكوكب الى
وقت تهيئها اعنى السماء، ثم صرفه عن ذلك فاضافه الى الحرفاء فيكون
المجاز فى الاسناد لا فى اللغة فضعيف اذ اضافة الكوكب الى السماء
وان كانت حقيقة لكن لا ملابسة بين الحرفاء والسماء وبينها وبين
زمان نهيها وان كانت ملابسة فى الجملة لكن اضافة الكوكب لا الشتاء
ليست حقيقة بل لادنى ملابسة فلا يصير عند نقلها عنها الى الحرفاء اضافة مجازية
قوله الى الحرفاء اه الحرفاء مانيث الاحرف وهى التى فى عقلها نقصان
والسحرة السحر الاعلى واذا عمت اى اقشعت من الافناء، والغزل بمعنى
المغزول والقرايب جمع قريبة وهى قريبة المراة بالجوار او بالقرابة قوله
فجعلت هذه الملابسة اه فيقال هذه الملابسة مطلوبة من قوله اذا عمت
عزلها اى قطنها ليغزلها فى القرايب قوله حتى ماشربته اه تنبيه على ان قوله
قد فى مبتدا، خبره محذوف وما شربته قوله اى لتعبدن ذا اناتك آه
بهذا التفسير اشار الى دفع ما يقال ان قوله ليغنى عنى ذا اناتك اجمالا

ان يكون معنى ذا ادراك ومعنى عنه وسوما دخل عليه كلمة عن يقال اغنيت زيدا عن عمرو اوعن الطعام وههنا ليس كذلك لان معنى عنه ذا انا نك ليس ذا ادراك اذ لم يرد منه اللبن ووجه الدفع ان الاغناء ههنا بمعنى الابعاد والبعد لا يكون مشروطا بكونه ذا ادراك ودفع بعضهم بانه من باب القلب كما يقال اغنيت الشئ عن الشخص والاصل ان يقال اغنيت الشخص عن ذلك الشئ **قوله** وقد يروى الى آخره اما، الى ضعف هذه الرواية لانه يبقى الغم بلا جواب او محتاج الى تقدير **قوله** الا انه تركه تفننا فى ايراد الامثلة الخارجة عن الباب اه فلا يحتاج ان يقال كان الانسب ان يقول قال الشاعر كما قال فى ما سبق قال الله تعالى بئت يدى ابى لهب لان هذا ليس من امثلة اضافة المسند اليه **قوله** على الحسم بحجة آه اى باستداده واما الجوهر الفرد فهو متحيز وليس يتمكن اذ التمكن اخص من التحيز عندهم **قوله** وقد يقال الكاشف هو الطويل آه وقيل ان البيان حاصل بالوصف الثالث فلا حاجة الى الوصفين الاخرين وهذا ضعيف اذ الظاهر ان هذا الوصف بمنزلة المعرف والاحسن فيه المشترك والمميز لان البيان انما يتم بهما **قوله** بذلك الجمع آه اى بتفصيل ذلك الجمع ان كان مركبا وبكونه مقصودا بثبوته للموصوف ان كان مفردا لان ثبوت ذلك الجمع المذكور للموصوف معلوم للمخاطب بالاجمال فجعله صفة له الا انه لا يكون بالتفصيل او بكونه مقصودا بثبوته للموصوف ما دام لم يجعل صفة فلا سابق فى لما سبق من ان الوصف حقه ان يكون معلوم الثبوت فلا تغفل **قوله** كان الوصف مخصصا آه رد بالتخصيص ما يعم تقليل الاشتراك ورفع الاحتمال ولذا كان الوصف فى المثال السابق رافعا لاحتمال عدم اتيان فعل الزكوة بعد الاجتناب عن المعاصى **قوله** عن اخرها اى يجتنب عن جميعها آه

يقال

يقال اتفق العلماء على آخرهم اى اتفقوا كلهم ووجه ان تمام الشئ باخر جزئه الذى هو مستلزم للمجموع **قوله** شبهه بالمدح هذا على اصطلاح القوم لا على اصطلاح المصنف وقيل فيه وجه آخر حاصله ان المتكلم بصدد التوصيف لا التحديد يعنى ان المعانى معانى التوصيف لا معانى التحديد لكن لما كان المذكور وصفا كاشفا شبهه بالمدح **قوله** دلالة على ان الصلوة والزكوة آه يريد ان الوصف المذكور كما يتضمن هذه الطايفة كذلك بيان المصنف يتضمن هذا التفاوت عن الاول اعنى الايمان والاخرين اعنى الصلوة والزكوة **قوله** فلا تنفع الاشارة آه اما، الى الحذر المذكور فى البيت السابق اعنى قوله ايها النفس اجملى جزعا **قوله** ان الدين محذرين قد وقعا قوله لمن يحاول متعلق بلا تنفع ويحاول البدع سوى الخالق عن موت الممدوح **قوله** وهو الزكى المستوفد آه يفهم من سوق الكلام ان دلالة الذى سطر الى آخره تعريفا على هذا المفهوم ان يكون التزامية فعلى هذا لا يكون لا سلون قوله الذى آه تعريفا للمعنى لان دلالة الالتزام مهجورة فى التعريفات **قوله** الا انك بنيت الكلام على انه معلوم للسامع اه وحاصله ان المدح وان كان لا ينافى الكشف فى نفسه لانه اجراء اوصاف الكمال على الشئ على سبيل التعظيم لكنه انما يراد المدح فى الاستعمال اذا كان ثبوت الاوصاف معلوما والكشف اذا لم يكن معلوما فلذا قال المخصص ولم يرد الامدح فتفكر **قوله** اى توضيحا بازالة الابهام آه اى الحاصل فى المعرفة لا تقليل الاشتراك كما فى النكرات **قوله** غير فائدة الكشف او المدح اى لم يكن تخصيصه فى ضمن افادة الكشف والمدح والا لم يكن قسما آخر فالتخصيص الذى نحن بصدده غيرهما **قوله** تعلق النهى بها صريحا آه اى لا

التي في ضمن الواجبات ايضا كزك الصلوة والا لكان آتيا بالطاعات
ايضا ولم يكن الصفات مخصصة وانما ذكر مثالين ليتنبه على قسمين في
التخصيص احدهما مايكون الاشتراك والعموم فيه بحسب الصفات كزيد والثاني
مايكون بحسب المفهوم كالمتقي قوله ان يكون معلوم الثبوت للموصوف ح
كون الوصف معلوم الثبوت للموصوف لايستلزم حصول المقصود بايراد
الوصف اعني بمبر المخاطب الموصوف عن غيره بالوصف لان المخاطب غير
ملتفت الى تلك المعلومية وانما يصير ملتفتا ومحظرا بالبال بايراد المتكلم
صفة للموصوف وسيجي تحقيق هذا فلا تغفل قوله رجع على كفه في نفسه آه
ليس المراد من كفه في نفسه تحققه في الخارج حتى يرد ان تحقق الوصف
في الخارج عين تحققه للموصوف فكيف يجعل ثبوته للموصوف فرعا على ثبوته
بنفسه بل المراد ثبوته في نفسه ان يكون مفهوما محصلا في حد نفسه في مقابلة
الطلب فليتامل قوله وان يجذب آه اي يجذب الاستيضاح فيكون فاعل
يجذب ضميرا عايدا الى الاستيضاح المذكور ضمنا كما في قوله تعالى اعدلوا هو اقرب
للتقوى اي العدل قوله ويعلم منه الطلب سعى في تحصيل شئ اه رد لما قاله
التفتازاني من انه ليس في قانون الطلب من هذا القبيل سوى ان الطلب
يستدعي مطلوبا ويستدعي فيما هو مطلوبه ان لايكون حاصلا وقت الطلب
قوله والا لما استدعى مطلوبا كذلك آه اي وان لم يكن الطلب سعيا لما استدعى
الطلب مطلوبا به اذ لا يكفي الطلب الخالي عن السعي في استدعاء المطلوب
وهذا ظاهر عند المتامل قيل ادخال اللام على جواب ان الشرطية المخففة
بنا، على شبهها بلو شايع في عبارة القوم قوله وكذا سائر الانشاءات
آه نقل عنه فيه اشارة الى ان هذا الدليل يعم الانشاء الطلبي وغيره ايضا

شئ منها

اي المخففة من المثقلة
احكامها وبيانات المختلفة المخففة مسئلة

اذ لا يلزم الموصوف غير ثبوت وجوده
بوجود الموصوف مسئلة

ثم دخول اللام على جواب ان الشرطية
مذهب الفراء وضعفه بعض
المبصرين ووافقه ابن
مالك ايضا كزافة
شرح مغني اللبيب
لابن الملقن الحلبي

٧١

شئ منها معلوم الانتباه الموصوف عند السامع قبل التلفظ به قطعا
انتهى وبما اوضحنا سقط ما اورده صاحب الايضاح على الخص بقوله هذا
مختص بالطلب والانشاء اعم منه وتلخيص المقام ان الصفة او الصلة مضمونها
للحكم المعلوم للمخاطب حصوله قبل ذكر تلك الجملة واما غير الخبرية اما انشائية
نحو بعت وطلقت وانت حر ونحوها او طلبية كالامر والنهي والاستفهام
والتمني والعرض فلا يعرف المخاطب حصول مضمونها الا بعد دعائها فافهم قوله
فظهر لك بطلان مقدمتيه آه اما بطلان المقدمة الاولى فلانه قد ظهر من قوله
وههنا بحث آه واما بطلان المقدمة الثانية فلانه قد عرفت في قوله ولقائل
ان يقول آه قوله وحاصله حاقه بمذاق آه اوله حتى اذا حن الظلام
واختلط حن سرى واختلط اي امتزج الظلام بالضياء ومعنى البيت اذا
جاء الظلام السائر للاشياء واختلط الظلام مع الضياء جاؤا بلبن ممزوج
اي لونه كلون الذرة الورقاء مما من منظره على ان يقول لصاحبه هل رايت
قوله ولفظ قط للاستيعاب الازمنة الماضية الخ في شرح الرضي معنى قط
الوقت الماضي عموما ويخص بالنفي وربما استعمل لفظ قط بدون النفي
لفظا ومعنى نحو كنت اراه قط اي دايما وقد استعمل بدونه لفظا لا معنى
نحو هل راءت الذئب قط قوله والظاهر انه اراد بتقدير القول في الآية
آه لما وصف الله تعالى العذاب بما وصفه وعلمت ان الطلب يمتنع ان يقع
وصفا وجب حمل كلام الخص على ما حمله الشارح الفاضل من تقدير القول
بقرينة السباق والسياق لكن الخص لم يصرح كما صرح فيما تقدم لقصد
التفنن كما هو دابه قوله ومن هو بدل من مفعول تزوفونه آه قد يقال ويجوز
ان يجعل من هو مفعولا ثانيا سما، على تضمينه معنى العلم نظرا الى لفظ هل

اي الصفة التي هي جملة
والاضافة بيانية مسئلة

اي الجملة الخبرية
والانشائية مسئلة

من الشارح الفاضل
الشيخ عبد الحكيم
واخذ الخص بعض
اخصاصه من الشارح الفاضل
ومن الحاجب مسئلة

وجواب بقولهم انه كان على
من لم يقبل جواب بما يفيد الفصول
لا بما يفيد الفصول مسئلة

عارف فى مقام الرجال عارفون يكون كلمة كل لرفع توهم خلاف الشمول
لان الشمول ثابت بدون كلمة كل فى قولك الرجال عارفون فجاز ان يتوهم
كون عدم الشمول بناء على ان المسند اليه اذا كان ذا اجزاء يصح ان يقصد به بعضها
الا ان كل رجل عارف مستعملا فى مقام رجل عارف اظهر من ان يكون مستعملا
فى مقام الرجال عارفون فلذلك لم يلتفت الشارح الفاضل الى هذا فقال
لفظ كل فى المثالين لافادة الشمول ابتداء فتدبر قوله واقله بالقياس الى
بعض ما يطلق على لفظ المتبوع اه اما لخصها ان قصد بعطف البيان ازالة
ابهام محقق واما تقديرا ان قصد به دفع ابهام مقدر نعم اذا قصد به المدح
لم يجب الاختصاص قوله لانه عرفه فى النحو بما ذكر بعد الشئ من الدال عليه اه
نقل عنه ولا شك ان هذا الحد لا يتناول واحدا واثنين فى هذين المثالين
انتهى اذ ليس شئ منهما دالا على المتبوع فان المتبوع مشتمل على معنى الجنسية ولا دلالة
لهما عليها وما قيل ان صدق هذا التعريف على البيت الحرام غير ظاهر لدلالة
على بعض احوال المتبوع وهو احترام الكعبة ولفقد كونه بيانا لذات الكعبة
لان كونه للمدح يقتضى معلوميتها عند السامع قبل ايراده قياسا على الصفة
المادحة فمما لا يفيد المخصص لان الغرض من عطف البيان كما يقتضيه كلامه
زيادة الايضاح وما بعد المدح ليس منه عنده فخروجه عن التعريف لا يضر
قوله ولذلك قال من وجه اه على ما ذكر لا يرد ان هذا التفسير مناف
لتفسير السابق اعنى قوله اى تعقب المسند اليه اه بما يقال انما قال ومن
هذا الباب لئلا يتوهم ان بيان المتبوع مخصوص من بين التوابع بعطف
البيان بل سائر التوابع يمكن ان يجيء للبيان من جهة اخرى قوله ولا شك ان
الجنس مفهوم واحد فلا يتصور كون الوصف مفيدا للزيادة التعميم

الطالبة للتصديق فعلى هذا لم يجئ الى جعل من بدلا من المفرد قوله وما طلبكم
بدل آه اى شئ طلبكم مبتدأ وخبر والجملة بدل قوله والمراد بالنطق النوم لا آفة
اى لا الاعتقاد الراجح اذ لا يخفى ان بهذا الكلام لا يحصل الاعتقاد الراجح فى ذلك
بل التوهم قوله سهوا او نسيانا آه هذا المحقق ما سوى عندهم لا بيان
مراد الخلص وسيصرح فى بحث الفصل والوصل ان نحو فى جاءنى الخليفة
نحو رفع توهم المجاز والسهو على حسب ما يقتضيه ظاهر كلامه قوله ولفظ
نحو وعينه فى قوة التكرير اه كون الشئ فى قوة التكرير لا يقتضى افادة
ما افاده التكرير من السهو والنسيان وسوقه عند العوامل فلا يرد ما قيل
من انه لو كان فى قوة التكرير من السهو والنسيان وليس كذلك قوله
او المجاز العقلى آه قيل يجوز ان يراد بقولك جاءنى الرجال كلهم دفع توهم
خلاف الشمول فى الحكم بناء على ان الفعل الصادر من البعض يسند الى الكل
فيكون حينئذ لدفع المجاز العقلى دون اللغوى ودفع بان ما ذكر على تقدير عدم
التأويل بين كل الرجال وبعضهم واما على تقدير وجود التأويل فلا مانع
لتلك الارادة وقد يقال ان لنسبة الفعل الواقع من البعض الى الكل وجها
آخر وسوغ ان يراد وقوعه فيما بينهم وح يكون المجاز لغويا اما فى الهيئة التركيبية
واما فى لفظ الفعل والتأكيد بكل لا يدفع هذا المجاز ايضا فتأمل قوله لانه فى نحو
قولك الرجال كلهم عارفون اه والحاصل ان هذه الالفاظ وضعت للتأكيد
فاذا ازيلت عن اصولها كانت لنكتة وهى ان التنبيه على الشمول ابتداء
قوله كان لفظ كل فى المثالين لافادة الشمول ابتداء آه يعنى اذا كان قولك
كل رجل عارف فى مقام رجل عارف يكون كلمة كل للتأسيس وافادة
الشمول عن اصله لا للتأكيد ودفع توهم عدم الشمول اذ لا شمول فى رجل

عارف

قال الصحاب عم الاصوليون اذا اضيف لفظ كل
الى النكرة فهو يعم افرادها والمعرفة
فهو يعم اجزاءها منه

الاخره فيه رد على النفتازاني وحاصل الردان الوصف اذا افاد معنى خبريا
ظاهرا بسبب هذا الوصف ان القصد من الموصوف الى نفس الطبيعة المخبر عنها
لا الى وصفها اعني عمومها واستغراقها وذلك لمعنى المقصود وان كان
قابلا للاستغراق لكن لم يقصد منه الاستغراق اذ ليس في وصف المبين
للمقصود اعني المعنى الجنسي الذي هو مفهوم واحد ما يدل على عمومه حتى يتصور
افادته العموم والقصد اليه **قوله** انكشف لك كلامي الشيخين ليا متحدين
آه فيه رد على التفتازاني فانه قال بالاتحاد بين كلامي الشيخين فحصول
الردان كلام الكشاف ناطق بان عموم الارض والجو لازم وكلام المص
صريح في ان القصد من لفظه دابة وطائر انما هو الى الجنس والى تقييدهما
وكان القصد منه الى الجنس تقييدا له على معناه الاصلي فقد قصر القصد
مطلقا في الجنسين كما حققه الشارح الفاضل بما لا مزيد عليه فعلم هذا كيف
يتوهم الاتحاد فتبصر والله الموفق **قوله** اي الابدال آه فسره بذلك لان قوله عنه
يدل على ان البدل منها بمعنى الابدال حيث علق به الجار والمجرور وهل هو مكرر
نيه وقصدا آه فيظهر وجه فايدة الجمع بين الارادة والنية في عبارة المص فلا يغني
احدهما عن الآخر كما توهم **قوله** واخرى توطئة للمسند اليه الذي هو البدل
آه وقع في عبارة النحاة ان المبدل منه في حكم تنحية السقوط وكلامهم هذا ليس
مجرى على ظاهره بدليل صحة قولك زيدا رايت غلامه رجلا صالحا ولو كان
المبدل منه في حكم الساقط بالكلية لخلا كلامك عن العايد الى المبتدا، بل ارادوا
ان العمدة هو البدل وما تقدم توطئة فكانه في حكم الساقط **قوله** وايضا ورود
البدل هو مكرر العامل صرحا كثير آه اي فيما اذا كان العامل حرفا كقوله لكن الذين
استضعفوا لمن امن منهم فان ذكر لا يسوغ كون الحكم مكررا نيه وقصدا اذ المنفي

تخصيص

تخصيص مكرر الحكم لفظا واما جعل مجموع الجار والمجرور بدلا من مجموعها الشايع
فخلاف قاعدة **قوله** لان الكل يحتمل عطف البيان غالبا آه انما قال سواء الشارح
الى عدم احتماله لعطف البيان فيما مكرر العامل ظاهرا قال فخر الدين الرضي
واما الى الان لم يتطرق لي فرق بين بدل الكل من الكل وبين عطف البيان
بل ما ارى عطف البيان الا بدل الكل كما هو ظاهر كلام سيبويه نقل عن
القوم بانهم قالوا الفرق بينهما من وجهين الاول ان البدل هو المقصود
بالنسبة دون متبوعه بخلاف عطف البيان فانه بيان تابع للمبين ولولا
المبين لم يؤت به فيكون المقصود هو الاول ورد بانا لا نسلم ان المقصود
بالنسبة في بدل الكل هو الاول فقط لان الاول في الابدال المذكورة منسوب اليه
في الظاهر ولا بد ان يكون في ذكره فايدة صونا لكلام البلغاء عن اللغو
فادعا، كونه غير مقصود بالنسبة مع كونه منسوبا اليه في الظاهر واشتماله على
فايدة يصح ان ينسب اليه لاجلها دعوى خلاف الظاهر اجاب الشارح الفاضل
في حواشيه على شرح الرضي بان الظاهر انهم لم يريدوا انه ليس مقصودا بالنسبة
اصلا بل ارادوا انه ليس مقصودا اصليا والحاصل ان مثل قولك جاني
اخوك زيد ان قصدت فيه الاسناد الى الاول وحده بالكلية لم توضيحي
فالثاني عطف بيان وان قصدت فيه الاسناد الى الثاني وحده بالاول توطئة
له مبالغة في الاسناد فالثاني بدل وح يكون التوضيح الحاصل به مقصودا تبعا
والمقصود اصالة هو الاسناد اليه بعد التوطئة فالفرق ظاهر كما حققه المتاخرون
والمراد بالفرق الذي ان البدل في حكم تكرير العامل ورد ذلك ايضا بانه
لو سلم ذلك فيما تكرر العامل فيه ظاهرا فاي شيء يعرف المخاطب ذلك فيما لم
يتكرر فيه ولئن ادعى ذلك في عطف البيان ايضا مع التسليم في البدل

واجاب الشارح الفاضل عنه ايضا بانه يعرف ذلك بمقامات الكلام
وقرائن الاحوال فان كان المناسب للمقام المبالغة في الاسناد وتكرير الحكم
حمل على قصد تكرير العامل وان كان المناسب للمقام مجرد التوضيح حمل على عدم
القصد فلا غبار قوله فهو بمنزلة تركيب البلغاء اه قيل الغلط على ثلثة اقسام
غلط صريح كما اذا اردت مثلا ان تقول جاني حمار فسبق لسانك الى رجل ثم
تداركت الغلط فقلت حمار وغلط نسيان وسوان تعمد ذكر شيء ولابس
لسانك الى ذكره ثم بعد ذلك تداركته بذكر المقصود فهذان لا يقعان
في فصيح الكلام وغلط بداء وسوان يذكر المبدل منه عن قصد ثم توهم انك
غالط لكون الكلام اجنبيا وهذا معتمد الشعراء كثيرا للمبالغة وشرطه ان يرتقي
من الادنى الى الاعلى كقولك هند جاريتي بدر كانك وان كنت متعمدا بذكر
النجم تغلط نفسك وترى انك لم يقصد الا تشبيهها بالبدر قوله وفات الاختصار
اه اي في عطف الجملة على الجملة بالواو وتفصيل المسند اليه وان لم يكن فاينا
لكنه ليس بمقصود مع رعاية الاختصار قالوا الواو
بين الاسمين المختلفين بمنزلة الالف بين الاسمين المتحدين فكما ان دلالة
عمل جاءني رجلان على مغايرة او ترتيب فكذا جاءني رجل واحد قوله فان
صار جملة عطفت بحتى على فارسي اه هذا العطف وان لم يكن من قبيل العطف
على المسند اليه الا ان التدريج ظاهر في البيت فلذا استشهد به وقد قيل ويمكن
ان يقال حتى في البيت استينافية فانها والعاطفة يرجعان الى اصل واحد
هي الجارة واعتبار التدريج في احداهما يبنى عن اعتباره في الاخرى رعاية
لجانب المعنى الاصلي بقدر الامكان ويمكن ان يجعل جاره بتقدير حرف المصدرية
قوله جوز استعمال لا في قصر القلب والافراد اه قد يقال سكت عن قصر

التعيين

التعيين اذ المخاطب في قصر التعيين شاك فلا حكم هناك حتى يرد عن حكم الخطاء
الى الصواب قوله خطاب لمن اعتقد انتفاء الخ عنها اه قد يقال هذا الاعتقاد
انما حصل له بعد نفي المتكلم الخ عن لا قبله لان توهمه ان عمرا ايضا لم يخرج انما نشأ
من نفي الخ عن زيد لملابسته بينهما وعلى هذا لا يبعد ان يقال لكن ههنا لقصر الافراد
وقطع الشركة بينهما الا ان الظاهر ان المتكلم انما قصد هذا القصر بعد وهم المخاطب
اشتراكهما في انتفاء الخ عنهما لا في صدر كلامه قوله كان المتكلم قال احكم على الكل
اه فيه ايماء الى ان المراد من الحكم الايقاع لا الواقع او المبتدر من الحكم المضاف
الى المتكلم الحاكم سوى ما صدر عنه اعني الايقاع قوله فلا ضرر للحكم على مذهبهم
اه لان الحكم ههنا هو النفي ولا نفي انه غير مصروف الى التابع على مذهبهم قوله
فكانه اختار مذهب المبرد اه اما اورد كلمة كان لان الحمل وان وافق المبرد
ههنا الا انه خالفه في مباحث القصر حيث جعل هناك قولك ما زيد منجز بل
شاعر من قصر الموصوف على الصفة لكن يجوز ان يستعمل كلمة بل للاضراب
وان يستعمل للقصر فلا تغفل قوله او تشكيك للسامع اه قد يقال للمخاطب في اما
المبوب بمثلها اقوال فقال ابو علي وعبد القاهر ان اما في قولك اما زيد
واما عمر ليست عاطفة لا الاولى ولا الثانية والعاطفة لعمرو الواو وهما للتردد
والتقسيم وقال الامام الاندلسي مجموعهما هو العطف والواو قد عطف
اما على اما حتى صار الحرف واحدا وهما قد عطفا عمرا على زيد وقال بعضهم
ان العاطفة اما الثانية دون الاولى وح يكون الواو لعطف اما الثانية على اما
الاولى فتكون اما الاولى للتردد فقط واما الثانية للتردد وعطف عمرو على
زيد في المثال المذكور قوله مخصوصا في العطف بالواو اه انما قال هذا اذ يميز
موضع العطف في الجمل من غير موضعه في الواو وسيما اذا لم يكن للجملة محل من الاعراب

غيره جدا قوله وينصب ما بعده بتقدير اعني آه وقيل ان لا النفي وسمي بمعنى
مثل اسم لا واذا وقع ما بعدها مرفوعا يكون خبر مبتدا محذوف والجملة صفة
ما اى لا مثل شئ سوا العطف بالواو وكثيرا ما يحذف عنها كليهما لا فيقال اكرم القوم
سيما زيد قالوا وقد يقع بعدها الجملة الحالية مثل القبيح سيما وهو يليح والعامل فيها
ما في كلمة سيما من معنى الفعل اى لا مثل للمحة في هذه الحالة فان المحبة فيها اقوى
منها في سائر ما فيه اشارة الى قيام الحال مقام الظرف قال الشارح الفاضل
في اثنا شرح ديباجة المواقف والجملة الحالية مأوله بالظرف نظرا الى قرب
الحال من ظرف الزمان ففيه وقوعه صلة لما يخ يبطل ما قاله الرضي فيام الحال
مقام الظرف لا نظير له في كلام العرب قوله لا يتجاوزه الى غيره اه اى الى غير
المسند اليه فيكون احترازا من التخصيص اثبات الاحوال للمسند اليه لا للمسند
كما توهم فلا يرد ان تخصيص المسند بالمسند اليه راجع الى المسند فوجب ان يورد
في باب احوال المسند قوله او افعل من كذا اه لما كان افعل التفضيل مشابها
بذي اللام قام مقامه ووجه مشابهته ان مخصصه اعني من ملتبسة به ومتحدة
معه كما ان مخصص ذي اللام حرف متحد معه اعني اللام ويكون من التفضيلية
كلام التوضيح معنى لاجتماعهما فلا يقال الافضل من زيد قوله او فعلا مضارعا
آه اجاز الحاوي وقوع الفضل قبل المضارع لكونه مشابها للاسم وامتناع دخول
اللام عليه فشابه الاسم بحرف قال الله تعالى ومكروا ولئك هو يبور قال الفيروز
ابادي وما استدل به من قوله تعالى ليس بقاطع اذ يجوز ان يكون
مبتدا، ما بعده خبره وقال الحاوي ولا يجوز زيد هو قال لان الماضي لا يشابه
الاسماء حتى يقال فيه كانه رسم بمنع دخول اللام ورد الرضي بقوله تعالى
وانه هو اضحك وابكى وانه هو اماتا واحيى وقد اجازوا الفصل بين الخبر من

اذا

اذا كان للمبتدا، خبران معرفان باللام نحو هذا الجلوس سوا الحامض حتى
لا يلتبس الخبر الثاني بنعت الخبر الاول قوله وقد صرحوا بان الفصل يعرض من
النعت والحال اه في شرح الرضي هذا في اصطلاح البصريين قال المتاخرون منهم
انك اذا قلت زيد المنطلق جاز ان يتوهم السامع كون المنطلق صفة
زيد فينتظر الخبر فجئت بالفصل لتعين كونه خبرا لا صفة والكوفيون يسمونه
عمادا لكونه حافظا لما بعده حتى لا يسقط عن الخبرية كما العماد في البيت الحافظ
للسقف عن السقوط قوله على طريقة قولك المنطلق زيد آه في افادة قصر
المبتدا، على الخبر فان قيل اذا جعل كل واحد من المبتدا، والخبر معرفا باللام الجنس
احتمل ان يكون المبتدا، مقصورا على الخبر وان يكون الخبر مقصورا على المبتدا،
فما ذا يتميز احدهما عن الآخر قلنا هناك قصر المبتدا، على الخبر اظهار لان القصر
مبني على الاستغراق وشمول جميع الافراد وذلك بالمبتدا، اشبه اذ القصد
فيه الى الذات وفي الخبر الى الصفة قوله وافاد تاكيد ثبوت المسند للمسند اليه
آه فان اللفظ الحامل لمعنيين قد يجئ ولا حدهما مع هذا الاحتمال لا يثبت
ان الفصل قد يفيد معنى الحصر اى حصر المسند اليه في المسند او تاكيد هذا الحصر
قوله فكان تنكير الدابة ايضا آه اى للنوعية ليناسب ما قالوه ان آدم
وحوا وعيسى عليهم السلام لم يخلقوا من نطفة ولا ما، اذ يصدق على
هذا النوع من الدابة انه خلقه الله تعالى من ما، باعتبار خلق اكثر افراده
من ما، مخصوص ونفس مليه سايرا لانواع قوله والا اعتبار كونه نطفة آه
اى اعتبار ذاته من غير ملاحظة الاضافة والتعلق قوله ولم يتعرض لجعل
التنكير آه تعريض لصاحب التلخيص حيث قال ومن تنكير غير المسند اليه
للافراد او النوعية نحو والله خلق كل دابة من ما، قوله وجعله تميزا لا وجه له

وما الحاوي الذي تقدم ذكره

آه نقل عنه اذ ليس ههنا مفرد ولا نسبة يحتاج الى تمييزه انتهى اورد
عليه بان نسبة علم المعرفة الى ضمير المخاطب في قوله لانك لا تعرف
يحتاج الى التمييز فانها يحتمل ان يكون حقيقة او ادعاء والجواب ان هذا
على تقدير عدم ذكر قوله او بجاهل واما على تقدير ذكره فلا يحتاج النسبة
المذكورة الى التمييز لانها يتبين كونها حقيقة بسبب ذكر مقابلها قوله
اى قلت شبهها الخ قوله مشبها على صيغة المفعول وانت قايم مقام فاعله
قوله او معناه هل لكم رغبة في معرفة حيوان آه قال صاحب الكشاف
هل لك في كذا او هل لك الى ان كذا كما تقول ترغب فيه وهل ترغب اليه
قوله لانه بمعنى تجد وهو يحتاج يكون بجرا، فعلا فلا يحتاج الى الفا، ولهذه النكتة
ترك الفاء قصدا اعني مالك مورقا آه قوله مورقا على وزن اسم الفاعل
حال من ضمير المخاطب في لك والعامل معنى الفعل كانه قيل ما وقع لك حال
كونه مورقا قوله رايناه فيه لطايف عجيبة سال عنها الناظر آه اعترض عليه
بان من راى لطايف عجيبة في قول الخارجية يعلم سبب هذه اللطايف
اذا ادراك اللطايف لا يكون بدون ادراك سببها فاذا علم ان سببها
ما ذا فلا وجه للسوال عن سبب اللطايف ورد بان المراد من اللطايف
العجيبة الهيئة كون شيخ الخابور مورقا حال الخرف على ان طريق لا ما ذكرته
من اللطايف المعلومة فيكون الاستفهام في الوجه الاول محمولا على حقيقته
بخلاف الوجه الثاني اعني قوله او على انها آه فالاستفهام في مالك مورقا
على هذا الوجه لا يكون محمولا على حقيقته بل على الانكار فكن على بصيرة في الفرق
بين الوجهين المذكورين وقد يقال اراده علم شيء بظنه يستلزم اراده
جهل بغيره غفلة عنه بناء على ان اراده علم شيء يستلزم اراده جهل بنقيضه

وقولك كالك لم يخرف يكون حج تتمة وقيدا لقوله مالك مورقا لا بيانا
قوله لان البخاري ههنا دل على انها وليست آه يفهم من ظاهر ما ذكروان
ان الشاعرة كانت والهة بحيث لم يفرق بين من يخرف ومن لم يخرف لكن
هذا ليس ما فهم اذ لا يلزم كون كل مدلول منحققا في نفس الامر في فن
البلاغة حتى يتوهم ما فهم قوله الدالة على ان الاستخبار ليس على حقيقته آه
او شان علام الغيوب ان لا يستخبر عن شيء فحينئذ يكون سوقا للمعلوم
مساق المجهول وانما قال هذا رعاية للادب الشرعي والادب في ذلك
قوله لو اخبروا بانكم ان تولينم آه اى لو لم يقل فهل عسيتم قوله وناعيا
حال من الاستخبار ايضا آه اى كما ان متضمنا حال منه فيكون من قبيل
الاحوال المترادفة وقد يجعل حالا من ضمير متضمنا فحينئذ يكون من المتداخلة وهذا
ضعيف لان هذه الحال كانها مفسرة للحال الاولى يرشدك اليه التامل
في جانب المعنى قوله يقال نعى عليه سفواته الخ قوله سفواته نعى وقد قيل ان
النعي كما يكون للمعنيين احدهما الاخبار بالموت والثاني الاظهار مما لا يجب ظهوره واذا
كان كذلك يحتاج بعلى يتعين للمعنى الثاني قوله وجعل كلما اذا في مثل اذا عرض واما اذا كان
زايدة اولى كما في قوله حتى اذا سلكوا آه هذا ما وعده في قول المص او كما
اذا قلت المفتي الذي يومن ويصلي ويزكي وفيه رد لما قال النفتازاني
وعلى ما ذكر يمكن ان يقال في توجيه قول المص واما الحالة التي آه لكن لم يلتفت
اليه الشارح الفاضل لكثرة وقوعه ووقوع ما يقوم مقامه كلفظ متى
في بعض الحالات فتدبر قوله حتى اذا سلكوهم آه ادخلوهم في قناعة
اى طريقها وهي بسم عجمة عقبة وقوله سلا اى طردا مصدر فوك شلت
الابل شلا اذا طردتها اى سلكوهم اسلاك شلى او حال من فاعل اسلكوهم

ای اسلکوهم طاردین طردا مثل طرد الجماله وهی اصحاب الجمال قوله کما یطرد
فی موقع النصب صفه مصدر وما مصدریه ای مثل طرد سولاء الشوذا قوله
لقصده ایراد حدیث التجاهل آه ای فی الواقع لان التجاهل لایکون فی
المخاطب قوله ثم مثل لهذه الاربعه بجملتین آه ربما یقال قوله حضر رجل اذا کان
مثالاً للاخر الکلام یمکن لک توجیه الزیاده علی هذا القدر لسامحک بان یقول
حضر رجل بلغ فی کمال العظمه فی باب الوجوه لیه هذا لایکتنه کهه فیفید زیاده
التنویف علی القدر المذکور وکجاب بانه یرجع الی الامور الواقع ویخرج من قبیل
الاخر الکلام والکلام قوله فهو من قبیل ارتفاع الشان آه ولایهم الاول
من الاعتبار الاخیر وبالجمله ان الحص اورد احد عشر مثالا واشار الی الاول
فقال فولهم شر اهر ذئاب من الاعتبار الاخیر قوله ان الفضله فی الغایه الی آخره
مثل ما یفهم التعظیم من تلک الوجوه فی قوله اه او کصیب من السماء علی
ما ذکره صاحب الکشاف قال وفی الصب مبالغه من جهه الترکیب والبناء
والتنکیر قوله ای الاطنا قلیلاً مستحقراً آه ملحقاً بالعدم فیصح الاستثناء
المفرغ ویظهر کونه بعضا من المستثنی منه الاعم المحذوف ای لا نظن
شیئا من الظن الا هذا النوع وبالجمله ان امثال هذا الترکیب تحمل علی
النوع بحسب التنوین للتحقیر او التعظیم او غیر ذلک مما یناسب المقام وبجانه
او صحناه بحل الاشکال المورد علی ما ذکره بانه لیس مصدر نظن محتملا غیر الظن
مع الظن حتی یخرج الظن من بینه وعلی هذا لاحاجه الی ما ذکره بعض النحاه
من انه تحمل علی التفخیم والتاخیر ای ان نحن الا نظن ظنا قوله والاقتضاء
یتعدی الی مفعولین آه قد یقال ان الاقتضاء اذا کان بمعنی الطلب یتعدی الی
واحد وان لم یکن بمعنی طلب یتعدی الی مفعولین قوله لانه مؤول بهذا اللفظ

الی آخره فعلی هذا یکون لفظ حاجب معرفه باعتبار ملاحظه المعنی فارادة اللفظ
بذلک الملاحظه لایعتبر منافیه لکون ارتفاع للمعنی لا للفظ کما توهم قوله ودعوی
وضع المهملات لانفسها محمالا یلیق الیه آه قال فی حاشیته للکشاف والتحقیق
انه اذا اریدالحکم علی لفظ بلفظ به نفسه لم یحتج هناک الی وضع ولا الی دال
علی المحکوم علیه للاستغناء بذاته عما یدل علیه فیشارک الالفاظ کلها فی صحه الحکم
علیها عند اللفظ بها انفسها وانما نحتاج الی ذلک اذا لم یکن المحکوم علیه لفظا
او کان ولم یتلفظ به نفسه فینصب هناک ما یدل علیه لیتوجه الحکم الیه وما وقع
فی عباره بعضهم من ان ضرب ومن اخواتهما اسماء لالفاظها الدالة علی معانیها
فکلام تقریبی قالوا ذلک لقیامها مقام الالفاظ التی تحصیل الکرام قوله اقتضی لهم
من حمله علی النوعیه اه وذلک لان المقصود بیان بعد حال الکفار عن الادراک
والتعظیم فحمل الحص اول علیه اذ التعظیم یستلزم نوعیة ما ایضا فیجتمع الفائدتان
ولذا لم یعرض الحص تنکیر غشاوة للنوعیه قوله والعموم مستفاد من تساوی
نسبة الجزا الی افراد الجنس کما مر آه ای فی آخر بحث التاکید فلیرجع الیه قوله
فیقدم المسند الیه آه المقدم ضربان تقدم علی نیة التاخیر وتقدیم علی نیة التاخیر
الضرب الاول تقدیم معنوی والکلام لفظی الی آخره فیه سره علی ان تقدیم المسند الیه
لیس بواجب ولذا فسر الاصل بالراجح فتدبر قوله الا اذا کان فی الجمله التی
فیها نکره مؤنث غیر فصله آه فیه ان هذا لایقال هی زید قایم لعدم المؤنث فی
الجمله المغیره ولا یقال ایضا هی ابصرت هندا لکون المؤنث فی الجمله المغیره
فضلته قوله وکلمه عن فی قوله عن قریب بمعنی بعد آه ومنه قول الشاعر
فتدارکوها اغرا عن اول ... وبوارثوها کابرا عن کابر ای ورثوا کابرا
بعد کابر وقد یقال یجوز ان یکون بمعنی فی قوله ولا بک عن جمل الوعاعة

قال الفناری ان کل لفظ وضع لمعنی اسما کان او فعلا او حرفا فانه علم یعرف به نفس ذلک اللفظ من حیث دلالته علی ذلک المعنی او الفعل او الحرف مستلزم لوضع لفظ آخر علما مستلزم لوضع لفظ آخر وهلم جرا الی ان ینتهی الی لفظ یعرف به نفسه فقط وهو العلم المتقدم ذکره وبما ذکره سقط ما قیل انه لم یعرف علم علی ذلک التقدیر مطلقا حتی یرد علیه ان الاعلام کلها تحتاج الی العلم بالاوضاع فکیف یعرف بها ذلک اللفظ فتدبر

لام
علی قیاس الاضافة المعنویة واللفظیة
قوله فناسب ان یعبر عن ذلک فی اللفظ صح
واما الحال الذی تعقبه تقدیم
واذا لم یدخل توابع المبتدا ظاهرا ان یکون
مبتدا فی الجمله کما فی اذا دخلت حارتونا
فضلته ایضا کما فی قولک کان ابانا الا الاجلاء
وتقول ما سوی قام زید مستقیم منه

واینا ای فی جمل الرباعة قوله ورح الفتی آه السن العمر والمضاف محذوف
ای علی زیادة السن وخبر مفعول برید قوله وهو السر فی التزام تقدیمه آه
یعنی ان الشئ اذا ذکر مبهما ثم فسر کان الدواعی عند النفس قوله اذ له خواص
اخر کالقصر آه لما کالایماء الی وجه بناء الخبر وکالتعویض عما ذکر فی الموصولیة
لان الخبر فی هذا الباب اسم معرف فی ذیک جملة قوله وبدل نصب علی الحالیة
بتاویل النکرة آه انما قال هذا لانه عرف بالاضافة الی قولک نقل عنه کانه
قیل بدلا من قولک ای مبادلا وواقعا موقعه ولاشک ان جعله ظرفا
تقدیریا اولی کانه قیل کما اذا قلت مکان قولک زید منطلق اجعل ساق
کلامه وان اقتضی تقدیم هذا الوجه لکن لما کان فیه تقدیر وتغییر کونه بدلا
اذ سوغا عن هذا وان کان الجعل المذکور ادنی بناء علی ان المحل قبل المکان
لا یحله مقام البدل فتدبر قوله مثل اولا للاخبار عن المسند آه لعل السبب فی
جمیع ما ذکر سوی ان یخبر عنه فی باب الذی یکون خبرا فی المعنی تفکر قوله حالا ان یراد من فاعل تزحلقه او تصیر آه نقل عنه وقیل بهما حالان من فاعل یعمد علی التداخل او المتداخل وهو بعید لفظا ومعنی لان وضع شئ مکان اخر خلف یتعلق بالزحلقة وقیدلها انهی یرید بهذا الدلیل نفی حالیتها من فاعل یعمد لاتخصیص الدلیل بالزحلقة حتی یرد بان ما ذکر کما یقتضی ان لا یقع قوله واضعا حالا من فاعل یعمد یعضه ایضا الا یجوز وقوعه حالا من فاعل یصیر کما توهم قوله وان الضمیر لا ینصب مفعولا الاولی ان یقال بدله وان الضمیر لا یعمل آه لان الضمیر لا یرفع ولا جر ایضا نقل عنه قیل انما قال لا ینصب مفعولا لان الضمیر منصب التمیز فی ربه رجلا ورد بانه لا معنی للاخبار عن الضمیر فی ربه رجلا وهذه الرد مردود بل الصواب ان یقال الضمیر الذی نحن بصدده راجع الی مذکور فلا ینصب شیئا

فان

اصلا انهی وجه کونه مردودا ان الاخبار عن الضمیر فی ربه انما هو لنصبه التمییز
لا لانه یصح الاخبار عنه حتی یرد بانه لا معنی للاخبار عن الضمیر فی ربه قوله بلا اعتبار
تقدیم وتاخیر آه ای بلا اعتبار التقدم والتاخیر الذین المعتبرین فی صورة افادة
التخصیص قوله بمنزلة اسنادهما الی المبتدا آه وذلک لان الظاهر من اسنادهما
الی المبتدا اسناد الفعل الیه اذ المبتدا والضمیر فی المعنی واحد قوله انما یکونان
لمستهل الکلام آه ومفتتحه لا بمجرد ذکره فی الکلام الا یری انهم سعاة لون و
وسطرون بایراد امثال هذا فی مستهل القصائد وابتدائها وهذا ظاهر
عند من له ادنی دربة فی اسالیب الکلام قوله مل من المضارع فانه یفید استمرارا
تجددا آه بیان ذلک ان المضارع یدل علی زمان الاستقبال فناسب ان
یقصد به التجدد المستمر فی عرف اللغة بقرینة تدل علی ذلک القصد وههنا ان
کیف قرینة دالة علی ما حققه الشارح الفاضل ومن توهم ان المراد من المضارع
ان یکون خبر المبتدا فیلزم منه تقدیم المسند الیه اذ لو اخر لکون الجملة فعلیة
فلا یحصل المطلوب فقد خبط خبط عشواء قوله دون وصفیة الخبر له آه والظاهر
ان المناسب ح ان یقول دون وصفیة الخبر لکنه لم یقل ولذا اخر هذا الوجه
وان لم یتوجه علیه ذلک البحث قوله اذ لا یناسب شیئا من الممثلین اه نقل عنه
انهم لا یناسب اذ الظاهر انه لم یقصد انهم حصروا لاغیرهم او انه لیس بمتعین
غیر انهی قد یقال الحصر علی سبیل المبالغة او دخل فی المدح والیه اشارة فیما بعد
وانت خبیر فلا تغفل قوله وانت خبیر بان حمل التخصیص منها علی القصر الی آخره
ای قصر الخفة علیهم فی الاول ونفی الحلاوة والمرارة عن المخاطب فی الثانی واما نفی
قصرهما علیه بان اعتبره اولا لتقدیم المسند الیه ثم توجه النفی الیه فیهما حل عن
المقام قوله والحوار آه بالضم وبالجاء المهملة ولا یزال حوار حتی یفصل فاذا انفصل

بقی ان ما ذکره الفاضل لو سلم انه یجوز
الاخبار عن الضمیر فی ربه رجلا والاغماض
عما ذکرناه مسلم

وانا نقول ان الکلام یضعون الکلام
فلا تعلق له بالمقام فتدبر منه

الدربة بالضم والسکون
الممارسة منه

عن اتمه فهو فصل كما اشير اليه في الشرح قوله فتلك الاشياء
مثل ان يقصد في ابتداء الكلام الى تحقيره الخ بذا قيد في الكل وفيه
رد على قول من عطف على قوله متى تهز بمعنى او كما مثال ذلك من الامثلة
والابيات قوله اذا اريد تجهيل افادته قدم الخ فيه نوع مخالفة
لما تقدم من قوله فيطل ما توهم من ان التفاعل الخ قوله وبالعكس الخ
وذلك لان قصد تشويق السامع الى الخبر يقتضي تاخير المسند وتقديم
المسند اليه قوله باحالة تاخير كل منهما على تقديم الآخر الخ نقل عنه
بقال احال بدينه على كذا فقوله احالة تاخير على طريقة قول الملخص بواظبتها
وقد مر توجيهه انتهى يعني ان الاصل ان يقال مواظبته عليها الا ان الملخص
نزع الخافض وعدى المصدر اعني المواظبة الى الضمير قوله ومن البين
في ذلك آه اي في كون او بمعنى الواو مستعارا لمعنى الجمع وانما كان هذا
لان الاخبار ستة ان اتفق اذا كان الخبر عنه متعددا يصح ان يخبر
عنه بالاستواء فقائل قوله تع وقالوا الخ قيل التقدير فقالوا لليهود
والنصارى فذكر الفريقان على الاجمال ثم ذكر ما لكل منهما فالمتعدد ان
قول اليهود يقتضي ان يكون داخل الجنة هودا وقول النصارى يقتضي
كون داخل الجنة نصارى وما وقع عليه اتفاق المقتضيين هو الاحدين
مطلقا والموكول الى السامع هو التعيين بان يقال ان تقييد المسند اليه
المنكر بالتوابع يقتضي تخصيصه وعدم التقييد بذلك يقتضي اطلاقه قوله
متعلق من حيث المعنى فكل واحد من الاطلاق والتخصيص آه انما قيد بهذا
دفعا لتوارد العاملين على معمول واحد وبتبينها على انه ظرف لما على التارع
قوله لقصر المسند اليه آه معنى قصر المسند اليه على المسند ادعاء ان

ادعاء ان المسند اليه لا يوصف الا بالمسند اي لا صفة له غيره ومعنى
قصر المسند على المسند اليه ادعاء ان المسند ليس صفة الا للمسند اليه
اي لا موصوف له غيره قوله لمزيد الايضاح آه ويجوز ان يكون وجه العدول
مبنيا على شوقه الى ما سيأتي من المباحث الآتية الشريفة من اخراج
الكلام على خلاف مقتضى الظاهر قوله فالصواب فيه اعتقاد ثبوت احدهما
آه وهو مقرر في ضمن قوله الا ملك كريم والخطا فيه هو التعيين وهو منفي
بقوله بذا بشرا اعترض عليه ان التعريض بهذا النفي مستدرك لانه
مقرر في ضمن قوله ان هذا الا ملك كريم واجيب بان التعريض بالمنفي
وان كان مقررا في ضمن ما ذكر الا انه قصد الى المبالغة بالتصريح في حسن نعم
قوله والخطا، هو التعيين آه اعترض عليه بان كون التعيين خطا، ينافي
كون الصواب اعتقاد ثبوت احدهما مطلقا اذ التعيين في الخطا، يستلزم
التعيين في الصواب فيكون الصواب معينا واجيب بان المقصود بما
ذكر توجيه في تقرير الصواب بما يمكن ويتيسر فوجه الصواب اعتقاد
ثبوت احدهما مطلقا لاجل الضرورة قوله فكما واحدا مشوبا بالصواب
وخطا، آه نقل عنه حيث مثل به للحكم الواحد المشوب بهما انتهى فيقال
هذا التاويل غير جار في قصر القلب بل لا بد فيه من تاويل آخر واليه اشار
بقوله من اعتقاد السامعين يكون يوسف عم على احد الوصفين آه
فان اعتقادهم يكونه على احد الوصفين بعينه حكم واحد مشوب بصواب
وخطا، وان كان في الحقيقة حكمين قوله اي فانت تقول آه اشار بهذا
التفسير الى ان الفا، على تقدير الرفع جواب شرط محذوف قوله بلا تغيير
في وضعها آه اذ الوضع يقتضي تقديم المسند اليه على المسند وتغييره بتقديم

كمد مثل مهمول زيد اى لاجواد قوله وعليه آه قد يقال الاصوب ان يقال
مالكى الله باظهما فاعل لحكى او باستعارة يلزم كون الضمير موصوفا بقوله عزوجل
والضمير لا يوصف فى شرح الرضى واجاز الكسائى وصف ضمير الغائب فى
نحو قوله تع الا هو الرحمن الرحيم وقولك مررت به المسكين والجمهور يحملون
مثله على البدل قوله قلت لعله نظر آه نقل عنه هذا الجواب منظور فيه كما ترى
فان النازل منزلة المشار اليه لا يكون مشارا اليه حقيقة والاولى ان يقال
النكتة المذكورة فى هذه الامثلة هناك لم يعتبر فيها كون اسم الاشارة
موضوعا موضع الضمير بل اكتفى فيها باعتبار اسم الاشارة وحده كما دلت
اليه اشارة انهى وحصول ما سبق هو ان كمال العناية بمميزه لا يتوقف
على اعتبار كون اسم الاشارة فى موضع الضمير مشتملا على ملاحظة الصفات
السابقة وقد يقال الظاهر ان المصراد بقوله واعلم ان جمع ذلك جميع المسائل
التى صدرت وعنونت بقوله واما الحالة التى اما يغنى عناه فعلى هذا لا يتوجه
السؤال لان هذه الامثلة ليست منها ولا موردة فيما تقدم من جهة انها خرجه
على خلاف مقتضى الظاهر قوله كم عاقل عاقل اى كامل فى عقله آه فيه ايماء الى
ان الثانى صفة للاول كما تقول مررت بك والملك صفا صفا فان هذا
من قبيل تكثير المعنى اعنى جمع السور وصفوفا مختلفة قوله اى اعرفه هذا معنى آه
اشار بهذا التفسير الى ان الاعيا متعد بمعنى الاعجاز ولو جعله لازما كما هو
الاكثر وجعل اسناده الى المذاهب اسنادا مجازيا لاجل المبالغة لكان
له وجه قوله هو جعل الاوهام حائرة آه فيه اشارة الى وجه بعدية ترك
الى مفعولين اعنى الاوهام وحائرة قوله فى انتفاء المشار اليه بحسب آه
تقييد المشار اليه بمنفى يحس اشارة الى اندفاع ما قيل من انا لا نسلم

كون اسم الاشارة فى موضع الضمير اذا لم يكن ثمة مشار اليه اصلا وحاصل
الدفع انه لم يلزم من انعدام المشار اليه الحسى انعدام ما يصلح لان يرجع اليه الضمير
مطلقا بل يجوز ان يرجع الضمير الى ما يكون مذكورا سابقا فى اللفظ وان لم يكن محسوسا
مشاهدا لكونه معدوما مثل ان يقال الكمال الذى حصل عمرو فى هذه الساعة
هو لك فاورد بدل قوله هو لك هذا الكمال لك استهزاء قوله واشجى من
سجى بالكسر آه اى على حد علم يعلم واما شجا يشجو فهو متعد من باب نصر
يقال سجى فى هذا الاحراى اوجنى والبيت لابن الدمينة كما طب جبينه اماما بان
بقول تعالت آه قوله يحتمل ان يكون راجعا الى المخصوص آه اى الى زيد
المذكور لفظا لتقدمه عليه حكما فيكون الضمير واقعا موقعه لا موقع المظهر
واعلم ينتظم المصراضمير الشان فى سلك قوله ربه رجلا ونعم رجلا بل ذكره
على حده لان ضمير الشان يسمر بالجملة وضمير رب ونعم بالمفرد قوله لتعقى الكلام
آه معمول منتظرا واللام للتقوية قوله الا بذكر النكرة آه ح لسف ينتظر عموم الكلام
ورد عليه انه يجوز ان يعلمه بقرينة اخرى والغرض فيما اذا علم ان فيه ضميرا ولم
يعلم انه لاى شئ او تخصيص تقليل المص بضمير الشان ليس كما ينبغى فان قلت
لو قيل الشان زيد عالم يحصل الابهام والتفسير ايضا اذ لم يفهم من الشان
انه اتى اخر فيه فيبقى السامع منتظرا فوضع المضمر موضعه لا يفيد قلنا قد يفهم من الشان
مفهومه ولا يفهم من الضمير قطعا فيكون انتظاره ح اشد وابلغ قوله كما فى الآيتين
آه فيه ايماء الى بيان وجه ايراد سما عقب قولك ليتمكن وقد يقال ليتمكن
متعلق بقوله وقولهم زيد عالم آه لان الاستشهاد على ما ذكره فى الاثنين
مختص بضمير الشان قوله واراد بالمظهر غير اسم الاشارة الملبس الى اخره
نقل عنه اى الملبس من بيان وضع اسم الاشارة موضع الضمير انهى يعنى انه

فائدة زائدة
وقع على هذا يحصل فضل
تأمل مسئلة منه

سبق بيانه وعصله بحيث لايحتاج الى ايراده ثانيا فطعا فداك فقل آسم ع
حص المظهر بغير اسم الاشارة فاصحل ماقيل حتى سبق بيان وضع الاشارة
موضع الضمير لايقتضى تخصيص ارادة المظهر بغير اسم الاشارة قوله فانه تفيد
تمكين مابعقبه كما مر آه اى من قوله ووضع المضمر موضع المظهر ليتمكن فى ذهن
السامع مابعقبه قوله ان تسألوا الخ تعط الخ سائله آه هذا المصراع من
ابيات لحماسة واخره والدرع محقبه والسيف مقروب قوله محقبه اى موضوعة
فى المحقبة وهى الوعاء الذى يوضع فيها الثياب وغير ذلك وقوله مقروب
اى موضوع فى القراب وهو غلاف السيف قوله دون فصله بذلك آه
اى فى قوله فذظرت بذلك مع كونها خارجا عن بابه وبما اوضحه اندفع
ماأورده بعض الشراح من ان الواجب اما عد ذلك من فصل الخارج
اوترك التعرض لقوله ونظره خارج باب لمسند اليه قوله وبترك الحكاية
آه اى ضمير المتكلم وقوله الى المظهر متعلق بمحذوف تقديره وبترك الحكاية و
وبتوجه الى المظهر كما فى قوله انتهوا خيرا لكم بمعنى انتهوا عن الشر واقصدوا
خيرا لكم قوله كانه قيل ترك الخلفاء آه وذلك لان اترك فعل خاص فكانه
قال ويفعل هذا الفعل وهو الترك فعل الخلفاء قوله ولم يدخل بينهما او
اولتقاربهما آه اى لم يدخل المصنف بين ادخال الروعة وتزيينه بينهما بنه
لفظا اولتقاربهما وجه القرب ان الاول ادخال الخوف ابتداء والثانى
استزادة الخوف الحاصل قوله سوعطف على ماتقدم نظرا الى المعنى نقل عنه
وهو مجرور محلا معطوف على ماتقدم بحسب المعنى اذلا يجوز عطفه على غرض
ولا على ادخال الروعة كما لايخفى انتهى اما الاول فلان المعطوف حينئذ من الامثلة
والاغراض المخصوصة والمعطوف عليه من تتمة الضابطة مع كونه غرضا مطلقا

واما الثانى فلان المعطوف غرض عام لايختص بقول المخلفاء، ولا يختص بقول
بقول المستعطف فظهر انه معطوف على ماسبق بحسب المعنى كما اوضحه
قوله فان المضمر خصوصا المتكلم لا يوصف آه ولذا لم يقل انا القاضى
فان قلت لو قيل انا القاضى ولم يكن صفة له فما وجه اعرابه قلت الظاهر
انه بدل على مذهب الاخفش حيث جوز ابدال المظهر من ضمير المتكلم بدل
الكل من الكل نحو فى المسكين ونقصان تعريف الناشئ عن الاول لايضر
كما فى ابدال النكرة الموصوفة على المعرفة نحو مررت بزيد رجل عارف
او رب نكرة افادت مالا يفيده المعرفة وان اشتملت المعرفة على فائدة
التعريف التى خلا عنها النكرة وفى هذا المقام تفصيل فاطلب فى حواشى
الشارح الفاضل على المطول قوله فى قولك افضل العصر اذ حيث لم يقل انا او الحاكم
على وضع موضع انا افضل العصر للتعظيم قوله اى ولا النقل مطلقا كنص بهذا
القدر آه فى هذا التقرير اشارة الى دفع ما افاده التفتازانى من الشارح
حيث قال فى قوله ولا هذا القدر او فى شارح لان ظاهره ان النقل عن الحكاية
الى الغيبة لاكنص بهذا القدر اعنى النقل عن الحكاية الى الغيبة ومن قال على
ماذكره الشارح الفاضل لايلزم الشارح ولا عدم اكمالية لتعميمه فى المنقول عنه
لكن فيه ركاكة لان اتحاد النقلين صرح فى عبارة المتن فقد وهم قوله
فالاقسام ستة آه حاصله من ضرب الثلثة فى الاثنين لان الحكاية تنقلب
الى الخطاب والغيبة والخطاب الى الحكاية والغيبة الى الحكاية والخطاب
قوله وهو بعيد جدا آه نقل عنه اذ الحذف فى التقرير مما يلتفت اليه
قطعا خصوصا اذا لم يكن هناك قرينة ظاهرة انتهى وجه عدم الالتفات
هو ان الاضمار فى مقام التقرير يخرج عن ان يكون تقريرا فيحتاج الى تقرير آخر

اى فى طلب العفو والرحم
سلمه
وقد يقال يجوز ان يكون وصفا مقطوعا
مرفوعا كما قالوا فى قوله تعالى بحمد الله الرحمن الرحيم الغنى
لاريب فيه الذين خسروا انفسهم فهم لايؤمنون الرحمن الذى
خسروا او منصوبا بفعل مقطوع لفصد الحمد اما وقع
الحمد او منصوبا بمضمر سلمه

مع ان وقع الشارح مبتدأ وى
فيه نظر سلمه

والغيبة ه

قوله هل لايبعد ان يجعل مثل انا الذى آه انما قال هذا ولم يجزم لان ضمير المتكلم
فى مستثنى مثلا ان نظر الى مطابقته للمبتدا، اعنى انا يكون جاريا على مقتضى الظاهر
فلا يكون من الالتفات وان نظر الى مخالفته يكون جاريا على خلاف مقتضى الظاهر
فيجعل من الالتفات قوله لايوجب كونه من مباحث البيان آه رد على من
زعم ان الالتفات من حيث انه ايراد المعنى الواحد فى طرق مختلفة فى الوضوح
من علم البيان وبيان مراد صاحب الكشاف اشار الى منشاء غلطه
فتفكر قوله كسائر التجريدات المندرجة تحت قواعده حاصله ان مسائل العلوم
قواعد كلية فالتجريدات المندرجة تحت تلك القواعد لايكون مسائلها بل يكون
ثمرة لها قوله كما حققه فى موضعه اه نقل عنه وسيأتى تمام الكلام فى علم
البديع انهى قال فيه اشتراك العلوم فى المسائل جائز نزل دافع ولا استحالة
فى انه اذا قصد بالالتفات مثلا رعاية مقتضى الحال كان موجبا للكلام حسنا ذاتيا
واخلاقيا فى البلاغة واذا اتى به فى مقام لايقتضيه ولا يدفعه كان موجبا له
حسنا فارجاعه بلاغة قوله من ملئ الاناء بالكسر آه نقل عنه ملئ بالكسر
بمعنى الامتلاء مذكور فى المقدمة وقد يقال املاء اسم تفضيل للمفعول من ملأت
الاناء وليس بشئ وكذا جعله من المحالات بمعنى المعاونة سخيف جدا انتهى
اما الاول فلان اسم التفضيل بمعنى المفعول قليل نادر واما الثانى فلان
المحالات من المزيد واسم التفضيل لايبنى من المزيد قوله اما حرم الا اخره
الحرم ما يتعلق بملك الشخص وغيره التصرف فيه وما ذكره دعاء لهم بيقاء
العز والعوض والاجتماع ليتوانر منهم الاكرام للضيفان كما يدل قوله لاخرت آه
قوله استيناف لسان السكنار الثوب آه كانه قيل قد علمنا حسن الالتفات
وفائدة تكثيرهم منه فقال قال فلان بانت آه قوله بل يكتفى بمجرد اقتضاء

الظاهر التعبير به آه والذى عليه الجمهور ان مثل ذلك بمجرد نحو قولهم لى من
فلان صديق حميم كما فصل فى موضعه ومبنى الالتفات على ملاحظة المعنى ومبنى
التجريد على اعتبار التغاير ادعاء قوله واسع الباع آه الباع فى الاصل قدر مد
اليدين وربما يعبر بالباع عن الشرف والكرم والمراد ههنا فكانه قال
واسع الشرف والكرم اى كثيرهما قوله واهملنا التفاوت من الخطاب آه
قيل هذا من قبيل اطلاق الالتفات على نفس القول الجارى على خلاف مقتضى
الظاهر وامثال ذلك كثيرة فى عبارة المصنفين قوله والرواية بالفاء
بينهما وجه هذه الرواية مبنى على العرف وذلك مما يختلف بحسب الامور
والعادات فربما يطول الزمان المتوسط بين شيئين فلا يعد ذلك فى العادة
مهملة كما قيل فى قوله ع وآية لهم الليل نسلخ منه النهار فاذا هم مظلمون فان
مقدار النهار وان توسط بين اخراجه من الليل وبين دخول الظلمة لكن
لما كان دخول الظلال السامل بعد زواله بالكلية بالضوء العام ادراغ غيبا
عظيما ينبغى ان لا يحصل الا بعد اضعاف ذلك المقدار لم يعتد به ولم يعد مهملة
بل جعل دخول الليل مفاجأ لاخراج النهار بلا تراخ قوله لهدمت الا اخره
اى هدمت الحياض وقد كانت قبل ذلك كوله فى وقت قوتها ساكنون
فى محل وبجوز ان يكون لخوله حالا مقدرة من الحياض اى هدمت مقدرا كونها
لخوله قبل ذلك قوله وهم ربا، آه جمع ربة، كتجار بكسر التاء وتخفيف الجيم جمع
تاجر قوله حتى انهم لاجرئون قتيل واحد منهم اه اى قتل واحد من قبيلتهم الا
الا بقتل جماعة من بنى زيد قوله والضمير ليزيد اه تذكير الضمير وتوحيده باعتبار
اللفظ وان كان اسم قبيلة اى ما مجد السيد زيدا عظيمة فى نفوسهم وجدانا
كوجدان ما بين القبيلتين زيدا عظيمة فى انفسهما قوله وحين او عصر على الواو

ينبغى

بدل من بعيد آه نقل عنه اى يروى عصر حان وحين حان استنادا الى انه لامنافاة
بين كون بعيد الشباب وحين حان مشيب ظرفين لشئ واحد على الابدال او
المراد حين ولى الشباب واقبل المشيب انتهى يفهم من مكان كلامه جواز كو
ظرفين لشئ واحد من غير احدهما بدلا عن الآخر بناء على جواز اطلاق الحينين على
الامر الممتد من الشهور والسنة قوله الى ما كانت عليه من الحيلولة بيننا آه
فيه ايما، الى ان بيننا على هذا الوجه ليس ظرفا لما دلت كما فى الوجه الاول
بل للحيلولة المقدرة قوله وجرت ذلك البناء عن ابى الاسود آه وهو عطف
على جاء، نى على طريق اعجبنى زيد وكرمه ولفظه جاء، توطئة لانك لو قلت ودلك
من بناء جرته لاستقام بمعنى قال الراغب البناء، خبر يصدر فايدة غريبة يحصل
علم او غلبة ظن ولا يقال فى الاصل بناء، حتى يتضمن ما ذكر فيكون البناء، اخص
من الخبر قوله اذ القياس تطاول ليلى اه قيل قوله ليلك بتجريد فلا يكون
التفاتا واجيب بانه لا منافاة بينهما ورد بان مبنى التجريد على مغايرة المنتزع
للمنتزع عنه ليترتب عليه ما قصد به من المبالغة فى الوصف ومدار التفات
على اتحاد المعنى وعلى ما وقفت عليه والحق ان ليلك ان حمل على الالتفات
لم يكن تجريدا وان عد تجريدا لم يكن التفاتا قوله وكانه لم يوجد فى اشعار الجاهلية
آه انما قال هذا لانه وجد فى اشعار الاسلامية كما مر من قوله التى عبد العاصى
اناك آه قوله توزيع الالتفات على الابيات آه يعنى حدثت انه اذا قوبل الجمع بالجمع
يوزع الاحاد بالاحاد وههنا ايضا كذلك فتدبر قوله ورد بان اذا لم يكن
تفصيليه آه يريد ان كلمة من لو تعلقت بفعل يتضمنه اسم التفضيل لم يكن تفصيليه
فى لا يتعلق باسم التفضيل فيلزم استعماله بدون الاشياء، الثلثة وهو غير جائز
مع انه يمكن الحمل على التفضيلية كما حققه وبما اوضحناه اندفع ما قيل من

انه

انه يجوز ان يكون من تحذوفا كقوله تع والله يعلم السر واخفى اى اخفى من السر
قوله ولفظ قد اشارة الى الفايدة العامة آه فيكون ح للتقليل لا للتحقيق
كما ذهب اليه التفتازانى قوله كان الغايص الغايز آه انما قال هذا اشارة
الى ان الغوص بلا مبالغة قليل فضلا عن الغوص بالمبالغة كما صرح فى المتن
قوله لما مر من ان الدخيل ليس كالناشئ آه يريد ان المخاطب ههنا ليس من
الناشئ بل من الدخيل فالزم غير مناسب قوله ومما يشهد خبر ليس الا آخره
اى يشهد لصحة، عن وجدان نغمة عند جنايات جان فى التوجه اليه والجملة
بجد نغمة فى كل جزء اشد توجها الى الجانى لانكاره وتوبيخه الى الآخر وعلى
هذا القياس حال تعداد نعم منعم حيث يتفاوت توجه النفس فيه
قوله او ما تراك اه حاصله ان الاحوال العارضة عند اداء الكلام لمخلقه يجوز
ان يعرض فى ابتداء حاله ما يقتضى التكلم بالغيبة ثم يعرض فى وسطه ما يقتضى
الخطاب كما فى هذين القضيتين فيصير لك الاختلاف سببا للالتفات
كما فى قوله تع الحمد لله الى قوله اياك فافهم قوله دون وحدة المخاطب الذى
يليق اليه الكلام آه نقل عنه ويخاطب بقل كان سامعا للكلام السابق
المقول فى حقه على طريق الغيبة وان لم يكن يليق اليه انتهى بل الملقى اليه فيه
الذى كنت معه فى حديث فالظاهر ان يقال شافهاله فالاله اى فى
حقه بالله هل عامل احد آه فيه اشارة الى رد ما ذكره صدر الافاضل
فى خوام السقط فانه ذكر فيه ان شرط الالتفات ان يكون المخاطب بالكلام فى
الحالين واحدا فيما ذكره ليس فى قل للتفات لان المخاطب بالكلام الاول
غير المخاطب بالكلام الثانى والمعتبر عند الجمهور وحدة السامع الذى يتناوله
المخاطب وغيره قوله فاذا انتقل ان يكون عطف على اذا فتح آه يعنى ان

تعداد نعم

وما ذكره فى فايدة الالتفات عن بعض
نشاط الراكب والافاض اصفائه
سببا عدولهم فتفكر سلمه

ان قوله فاذا انتقل متعلق بان يكون اما على التوسع في الظروف واما على
كونه مفعولا لعامل محذوف قوله فكانه ضمن معنى الانابة آه ذهب بعضهم
الى ان الباء زايدة لان زيادة الباء في المفاعيل قياسي قال الله تع ولا تلقوا
بايديكم الى التهلكة قوله لكونه ابلغ آه وذلك لان فعلان صيغة المبالغة والرحمة
مجاز عن الانعام من قبيل ذكر السبب وارادة المسبب لافضائها اياه اذ
مع الرحمة سوالانعطاف النفساني اعني الشفقة والرأفة وهي من باب
الكيفيات التابعة للمزاج والله منزه عنها قوله فان تلك اللطايف مبنية على
ذلك آه فعلى هذا يكون ذكر ما موقوفا عليه لما سنذكر من اللطايف وهذا
اولى مما ذكره السفناقي من انه علم اسمه فيناسبه فيعلم نسبة ونسبة
قوله والاناسي آه وهو مفعول المتعلة واللام لتقوية العمل مثل انا تارك
لكذا قوله وكان يمكنه حال من فاعل النعت بتقدير قد آه قد يقال تقدير قد
اذا لم يكن الماضي واقعا بعد الا والا فالاكتفاء بالضمير وحده من دون
قد والواو اكثر نحو ما لقيته الا اكبر مني لانه بتاويل الا مكبرا لان الاغلب
في الا ان يدخل على الاسم ولفظه قد لا يدخل عليه واحفظه هذا لوجه ازالة
لاستبعاد افراد الضمير آه حيث قال اسائل وسوالنا ولم يتناغر والمعبر عنه
واحد وصورة ضمير الجمع للتعظيم فكذا هذا قوله وللثالث واحدة آه اي نظرا
الى ورود الاعتبارات على اصل واحد وهو التكلم على صيغة الحكاية وان كان
ذكر هذه النكتة في مواضع متعددة فلا تغفل قوله واللام في لفضا عنه متعلقة
بايدت آه قيل الاستشعار عبارة عن اضمار العارضة في القلب فلا يناسب
تعليل الاظهار بما ذكر ودفع بان الاظهار من الولهان والذهول وشدة
الوجد لا يناسب الاستشعار كما توهم والضمير للنفس لا للمملوك آه نقل عنه

قوله ح

ومن جعل ضمير سننها للملوك فقد سها لان التشكيك مهما في ان ما نفر انما
يصح اذا كانت قبل هذه الحادثة متشتة منفرة في النوايب والمصايب كالمملوك
فاذا لم يثبت مهما شكلة انتهى يعني ان حصول مس النفس ونصبها قبل
هذه الحادثة انما يتاتى وفي ذلك اذا كان ضمير سننها راجعا الى النفس فح
يحصل التشكيك على تقدير عدم تشتتها عند هذه الحادثة واما على تقدير
رجوع الضمير الى المملوك لم تحصل التشتت والتبصر للنفس قبل هذه الحادثة فح
ان المقصود من هذا المقام ليس الا فرجوع الضمير الى المملوك يكون حشوا بلا فايدة
فتدبر قوله وقد يقال حصر مجيء البيان آه قيل هذا توجيه ثان لقوله انما كان
لما قصه ولم يتعد الى من سواه بناء على الحصر الحقيقي المفهوم بمعونة المقام خلاف
التوجيه الاول فان ما يدل على الالتفات الثالث على هذا دال على الحصر حيث
نبه على ان المبتلى بتلك الشدايد المعبر عنه بطريق الخطاب اولا والغيبة ثانيا
هو ما ريد من الحكاية في جاني لا غير قوله وغاية ما يكلف آه انما قال هذا
لان بعض العبارة اب عن هذا التوجيه وهو قوله جرى على لسانه آه اذ
هذه العبارة يقتضي ان يكون امر النفس نصب حاضرا لان الاوالنهي في
مجاري امور الكبار انما يكون في المملوك عادة تامل قوله على ما يتبادر من العبارة
آه اعترض عليه بانه ان حمل العبارة على ما يتبادر منها يكون هذا الوجه
من النكت منافيا لما ذكره من النكتة الاولى التي حاصلها التسلية وهي لا تصور
من مسلوب العقل وان حملت على المعنى الذي هو غاية ما يكلف في دفع
البحث المذكور يلزم من هذا الحمل كون هذا الوجه منافيا في الصدر للوجه
الذي ذكره لخص عقب هذا الوجه بان يقول على انه بعد الصدمة الاولى
الخ فح ما ذكره لخص في بيان نكات الالتفات في ابيات امر النفس لا ينفي

ان يعتمد عليه لانه يستلزم صدق البعض كذب البعض الآخر ودفع بان هذا
لا يضر لان مدلول الكلام لا يلزم مطابقته للواقع عند ارباب البلاغة فلا يلتفت
في بيان النكتة في كلام البليغ صدق النكتة او كذبها فتأمل قوله ومدركها حال
من ضمير افاق آه وقيل صفة شيبان اى افاق افاقة مدركه على الاسناد المجازي
والاول اظهر لان الادراك مع الافاقة يستلزم جزاء اخر دا فيكون احدهما في حالة
ووقوع الآخر فابلاله اى للمشيب للعتاب آه لا خفاء في ان اللايق بالتوبيخ و
والعتاب هو الخطاب فعلى ما ذكر يكون قول تطاول لليلك موقا للعتاب
لا للتسلي كما في تنبيهي الالتفات الاول حيث قال اولا واخذ يخاطبه بتطاول
ليلك سليه وبايبا فاملا تطاول ليلك سليبا قوله اى خولي حين سكت آه
اى لما كان خولي حين سكت والفا، وعلت في العامل لانه يتضمن معنى الشرط
ومجموع الشرطية خبر ان الحامل فتدبر قوله سواء الفعل الماضي لفظا او معنى آه ويعني
ان يعلم ان لما هذه لا يليها الا فعل ماض مثبت او منفي بلم وجوابها فعل ماض
مثبت او منفي بما او مضارع منفي بلم او جملة اسمية مقرونة باذا الفجاءة
كقوله ك ولما جاءهم بايانا اذا هم منها يضحكون وزاد ابن مالك
ان يكون جوابها جملة اسمية مقرونة بالفا، او ماضيا مقرونا بالفا، وقد
مضارعا لن لم يقع دليل واضح على ما ادعاه قوله بريد ان التمثيل آه دفع
لما يقال من ان التطويل ليس داب الفصحا، وصاحب الفنون والفنون
قوله واعلم ان لطايف الاعتبارات آه ومن عادة المصنف افتتاح كل
فن واختامه بعبارات مهذبة واستعارات مستغربة في وصايا لقارئ الكتاب
وسط مباحث الباب قوله والغبيط فلامه النظم آه الفلامة بضم
الفاء اسهم من فلمت ظفري وهو ما سقط منه يقال للضعيف مفلوم

النظم وكليل قوله هذه الطبقة آه اى مرتبة اثبات اللطائف
قوله ص حق اثباتها بالبهمة العالمة والنفس المدركة وغيرها
بانوار البصاير آه اى المتأملون في لطائف الاعتبارات
بانظار العقول والالباب هذا ما اورده امير
حسن الدومي مع نشتت البال وتوزع
الاحوال والله اعلم
بالصواب
تمت